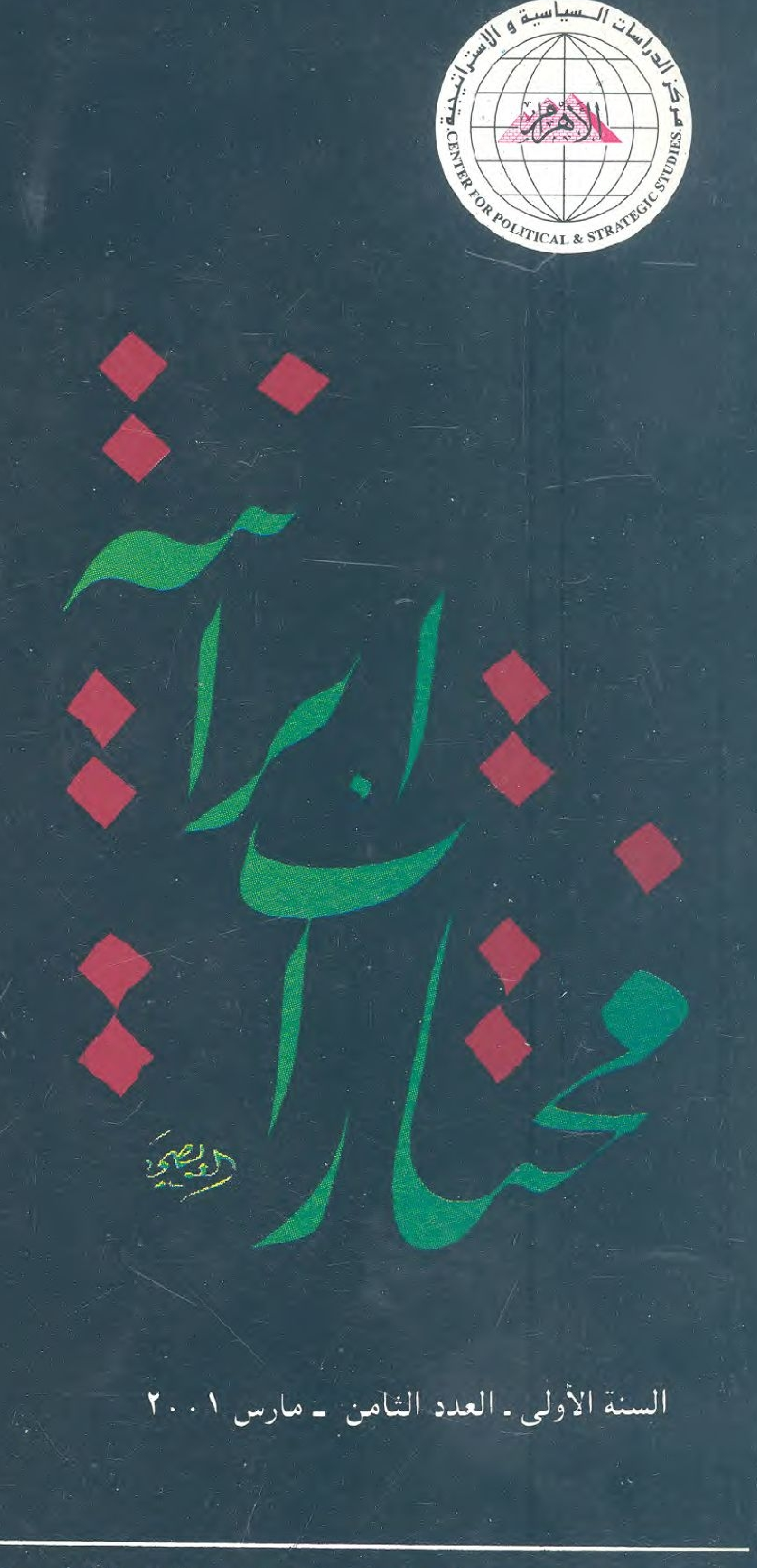


السنة الأولى ـ العدد الثامن ـ مارس ٢٠٠١

٨



السنة الأولى ـ العدد الثامن ـ مارس ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د.محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد
د. محمد محمود عبد المحسن
د. مصطفى موسى شرف
أ. فتحى أبو بكر المراغى

المدير الفنى :

السيد عزمى

الاخراج الفنى :

حامد العويضى

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان ـ إيران

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧

« مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان « رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية ◆

تحديات بناء

عندما تتوافق الارادة الوطنية لمجموعة من الدول على تحويل علاقاتها المشتركة من علاقات تنافسية أو صراعية الى علاقات تكاملية وتعاونية فإنها تكون مطالبة بإجراء تعديل بنيوى فى منظومة العلاقات ابتداء من إعادة تخطيط السياسة الخارجية والتوجهات العامة لهذه السياسة الى مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية . لكنها قبل هذا كله تكون معنية باستعادة الثقة المشتركة وتأكيد حسن النوايا، وذلك عن طريق الانخراط فى «حزمة» من سياسات وإجراءات إعادة بناء الثقة .

البداية إذن هى توافق الارادات على تعديل توجهات السياسة الخارجية، والرغبة المشتركة فى إعادة بناء الثقة للتخلص من أعباء تراث مرير من العلاقات غير الودية على مدى تاريخى معين. ولن يتأتى هذا التوافق فى الارادات إلا بتوافر شرطين أولهما: ثقة كل دولة فى نفسها على البدء فى علاقات تعاون مع الدول الأخرى المجاورة. وهذا يتطلب بدوره توافر القناعة بإمتلاك القدرة المادية والمعنوية على بدء حوار من أجل التعاون مع هذه الدول. وثانيهما : الثقة فى حسن نوايا الدول الأخرى وبالذات فى تلاشى أو تراجع الدوافع العدوانية ، وإدراك أن التعاون وليس الصراع قد أصبح مصلحة مشتركة لكل الأطراف .

هذان الشرطان يفرضان بدورهما وجود قناعة مشتركة، لدى الدول الراغبة في إعادة بناء الثقة وبدء عهد جديد من علاقات التعاون، بانعدام التهديد أو على الأقل تراجعه الى درجة انعدام الخطر ، سواء كان هذا التهديد من داخل الدولة أو من أى الدول المجاورة المعنية بهذا النوع الجديد من العلاقات التعاونية .

فكما يقول د. بهزاد شاهنده من الصعب على دولة ما ان تثق بالآخرين ان لم تكن واثقة بنفسها. فكل الحروب تنشب نتيجة شعور دولة ما بأنها مهمشة ومنعزلة ومهددة ، وكل هذا يجعل أى دولة غير واثقة من نفسها. كما أن الثقة بالنفس ترتبط بالبيئة الاقليمية قدر ارتباطها بالبيئة الداخلية . فكما تؤثر البيئة الداخلية ، سلباً أو إيجاباً ، على إدراك صانع القرار بالطمأنينة فإن العوامل الاقليمية وبالذات التطورات التى تحدث داخل الدول المجاورة ، وأنماط العلاقات بين هذه الدول تؤثر هى الأخرى، سلباً وإيجاباً أيضا، على درجة الشعور بالاطمئنان والثقة في النفس ، ومن ثم الاقدام على إجراء تغييرات بنيوية فى التوجهات والمؤسسات باتجاه التعاون والتكامل بدلاً من التنافس والصراع .

من هنا فقط يصبح الحوار ممكنا بين هذه الدول حول إعادة بناء الثقة فيما بينها على ان يتسم هذا الحوار بالشروط التالية :

- التحدث بحرية ودون أدنى احساس بالخوف .
- التخلص من الرغبة في السيطرة على الطرف الآخر .
- وجود منطق مشترك في الحوار يقوم على المصالح المشتركة .
- ان يكون هدف الحوار الوصول الى أرضية مشتركة للحوار تمكن كل طرف أن يحصل على ما يريده دون أن يكون على حساب الأخرين ماديا أو معنويا .
- الوعى المشترك بثقافة الآخر لمزيد من الفهم المتبادل والتقدير الواعى للظروف التى قد تحد أو تعرقل من الاندفاع نحو المزيد من الانفتاح من أجل التعاون .
- ان تكون هناك شفافية كاملة وصدق في النوايا من أجل التغلب على المعوقات التى قد تعرقل عملية بناء الثقة .

ادراك هذا كله يكشف عن حقيقة شديدة الأهمية فيما يتعلق بعملية واجراءات اعادة بناء الثقة بين دول عاشت التهديد المتبادل وعزمت على بدء صفحة جديدة من علاقات التعاون . هذه الحقيقة هى أن الأسباب الأساسية للعزوف عن أو الاقدام على اجراءات اعادة بناء الثقة والبدء في الحوار التعاوني تتركز حول أسباب داخلية وأخرى اقليمية أى أسباب تخص الدول المعنية ذاتها دون دور حقيقي أو ملموس للقوى الخارجية .

صحيح ان القوى الخارجية تلعب، في احيان كثيرة ، ولأسباب متعددة ، دور تمزيق الوحدة الاقليمية وفرض التنازع والتنافس بل والصراع الذي قد يصل الى الحرب العسكرية بين دول الاقليم الواحد ، لكن هذا كله يحدث لأسباب داخلية واقليمية . فالقوى الخارجية لا تستطيع ان تلعب مثل هذا الدور التمزيقي إذا لم تتوفر لها عوامل التدخل من داخل الاقليم ذاته. قد تتدخل سافرة في شئون الاقليم كقوة غازية أو محتلة لكنها لن تكتسب الوجود

الثـــــقة فـــــى الخلــــيج

المرغوب فيه دون دعوة أو رغبة من أحد أو بعض دول الاقليم.

بهذا المعنى فإن الدول أعضاء أى أقليم ما تكون في أغلب الأحيان أن لم يكن كلها، هي المسئولة عن جعل علاقاتها تعاونية أو صراعية دون تعليق الأخطاء على القوى الخارجية.

هذه النتيجة شديدة الأهمية بالنسبة لاقليم الخليج نظرا لما هو معروف عنه من عمق الأختراق والتغلغل الأجنبي بسبب الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي. ولكن الوجود الأجنبي لم يكتسب فعاليته دون حوافز داخلية خليجية للبقاء. وعندما تجد دولة خليجية ما نفسها مضطرة للاستعانة بقوة أجنبية فإن المسئولية لا تقع على عاتقها وحدها بل هى مسئولية الدول الأخرى أعضاء الأقليم التى لم تشعرها بالأمن أو التى هددت استقرارها مباشرة.

وإذا كان الوجود العسكري الأمريكي في الخليج قد جاء بدعوى كويتية عام ١٩٨٧ للحماية من حرب الناقلات التي فرضتها إيران على دول الاقليم، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتجعل من هذا الوجود حقية سافرة. فإن الوجود الأمريكي الفعلي سبق ذلك بكثير وبتعاون إيراني، عندما ورثت أمريكا النفوذ البريطاني في الخليج وبتعاون أستراتيجي مع إيران الشاه.

لقد تعاونت أمريكا مع إيران في عقد السبعينيات وقبلت إيران بذلك لدعم طموحات الزعامة الاقليمية الإيرانية في الخليج. ثم تعاونت أمريكا مع العراق في الثمانينيات لاسقاط نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران ومن ثم دعم طموح الزعامة الاقليمية العراقية. أي أن أمريكا استخدمت سياسة «توازن القوى» مع إيران والعراق برضا إيراني وعراقي، إلى أن جاء الغزو العراقي للكويت فجاءت أمريكا لتحمى مصالحها بنفسها وتؤمن الدول الصغيرة من خطر تهديد القوى الأكبر. وهكذا تتأكد مسئولية القوى الخليجية الكبرى عن تمكين القوى الاجنبية من فرض الوجود وتدعيم النفوذ. كما أن سوء توظيف تفوق القوة عد هذه الدول وعدم استخدامها بشكل تكافلى يشيع الطمأنينة لدى الدول الأصغر، وتعمد استخدامها بشكل استعلائى وأظهار نوايا التدخل في شئونها الداخلية، جعل هذه الدول صاحبة مصلحة في الاستعانة بالنفوذ الأجنبي لموازنة اختلال موازين القوة الاقليمية وسوء توظيف القوة من جانب الدول الاقليمية الكبرى.

لكن الدول الصغرى مسئولة هي الأخرى لأنها لم تستطع أن تتحول إلى دول مؤسسية ولم توظف قدراتها الجديدة بما يمكنها من خوض علاقات ندية مع الدول الكبرى، وفتح نوافذ علاقات التعاون والأمن التعاوني الاقتصادي بدلا من الوقوع في مصيدة استنزاف القدرات بتبنى صيغة الأمن الاستراتيجي الذي لم تستطع تحقيقه بشكل مستقل دون اعتماد على النفوذ الأجنبي.

وهكذا نجد أن التركيز الإيراني على شرط تخلى الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي عن الوجود الأجنبي للبدء في علاقات اقليمية سوية دون ان تكلف إيران نفسها مشقة البحث عن المسئولية الإيرانية في دفع واجبار هذه الدول الست على الاستعانة بالاجنبي، والاصرار الإيراني على اقصاء العراق واستبعاده عن أى منظومة علاقات اقليمية تعاونية جديدة وشروع في اعادة بناء الثقة بين دول الاقليم يكشف عن قدر كبير من التناقض فى الفهم لحقيقة ومعنى اعادة بناء الثقة.

في هذا العدد من«مختارات إيرانية» ننشر دراسة مهمة للدكتور بهزاد شاهنده عن أعادة بناء الثقة في الخليج وشروطها، والدراسة مهمة لما تحمله من افكار عملية لكن الكاتب يجدد الخطأ الإيراني الشائع عن مسألة «خطر الوجود الأجنبي» ويعلق أي تعاون على ضرورة ابعاد هذا الوجود ويحمل دول مجلس التعاون المسئولية وحدها دون أدنى اشارة لمسئولية إيران ودورها في خلق الظروف الموضوعية التي تقنع دول الخليج بالتخلي عن روابطها الخارجية .

ومع هذه الدراسة ننشر موضوعات أخرى تشكل ملفاً كاملاً عن الرؤى الإيرانية لاعادة بناء الثقة وهي للأسف رؤى مليئة بالمغالطات والأخطاء وتكشف اصرار إيران على ترديد مقولاتها التقليدية التى ورثتها من عهد الشاه (فارسية الخليج) والتى اكتسبتها من سنوات العلاقات المريرة منذ الثورة الإسلامية، وكان الاجدر أن تطرح رؤى جديدة ومبادرات مشجعة لاعادة بناء الثقة على أسس من الاحترام المتبادل وحسن النوايا والتوقف عن طموحات السيطرة.

د. محمد السعيد إدريس



انتخابات رئاسة الجمهورية و«فتنة خاتمى»!

■ همبستكى (التضامن)، رسالت (الرسالة)، إطلاعات (الأخبار)، شيما (أنتم)، انتخاب، عصرما (عصرنا) وسياست (السياسة)

تناولت «مختارات إيرانية» فى عدديها الأخيرين الانتخابات الرئاسية القادمة فى إيران والتى دخلت فى مرحلة أقل ما توصف به بأنها «مرحلة مخاض». وخلال الفترة القصيرة الماضية فجر «هاشم اغاجرى» عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ـ والتى تصنف فى عداد القوى السياسية المؤيدة خاتمى ـ فجر قضية جديدة من خلال اقتراحه الخاص بتحويل الانتخابات الرئاسية القادمة إلى استفتاء على «خاتمى» وعلى «سياسة الاصلاح» وهو ما يعنى الدعوة إلى عدم قيام أى شخص بالتقدم للترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية لحين الانتهاء من عملية الاستفتاء على «خاتمى» من جانب، وهو ما صار سببا مباشرا لجدل سياسى عنيف يتوازى مع الجدل الذى كان «خاتمى» نفسه قد فجره بنفسه عندما أعلن أن رئيس الجمهورية لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ وحماية الدستور من جانب آخر، وهو ما تناولته «مختارات إيرانية» فى عددها السابق. محور آخر يثار حوله جدل ثالث بين القوى السياسية، وهو يتمثل فى عدم الإعلان الصريح من خاتمى ـ حتى الآن ـ بشأن «دخوله» أو «عدم دخوله» الانتخابات الرئاسية القادمة، فبينما يرى البعض أن هذا «التردد» يعد دليلا على «خوف» من «الفشل» فإن البعض الآخر يراه «حرصا» واجبا وضروريا من أجل ضمان الفوز.

الملف التالى يتعرض للمستجدات الخاصة بقضية الانتخابات الرئاسية الثامنة فى إيران.

أولا.. اتجاهات ودوافع القوى المؤيدة:

«لا يزال خاتمى هو أنسب مرشحى الاصلاحيين لرئاسة الجمهورية فى ظل الظروف الراهنة». هذا ما أعلنه «محمد رضا راه جمنى» أمين عام «حزب التضامن الإسلامى» وأضاف: ان خاتمى هو حامل راية الاصلاح وهو المنادى بالسلام وحوار الحضارات ولذلك فإن تواجده فى انتخابات ٢٠٠١ يعد امرا ضروريا لاستمرار الاصلاحات.

ولذلك فإذا «لم يقبل الناس على الانتخابات فإن خاتمى سوف يحصل على أقل الأصوات وعندها هل ـ يمكن تحقيق السياسات والبرامج الاصلاحية؟

السيد «حسين موسوى تبريزى» رئيس محكمة الثورة السابق المدرس بالحوزة العلمية الدينية بقم يرى «بأن الاصلاحات التى حدثت فى بنية المجتمع مطابقة لمتطلبات وحاجات وظروف المجتمع»، وأن من يقولون بإخفاق «خاتمى» عليهم أن يقارنوا السنوات الأربع الماضية بالسنوات الثمان للحكومة السابقة (فترة حكم رفسنجانى). وأن ما يحدث من الجناح المنافس لجناح الثانى من خرداد يخدش الهدوء والأمن اللازمين لتنفيذ سياسة حكومة خاتمى على مختلف المجالات.

انهم لا يتحملون استمرار خاتمى!

الكاتب «حميد كاويانى» أحد المحللين السياسيين بجريدة همبستكى (التضامن) يرى بأن اولئك الذين يسعون إلى السلطة (المحافظون) لا يتحملون السيد خاتمى خلال الفترة المتبقية من مدة رئاسته.. فكيف يمكنهم تحمل استمرار بقائه فى السلطة لفترة رئاسية أخرى؟

لقد أعلن البعض عن رغبتهم في إبعاد السيد خاتمي عن التقدم لرئاسة الجمهورية في الدورة القادمة بل وأوصلوا رغبتهم للسيد خاتمي نفسه وبشكل مباشر.

لقد طلبت «جمعية المؤتلفة» في رسالة بعثوا بها إلى مقام المرشد ضرورة التصدى لانتهاكات خاتمي للدستور بوصفه رئيسا للجمهورية. وعلى الرغم من أن ردود فعل عناصر الاصلاح قد أوقفت المحافظين في مكانهم وقضت على مثل هذه الزوبعة في مهدها إلا أن ذلك لم يحل دون تبلور فكرة مؤداها أن الخلاص من هذه القضية - أى فتنة خاتمي - يكمن في إجباره على التنازل عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.

إن تصريحات «مهدى كروبي» رئيس المجلس والتى تشكك في اشتراك خاتمي في الانتخابات القادمة أو تصريحات «بهزاد نبوى» نائب رئيس المجلس أو حتى تصريحات بعض العناصر المقربة من خاتمي نفسه، والتى تدور حول هذا المضمون أيضا تشير كلها إلى تفوق عناصر معارضى الاصلاح في هذه الأيام. إن أهم ما يجب التأكيد عليه هو أن «خاتمي» لا يمكنه اتخاذ قراره الخاص بمستقبله السياسي بصفة شخصية، ذلك لأنه قد شق طريقه حاملا راية بُذل الكثير من أجلها. لذا فإن المسئولية صارت جماعية وليست فردية وهو نفسه يدرك هذا الأمر جيدا ويدرك أيضا أن سقوط هذه الراية في مثل هذه الظروف الحرجة يعنى غض الطرف عن كل الجهود التى بذلت طوال الأعوام السابقة.

وكذلك يجب التأكيد على أنه إذا ما حدث وأجبر خاتمي - تحت أى سبب أو أى ظرف - على الخروج من الانتخابات القادمة فسوف تتكشف هذه الأمور أمام الرأى العام وعندها سوف تتبدد أحلام أصحاب السلطة أو الباحثين عنها من دون أى عناء.

عدم ترشيح خاتمي يمكن أن يكون خدعة انتخابية!

أما السيد «رضا زواره اى» العضو القانوني بمجلس صيانة الدستور فهو يرى أن الإعلان عن عدم ترشيح خاتمي في انتخابات الرئاسة القادمة من الممكن أن يكون خدعة انتخابية. لكن - من ناحية أخرى - إذا ما حدث ذلك فهذا لا يعنى التخلى عن مطالب الشعب لأن الجميع لديهم الأصرار على التواجد في الساحة، وإذا لم يشارك شخص ما في الانتخابات فمن المؤكد أن لديه حساباته الخاصة. كذلك لا يمكن التنبؤ بمعدل مشاركة الناس في الانتخابات القادمة حيث يعد هذا أمراً صعباً.

من جانبه أعلن «بروبزور جاوند» أحد الكوادر الأساسية في إئتلاف القوى الوطنية الدينية أنه من الأحسن للسيد خاتمي أن يسرع في انهاء الوضع الحالي، وتحديد مدى استعداده لخوض الانتخابات القادمة، وذلك نظرا لقصر الفترة المتبقية.

ليس من الشهامة الادعاء بسوء جماعة الثاني من خرداد:

هذا ما قاله محمد رضا خاتمي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وسكرتير عام جبهة المشاركة الإسلامية، والمدير المسئول عن جريدة «مشاركت» (المشاركة). وأضاف: يجب تحديد سلطات رئيس الجمهورية قبل أن تقوم بترشيحه. ومن ناحية أخرى، فمما لا شك فيه أن السيد «مهاجراني» ليس لديه النية لدخول الانتخابات الرئاسية القادمة على الرغم من أنه يملك كل الصلاحيات، وأنه يجب الترحيب به - لكنه - أى مهاجراني - قد نفى فكرة خوضه الانتخابات. وهذا لا ينفى امكانية أن تتغير الأوضاع حتى موعد الانتخابات.

ثانيا .. إتجاهات التيار المحافظ:

في البداية يجب التنويه إلى أن اتجاهات التيار المحافظ لم تتناول بالتجريح شخص السيد خاتمي من جانب، ولم تقم بتقديم او بطرح البديل - حتى كتابة هذه السطور - من جانب آخر.

في تعليقه على اقتراح «اغاجرى» بجعل الانتخابات الرئاسية القادمة إستفتاء «على خاتمي» قال «حميد رضا ترقى» عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الإسلامية: يبدو أن النموذج الديموقراطي الموجود في ذهن اصدقائنا في منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية هو نموذج الأنظمة السياسية في العراق، ليبيا، وسوريا. حيث من المألوف في هذه الأنظمة ان يظهر الرئيس بلا منافس ويقوم الناس في تلك الدول بالإدلاء بأصواتهم على رئاسته في مناخ مثل مناخ الاستفتاء.

كما يبدو أنه نسى أن رئيس الجمهورية لا يعين عن طريق الاستفتاء في أى مكان في الدنيا وأن الاستفتاء يرتبط فقط إما باصدار قانون ما مؤثر في حياة الشعوب أو بتغيير نظام الحكم. وليس له معنى في انتخاب شخص ما. وبالنسبة للسيد خاتمي فإن برامجه إما أنها في إطار الدستور والقوانين الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي أو أنها خارجة على الدستور وعلى تلك القوانين. فإذا ما كانت في إطار الدستور والقانون فما هي الحاجة للاستفتاء؟ وإذا ما كانت خارجة عن الدستور والقانون - والمؤكد أنها ليست كذلك - فكان من الواجب على السيد «اغاجرى» أن يدعو لتغيير النظام.

الهدف من الاستفتاء هو الفرار والهروب!!

هذا ما قاله «رئوفيان» السكرتير العام لجامعة المثقفين الإسلاميين حيث يرى في الاستفتاء وسيلة للفرار من الاسئلة الرئيسية والمطالبات والحقوق الشعبية.

وأضاف: يبدو أن الاصلاحيين لازالوا يتذوقون جمال طعم كلمة «الإصلاح». وبدلا من أن يجيبوا على اسئلة الناس أو أن يحققوا مطالب الشعب أو أن يقدموا تقريرا عن أربعين شهرا مسئولية في ادارة الدولة فإنهم يريدون بهذا الاسلوب أن يشغلوا أذهان الناس ورجال القانون والمسئولين.

لعبة الاستفتاء وفشل الجناح الحكومي!

وفيما يبدو فإن الجناح الحكومي قد صار قلقا جدا بشأن انخفاض قاعدته الشعبية بشدة وهو يريد - لذلك - ان يجبر الشعب للتصويت لصالحه فقط. إن الجناح الحكومي لم ير أن الشعب ليست له حرية وحق الانتخاب والاختيار فحسب بل صار يعتقد أن الشعب لا يملك حق التصويت، الأمر الذى صار دالا على توجهه السياسي ولذلك فإن هوية وشخصية الجناح الحكومي قد صارت «مصطنعة» و«مزيفة» وهو لم يعد مكتفيا بالسعى إلى نفى عملية وجود منافس قوى له بل تتجاوز ذلك لرسم صورة شيطانية لمنافسه من جانب والاستفادة المطلقة والتامة من كل الأدوات والوسائل المتاحة التى توفرها له عملية ممارسة السلطة ولا يسعى من وراء ذلك إلا إلى «خداع» الشعب.

سينال خاتمي من حزب المشاركة نفس الضربة التى وجهت لرفسنجاني:

هذا الرأى لم يقل به التيار المحافظ بل خرج من أحد أعضاء



جبهة الثاني من خرداد وهو «محمد رضائي» نائب «بيجار» في مجلس الشورى الإسلامي والذى قال: إذا لم يقم السيد خاتمي بإجراء تغييرات على مستوى الوزراء والمحافظين فمن المؤكد أن المصير الذى ينتظره في الانتخابات سيكون هو نفس مصير هاشمي رفسنجاني.

فلقد قام حزب المشاركة بخطوات وتحركات غير محسوبة كان من شأنها خلق البيئة المناسبة لمنافسي السيد «خاتمي».

كما أنه قد صار من المؤكد أن سلوك وسياسات المسئولين الضعفاء والمحسوبين على خاتمي مثل السيد «رمضان زاده» - محافظ كردستان - والذى يعد من قادة حزب المشاركة سوف يقلل من الآراء التى ستصوت لصالح خاتمي. ولذلك فإننى أنصح أصدقاء السيد خاتمي - ومن جملتهم «رمضان زاده» - الذى يتولون مناصب حكومية أن يقوموا بتقديم استقالاتهم من مناصبهم الحكومية لأنهم بقيامهم بهذه الخطوة سوف يقدمون أكبر خدمة لخاتمي وللإصلاح.

الجناح الحكومي والدعوة إلى عودة الشمولية:

في المقالة الافتتاحية لجريدة رسالت (الرسالة) في ١/٤/٢٠٠١، اعتبر «مرتضى فاطمي» - أحد المحللين السياسيين بالجريدة - أن سلوك الجناح الحكومي في الوقت الحالي يعد دعوة مباشرة لإعادة الشمولية من جديد وقال: خلال الفترة الأخيرة بدأنا نشهد حملة من الآراء الصادرة عن الجناح الحكومي خلاصتها أن هناك «هجمة لـ«الشمولية» قد بدأت تسيطر عليه. وتؤكد هذه الآراء والأفكار - وبشكل واضح - على أنه في حالة عدم ترشيح السيد «خاتمي» أو عدم «فوزه» في الانتخابات القادمة فإن المجتمع سوف يواجه موجة من الاضطرابات العميقة الاجتماعية والسياسية بل وسوف يواجه أزمات «قومية» و«إثنية» وربما «حربا داخلية». إن هذا النوع من الأدبيات غير مسبوق في تاريخ الثورة الإسلامية. ولم يحدث في أى دورة من دورات رئاسة الجمهورية السابقة أن هدد المجتمع بمثل هذه الألفاظ. بل لم يحدث ان راجت مثل هذه الثقافة - أى ثقافة التهديد - عند رحيل الإمام الخميني - مؤسس الجمهورية الإسلامية - نفسه. فقط كان ذلك يحدث في اواخر عصر النظام البهلوى بواسطة عملائه بل وبواسطة الشاه نفسه، وكان يشاع ويتم الترويج لمقولة أن إيران سوف تتخلف آلاف السنين للوراء إذا ما رحل الشاه. ويبدو أن الاستفادة من مثل هذه الأدبيات من بعض أفراد جبهة الثاني من خرداد أصبح دالا على عودة رواج وإنتشار ثقافة «الشمولية» وثقافة «السلطة الفردية» وإن خرجت للشعب في ثوب ظاهرى من الشعارات الشعبية والديموقراطية الجوفاء.

لقد أخذت عملية الترويج لـ «الشخص المحورى» و«البطل القومي» و«البطل الأسطورى» تظهر بوضوح في معتقدات وأفكار الاصلاحيين، وذلك بعد الثاني من خرداد (مايو ١٩٩٧) حيث بدأ الترويج - وبقوة - لضرورة وجود شخص «بطل» و«منقذ» و«منجى» لانقاذ المجتمع مستفيدين في ذلك بأفكار ومعتقدات الشعب الإيراني في هذا الصدد (*)، وقد جعلوا من «خاتمي» نموذجا لهذا «البطل القومي» المنتظر.

إن نظرة بسيطة للأشعار والأدبيات التى قيلت ونظمت في وصف رئيس الجمهورية والتى نشرت في صحف الإصلاحيين تبين وتدلل على «تبلور» و«نضج» هذه الثقافة، أى ثقافة «البطل القومي». ولهذا السبب فإن السيد «خاتمي» - الذى يعرف جيدا هذا الجريان الفكرى في جناح الاصلاحيين - قد أخذ يتحدث خلال الأشهر الأخيرة عن عدم حاجة الأمة لبطل قومي، واعتبر أن «الأمة» هي ذلك «البطل الموعود». إن فشل الأفكار الخاصة بالثقافة الشاهنشاهية في جبهة الثاني من خرداد قد دفعتها لإتهام الجناح المنافس لها (المحافظون) بـ «التسلط والسيطرة» ومعارضة آراء الشعب إلى غير ذلك، الأمر الذى أصبح بشكل مبررا - من وجهة نظرهم - للإطاحة بهذا الجناح (المحافظون)، وذلك لسبب بسيط جدا وهو أن من يتهم بمثل هذه الصفات يجب عليه أن يسعى ليتبرأ منها.

لكل هذا يجب أن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة خالية من كل هذه الأفكار المنحطة، إذ يجب أن تكون الأمة قادرة على أن تقيم كلام ومواقف رئيس الجمهورية السيد خاتمي وكذلك سائر المرشحين الآخرين في جو من الهدوء والمنطقية.

وبخلاف ذلك فإن السيد خاتمي يمكنه أن يكسب أكثرية الآراء. ولكن يجب التوقف عند حقيقة مفادها أن «الفرق بين كسب أكثرية الآراء والمشروعية الشعبية وبين كسب القاعدة الشعبية كبير جدا».

من قال بأن رئيس الجمهورية يجب أن يحصل على ٢٠ مليون صوت؟

هذا ما قاله «أصغر زاده» عضو مجلس الشورى الإسلامي عن طهران، وعضو «حزب التضامن» والذى أكد على ضرورة مشاركة أكثر من مرشح في الانتخابات القادمة فقال: لكى تحصل انتخابات ٢٠٠١ على مشروعيتها يجب أن يشارك فيها أكثر من مرشح وأنه يجب على الاصلاحيين أن يكون لديهم هذا الاستعداد حتى تتم الانتخابات في جو ديموقراطي. وأضاف: من الضرورى أن نخلق ونهيئ الظروف اللازمة حتى تتمكن الجماعات السياسية المختلفة من المشاركة الفعالة، ولهذا فمن غير المقبول أن نجد في الانتخابات القادمة مرشحا أو اثنين.

ثم من قال بأن رئيس الجمهورية القادم يجب ان يحصل على ٢٠ مليون صوت؟

إن رئيس الجمهورية يتولى مهام منصبه عندما يحصل على صوت واحد فقط زيادة على منافسه. ومن المؤكد أننا لن نكتفى - في الانتخابات القادمة - بالشعارات العامة فقط مثلما كان الأمر طوال السنوات الأربع الماضية، بل يجب أن تتم الانتخابات القادمة على أساس معرفة البرامج العملية الحقيقية لرئيس الجمهورية، كما أن المرشح القادم لرئاسة الجمهورية - أيا كان - يجب أن يعلن قائمة بأعضاء حكومته ومعاونيه قبل بدء العملية الانتخابية.

(*) التاريخ الإيرانى - منذ العصر الأسطورى - مملوء بهذا النوع من الشخصيات القومية المنقذة والتى يلتف حولها الشعب الإيرانى من أجل التصدى للغزاة أو للظلم وهو ما تمتلئ به الأدبيات الإيرانية خاصة الشاهنامة، ويأتى في مقدمة هؤلاء الأبطال القوميين «رستم». «المترجم».

البرامج السياسية للمرشحين وطموحات الشعب

■ برويز علوى« ■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠١/١/٢

من أهم القضايا التى هى موضع إهتمام الخبراء السياسيين وخبراء القضايا والمشاكل الاجتماعية عملية تعيين وتحديد الأسس الفكرية والأصول المعرفية لجناح الثانى من خرداد.

فعلى مدار السنوات الأربع الماضية وحتى الآن لم تستطع أى جماعة من الجماعات المشكلة لهذا الجناح أن تبين بوضوح مبادئها الفكرية كما أنها لازالت حتى الآن تعيش حالة من التخبط وعدم الشفافية فى آرائها وفى أيديولوجيتها.

وليس من شك فى أن وجود برامج مدونة وأصلية حول القضايا الأساسية يعد أمرا ضروريا حتى تتمكن إحدى القوى من الحصول على القدرة والمكانة السياسية.

ورغم أن هذا الأمر يعد بديهيا ومسلما به فإنه لم يتحقق حتى الآن فى الجناح المسمى «بجناح الثانى من خرداد» حيث لم نجده ملتزما بضرورة اعلان البرامج اللازمة والآليات الخاصة بشأن القضايا السياسية والاجتماعية مثل قضية ايجاد حل للأزمة الاقتصادية الوطنية ومثل كيفية تواجد إيران فى الساحة الدولية، كما لم يقم هذا الجناح بإعلان تحديد دقيق لطرق حل المشكلات السياسية الداخلية من جانب وتعيين آرائه وأفكاره بشأن الثقافة العامة للمجتمع بما يتطابق وحاجياته الجديدة إلى غير ذلك من جانب آخر. بل زالت مثل هذه القضايا ـ القضايا الاقتصادية والثقافية ـ بوصفها أهم القضايا التى تعيشها ايران الآن ـ فى حالة من الابهام والغموض.

ومما لا شك فيه أن الاستقرار والبعد عن الغوغائية لابد وأن يؤثر فى خلق حالة من الشفافية فى بعض القضايا ولابد وأن يهيئ المجال لحوار سياسى فعال، كما يمكن ـ من جانب آخر ـ أن يؤدى إلى تشخيص وتنظير الضرورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. الأمر الذى سوف يأخذ بالأجنحة والتيارات السياسية إلى الواقعية والادراك الحقيقى لقضايا المجتمع.

وحقيقية الأمر ى أنه توجد الآن مشكلتان أساسيتان ورئيسيتان بل وتتقدمان على سائر المشاكل الأخرى وهما القضية أو المشكلة الاقتصادية والمشكلة الثقافية. لذلك فإن فكر وعمل النخب السياسية يجب أن ينشغل بهاتين المشكلتين حيث لا يمكن لأى برنامج سياسى أو أى جناح سياسى أن يغفل المعضلات الاقتصادية الحادة و المشكلات الثقافية الحساسة، كما لا يمكن إغفال حقيقة أخرى وهى ضرورة وجود برامج محددة وآليات واضحة لتجاوز حل هاتين المشكلتين. والآن ومع إقتراب موعد الانتخابات الرئاسية فإنه يمكن القول بأن هذه الانتخابات قد وفرت وخلقت أفضل فرصة للتيارات والقوى السياسية لتخطيط برامجها وفقا لمطالب الشعب الواقعية والحقيقية وذلك حتى يمكن خلق إيران جديدة وحتى يصبح بناؤها أكثر علوا وشموخا.

لذلك ـ وإستناداً لما قيل ـ فإن الركن الأصلى والأساسى لتأمين المصالح الوطنية ولخلق مواجهة حقيقية ومتوائمة فى الرؤى السياسية للتيارات والقوى المختلفة يتمثل فى معرفة الضرورات والاحتياجات التى تزداد معاناة الشعب منها بشكل يومى ومتصاعد. وفى مقدمة تلك الضرورات والاحتياجات يأتى الاقتصاد والذى يأتى فى مقدمة أهدافه وأولوياته ـ كما أكد مرشد الثورة المعظم مرارا ـ مكافحة الفقر والتصدى لمحاولات التفرقة ومواجهة الفساد.

وهى أمور وقضايا يجب ان تكون فى مقدمة وعلى رأس برامج المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وزير التجارة: الاحصائيات الجمركية لا تشير إلى المعدل الحقيقى للصادرات

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٢

صرح محمد شريعتمدارى وزير التجارة: بأن الاحصائيات الصادرة عن الادارة العامة لجمرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تعبر عن واقع الصادرات إذا ما قورنت بحجم خطابات الضمان.

وأوضح أن حجم الصادرات غير النفطية قد بلغ ١٧,٥ مليون طن فى عام ١٩٩٩، بعد أن كان ٦,٩ مليون طن عام ١٩٩٤، وهذا المعدل لم يتحقق من قبل فى تاريخ الصادرات الإيرانية.

ووفقا لتقرير وزير التجارة، فإن عملية تقليل متوسط قيمة الضمان خلال تلك السنوات السابقة قد حالت دون تحقيق ٣,٦ مليار دولار زيادة فى قيمة الصادرات، وأنه إذا ما كان ذلك قد تحقق بالفعل لأصبحت قيمة الصادرات غير النفطية فى نفس العام (١٩٩٩) ووفقا للأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤، أكثر من ٦ مليارات دولار وبالرغم من هذا فإن ذلك لا يعتبر وثبة تصديرية.

وأكد على ضرورة الامداد بالمعلومات اللازمة وتوعية الطاقات البشرية والتوسيع فى المؤسسات التصديرية، الأمر الذى يعد من أهم وظائف الغرفة التجارية، ووزارة الصناعة والمعادن والتى بدونها لا يمكننا تصدير أى سلعة خارج إيران. كما ان هذه المؤسسات هى التى من شأنها فقط حماية المصدرين من المنافسة

غير الشريفة والدفاع عن الاقتصاد الوطنى فى الخارج:
وأشار أن تحقيق الوثبات الاقتصادية لن يتم بدون إصلاح هذه المؤسسات الانتاجية، والعمل على إزالة المعوقات المالية والاهتمام بالمراكز الانتاجية وإحداث طرق لتفعيل دور المؤسسات التصديرية والتوعية والتنمية الثقافية، وقال إذا ما خفضنا بعض التكاليف التى تنفق فى نقل المنتجات الصناعية والزراعية عن طريق إتباع أحدث أساليب التقنية والادارة الحديثة فى الانتاج والتوسيع فى مجال الزراعة عن طريق الاستفادة من السماد والبذور المناسبة والعمل على توسيع الملكيات الزراعية الكبيرة فى الزراعة مع الحفاظ على الملكية الصغيرة، فسيؤدى هذا كله فى النهاية إلى تحقيق الوثبات فى مجال الصادرات الحكومية غير النفطية.

كما أكد على ضرورة وجود الصناعات التحويلية وإنتاج السلع وفقا للطلب، فإن ذلك من شأنه زيادة الصادرات غير النفطية.

وأضاف أن الاهتمام بالصندوق الاحتياطى النقدى، والسماح بالقروض مع تحديد أسعار ترجيحية لقطاع الصناعة الحكومى للنهوض فى عملية إصلاح البنى الانتاجية وكذلك السماح بالقروض للسوق من أجل تحقيق البيع بنظام التقسيط، واستفادة المصدرين الإيرانيين من الاعتمادات البنكية، كل هذا يعد من البرامج الاساسية للدولة من أجل تنمية الصادرات غير النفطية.

وأشار وزير التجارة أن الحكومة اتخذت ٨٠ قرارا بشأن إيجاد تسهيلات ضرورية من أجل تنمية الصادرات غير النفطية خلال العامين الماضيين، وأن عوائد الصادرات الصناعية والسلع الاستثمارية والذى كان فى الماضى يتراوح بين ٣ إلى ٥، الآن حقق زيادة من ٣ إلى ٥.

وأضاف أنه لو أمكن التصدير عن طريق فتح الاعتماد أو نظام (LC)، فإننا سوف نضمن الاعفاء من خطابات الضمان التى تحدد العائد كل ٨ شهور وحينئذ يمكن تحقيق فائض خلال عام واحد. ووصف شريعتمدارى أن النشاط الاقتصادى الذى حدث فى عهد حكومة خاتمى عظيم جدا، وقال إنه مع بداية تولى حكومة خاتمى فى الربع الأخير من عام ١٩٩٧ وبالرغم النقص الشديد الذى واجهته الحكومة بالنسبة للعملات الأجنبية استطاعت إنشاء ٧٠ ألف وحدة سكنية وتجهيزات صناعية حتى نهاية عام ١٩٩٨، وينبغى الاستمرار فى هذا الأمر.

وأضاف ان هذا يحدث على الرغم من نقص مصادر الدخل الذى واجهته الحكومة على مدار العامين الماضيين، والذى لم يحدث على مدار الـ ٣٠ عاما الأخيرة.

لجنة الأمن لمجلس الشورى: ليس لأى جهاز الحق فى القيام بأنشطة استخباراتية دون التصريح من وزارة الاستخبارات

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٣

لجنة الأمن لمجلس الشورى: ليس لأى جهاز الحق فى القيام بأنشطة استخباراتية دون التصريح من وزارة الاستخبارات

أعلن «محسن ميرداماوى» عضو مجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) ورئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى المجلس عن رفض الحكومة إعادة لائحة وزارة الاستخبارات للتصويت على البند الأول منها فى لجنة الأمن القومى.

وقال: إنه طلب من هيئة رئاسة المجلس وضع البند الأول من اللائحة على جدول أعمال المجلس فى الأسابيع القادمة، وذلك لبحثه فى جلسة علنية، وأن لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية مستعدة بعد المشاورات اللازمة للتصويت على البند الأول من اللائحة فى جلسة علنية، وكذلك إتمام بحث وتصويت البند الثانى من نفس اللائحة.

وفيا يتعلق بالادعاءات التى ترددها بعض الصحف والقائلة بأن الحكومة رفضت إعطاء سلطات قضائية لوزارة الاستخبارات كما ورد فى اللائحة نفسها، قال «ميرداماوى»: إننى اعتقد بأن الاشخاص الذين رددوا مثل هذه الادعاءات، أساسا لم يقرأوا هذه اللائحة، حيث لم يرد ذكر أى سلطات قضائية عن وزارة الاستخبارات فى هذه اللائحة، ولو حدث مثل ذلك لما لقى أى تأييد من قبل لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية، وأن محور الارتكاز فى هذه اللائحة - كما جاء فيها - يتمثل فى أن الأنشطة المعلوماتية ينبغى أن تتم عن طريق وزارة الاستخبارات ولا يحق للأجهزة الأخرى القيام بأنشطة معلوماتية دون تصريح.

وبالنسبة للقوات المسلحة، فإن لديها الحق، وفقا للقانون، فى ممارسة الأنشطة الاستخباراتية وذلك فيما يخص مجال عمل القوات المسلحة. ومن ناحية أخرى فإن النقطة الأساسية فى هذه اللائحة انه لن يصرح للأجهزة الأخرى القيام بالأنشطة المعلوماتية دون سبب، حيث تختص وزارة الاستخبارات وحدها بمثل هذه الأنشطة بينما يمكن للأجهزة الأخرى القيام بمثل هذه الأنشطة - فى خارج إطار وظيفتها - فقط حينما تطلب منهم وزارة الاستخبارات القيام بذلك.

وإذا قامت بعض الأجهزة بأنشطة استخباراتية دون أى إشراف او رقابة من الحكومة والمجلس، فإنه من المحتمل أن يؤدى ذلك إلى مخالفات مثل التى حدثت فى عهد وزارة الاستخبارات السابقة. ومن ناحية أخرى، فإن لجنة الأمن والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى قد أوشكت على جمع كل الخيوط الخاصة بمسلسل الاغتيالات التى حدثت فى إيران خلال الفترة الماضية، وسوف تعلنها قريبا أمام الرأى العام.

وفى الوقت نفسه سوف يبحث نتائج التحقيقات - التى قامت بها اللجنة - فى جلسة غير علنية، بما يضمن عدم التأثير على عملية سير المحاكمة فى هذه القضية.

تردى أوضاع الجهاز الادارى

■ سيد محمد موسوى ■ انتخاب ۲۰۰۱/۱/۳

جميعنا يدرك التخبط والعشوائية والازدواجية التى تعج بها الأجهزة الحكومية، لكن كل هذه المخالفات الواضحة للعيان، لا تعد شيئا أمام تعيين المديرين ! وهذا الواقع المر يتكرر سنويا وهو بمثابة معول لهدم الهيكل الادارى للبلد.

ولو تطرقنا بالبحث فى الأسباب المؤدية لذلك، فمن المؤكد أننا سنصل لأسباب شتى، لكن الأوضاع السياسية فى المجتمع وتنافس الأجنحة السياسية، يمثلان حجر الزاوية فى هذه الاسباب ويؤديان إلى التغيير المستمر والسريع للمديرين غير الاكفاء مما ينتج عنه هزات متتالية داخل الهيكل الإدارى والتنفيذى، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فكل مدير يتم تعيينه يكون عبداً للكرسى ويبذل كل جهده للمضى على خطه الفكرى والسياسى.

إن تراجيديا الادارات مازالت تسيطر منذ سنوات على الجهاز الإدارى للبلاد، وغير معلوم الى متى يجب أن تستمر وإلى متى يقوم الاختيار على اساس الشهرة والنسب والعائلة دونما اعتبار للخبرة والدراسة؟ ليس هناك شك فى أن الاصلاح الواقعى يجب يأخذ فى الاعتبار تعيين مدراء مسئولين، وهذا بحمد الله، ما اكده كبار المسئولين القائمين على أمر الاصلاحات الاسلامية. ولمعالجة هذا الوضع من الضرورى اتباع سياسة اساسية لتحديد صلاحيات المديرين، وفى هذا الصدد، يقترح تشكيل لجنة يناط بها بحث اوضاع المديرين لعزل المقصرين وتعيين الأكفاء، وهذا على سبيل المثال إحدى طرق الحل المناسبة. وهناك قول آخر لابد منه، ويجب تقبله كحقيقة واقعة لاستمرارية المطالبة بإصلاحات الثورة، وهو افتقار كبار المديرين فى الهيكل الإدارى للقدرة على تحديد الصلاحيات.وليس هناك علاج لهذا الأمر، إلا اصلاح أسلوب تعيين المديرين.

لقاء أعضاء تدعيم الوحدة بالمقام المعظم المرشد الروحى

■ همبستكى (التضامن) ۲۰۰۱/۱/۳

خلال لقاء مرشد الثورة المعظم مع المؤسسات الطلابية المختلفة، وكذلك خلال لقائه باتحاد الطلاب الإسلاميين، أشار حضرة آية الله خامنئى مرشد الثورة الإسلامية المعظم اثناء لقائه باتحاد الجمعيات الإسلامية لطلاب الجامعات الإيرانية (اتحادية انجمنهاى إسلامى دانشجويان دانشكاهاى سراسر كشور) إلى أن الباعث والهدف الرئيسى للطلاب المؤمنين الثوريين والمتنورين خلال سنوات الثورة الإسلامية الأولى (۱۹۷۹/۲/۱۱) فى تشكيل الجمعيات الإسلامية الطلابية يتمثل فى تحكيم الدين والمعرفة وإقرار الدين فى المجتمع، وخلق الثقة وإيجاد الوعى القومى العام.

ولذلك فإنه ينبغى على كل التنظيمات الطلابية معرفة دورها فى تحديد مصير البلد، وعليهم تجنب إنكار الذات فى مواجهة القوى الخارجية، وجعل العمل بالدين الصحيح من أهم أهدافهم الرئيسية، حتى يمكن تحقيق مستقبل مشرق ومتقدم للدولة والشعب والنظام.

كما أشار حضرة المقام المعظم فى هذا اللقاء أيضا إلى جهود تنظيم اتحادات الطلاب الإسلامية من أجل التفسير الواضح والصحيح لخط الإمام(*).

وأضاف: أن هناك بعض العناصر السياسية المنحرفة عن خط الإمام تثير فى مقابل المطالب والأهداف الأساسية للطلاب المسلمين والثوريين قضايا فكرية غير واقعية تتعارض مع مواقفهم التى هى فى حقيقتها قائمة على سياسات واتجاهات أجنبية، وما يطرحونه من أفكار تحمل فى ظاهرها الثورة وفى باطنها النفاق بدعوى تحقيق الرفاهية والتقدم للشعب والوطن، أما عناصر الشباب الطلابية الواعية فى خط الإمام فإنهم يعتقدون ان أساس التقدم وإصلاح المجتمع يكمن فى تحكيم الدين والوعى الذاتى القومى. كما وصف الأهداف والمتطلبات الدينية بأنها أساس إسعاد البشرية.

وفيما يتعلق بعجز المدارس البشرية والتى من بينها الليبرالية والماركسية عن توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان، قال: إن الرؤية الصحيحة للدين هى التى بمقدورها فقط تحقيق مطالب البشر، فالطلبة الواعون العاقلون جعلوا تحكيم الدين والمعرفة والشرع جزءا من الأهداف الأساسية للجمعيات الإسلامية الطلابية.

وقد أوضح أية الله خامنئى أن السبب فى الاهتمام الكبير

(*) مجموعة خط الإمام: هم تكتل ينتمى إلى التيار اليسارى «المترجم»

لتنظيم الجمعيات الإسلامية الطلابية بمفهوم «الوعي القومي» يرجع إلى تأثير هذه المسألة على مصير المجتمع والدولة، وقال إن الجهاد الجامعي من جملة بركات هذه الرؤية الأصلية.

وفي إشارة إلى الخدمات الجليلة للجمعية الإسلامية ومواقفها العظيمة أمام الحوادث التي وقعت على مدى تاريخ الثورة، صرح مقام المرشد المعظم قائلا: إن التيار الطلابي المؤمن الثوري يستطيع بالوعي والنشاط أن يكون معيارا للحركة الطلابية العامة على المجتمع بأسره.

ولا شك أن عدم التقدم الاقتصادي أو التدهور والتخلف العلمي في ظل عدم الاهتمام السائد والغفلة، يمكن أن يعرضان البلاد للأزمات، ولكن إذا ما إنتبه المسئولون والقائمون على الأمر وكذلك الأجهزة المعنية والتي من بينها المراكز الجامعية وعملوا بجد وتمكنوا من الاستفادة الصحيحة بالامكانيات الموجودة في الدولة، عندها فقط يمكن بلا شك أن تحل هذه المشاكل.

كما أشار على ضرورة حفظ وضبط النفس من أجل استقرار الهدوء في البلاد، وأوصى كل التنظيمات الطلابية بتحمل بعضهم البعض وتجنب الاشتباكات، وأن الحركات الطلابية بما لديها من وعي وتعقل يمكن أن تشكل تنظيمات طلابية - إعتمادا على المبادئ المشتركة آخذة في الاعتبار تفاوت الطبائع - تقوم على الوحدة والثبات في المحيط الجامعي على مستوى الدولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. وصرح قائلا: إنني كثيرا ما كنت أؤكد على المسئولين في الحكومة والأجهزة الأخرى المختلفة ضرورة الرد على الاستفسارات الطلابية التي تدور في أذهان الشباب، حتى تظل العلاقة قائمة مع الطلاب الجامعيين.

وفي هذا الصدد أشار أن الجامعات بما تتمتع به من وعي وإدراك تكون ملزمة بالتوضيح الصحيح لمفهوم كلمة «سياسة» للطلاب الشباب، كما أن التنظيمات الطلابية النشطة عليها أيضا دور هام في عدم السماح لبعض الفئات أصحاب النفوذ السياسي باستغلال الجامعات والمجتمع الطلابي لمصالحهم الخاصة.

وفي الكلمة التي القاها السيد طباطبائي عضو اللجنة المركزية لاتحاد الجمعية الإسلامية الطلابية على مستوى الجمهورية، خلال هذا اللقاء، فقد أشار إلى دور صاحب المقام المعظم مرشد الثورة الإسلامية في بلورة اليقظة الطلابية، والدفاع من إستقلال وعزة الوطن والدين والمساواة والأخوة والعدالة والتأكيد على الحرية والحقوق الأساسية للشعب، والقضاء على النفوذ، وتحقيق الحكومة الدينية القائمة على الحكم الشعبي وهو ما يعد من أهداف الثورة الإسلامية الأساسية. ولذلك فإن الهدف من الاصلاحات هو تحقيق المبادئ الدينية ورفعة النظام الإسلامي.

وفي هذا الإطار ونيابة عن اتحادات الطلاب الإسلامية على مستوى الجمهورية أقول: بأننا نواجه اليوم أعداء وهم يأتون إلينا على هيئة أصدقاء وينتقدون الأسس الدينية والمبادئ المذهبية بدعوى التفسيرات الذاتية والحركات الجديدة المنحرفة وبالقراءة غير الصحيحة والمغايرة لأفكار الإمام الراحل المرشد المعظم للثورة الإسلامية (الإمام الخميني)، كما ينتقدون الحكومة الدينية ونظام الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الحوادث المختلفة الأخيرة والتي من بينها حادث المدينة الجامعية، وحوادث جامعة تبريز وخرم آباد لربما تكون ناتجة عن الازدواجية التي تتبناها الأجهزة القضائية حينما تتصدى لبعض الأحداث. هذا من جانب، وبعض المحاولات لايجاد نوع من اخفاق العدالة الاجتماعية وتشويش أمن البلاد من جانب آخر، مما خلق في أذهان الطلاب نوعا من الشبهات والإبهامات. ومن الضروري أن تتصدى الأجهزة المختلفة لتمثل هذه الأمور والتي من المؤكد أنها تساهم في إنجاح المخططات الأجنبية لاختراق النظام.

بيروز مجتهد زاده:
إذا لم تقبل الحكومة التجديد، سوف تفقد استمرارها

■ همبستكي ٢٠٠١/١/١٠

للأسف الشديد خلال المائة عام السابقة ومنذ ظهور مبادئ الثورة الدستورية في إيران (١) ونحن نضع التقليد والحداثة في مواجهة بعضهما البعض حتى إنه بات من الصعب الفصل فيما بينهما الآن، وأصبح كلاهما مقرونا بالآخر.

وأوضح أن الحداثة هي نوع من الحياة التي تمارس في نيويورك وأمريكا، والحداثة بمفهوم هذه الدول، هي التجديد وحركة البشر نحو الجديد والتغيير. على أن هذا التحول سرعان ما يلبث أن يتحول بعد فترة قليلة نسبيا من الوقت الى ما هو قديم وتقليدي.

وإذا ما طبقنا نحن هذا الأمر على مسألة الاصلاحات فسوف تتضح الرؤية. ذلك أن الهدف من اجراء الاصلاحات هو بقاء النظام في الحكم واستمراره وهذا مبدأ متفق عليه.

ونظرا لأن البقاء في الحكم ينتج عن قبول التحول والتغير فإنه إذا لم تقبل الحكومة والمؤسسات الإقتصادية القائمة هذا

(١) الثورة الدستورية: يقصد بها أول ثورة شعبية قامت في إيران في بداية القرن العشرين، للمطالبة بوضع دستور لايران وهو ما تم فعلا، حيث وضع أول دستور إيراني في عام ١٩٠٥. «المترجم».

(٢) النظام الشاهنشاهي هو النظام الذى اسس مع قيام الدولة البهلوية عام ١٩٢٦، وهو النظام السابق على قيام جمهورية إيران الإسلامية. «المترجم».

التحول والتغير، فسوف تفقد استمرارها.

ولعل المثال الواضح على هذه المسألة هو النظام الشاهنشاهي (٢) والذي لم يستجب للمتغيرات والتحولات الواقعة في المجتمع، ومن ثم فقد حدث الانقلاب ثم الاطاحة به وتم تغيير نظام الحكم، وكذلك نجد في المقابل ان النظام الملكي البريطاني الذي قبل التغيرات والتحولات وتواءم معها، كُتب له البقاء والاستمرار.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المسألة لها أثرها المباشر على سياستنا الخارجية.

وعلى صعيد آخر. فإن الاقتصاد الإيراني لم يعرف شيئا عن المنافسة، حيث كانت أكثر الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الايرانية تقوم عبر الاتحاد بين التجار وهذا الأمر، كان يتحول فيما بعد إلى سلطة تستطيع التحكم في اسعار السوق، لكن بمجرد ان تلحق إيران بعملية العولمة فإنه لن يكون بمقدورها القيام بمثل هذه الأعمال، لذا ينبغي عليها الآن ان تفكر في مستقبلها، وموضوع المنافسة مع تلك الشركات الخارجية.

وتجدر الاشارة إلى ان الاشتباكات الناجمة عن عملية العولمة هذه ستفقد معها الدول النامية وظائف أبنائها حيث ستغرقها الشركات متعددة الجنسيات بالسلع، ومع قدوم شركات ولاسيما «ماكدونالدز» لن يصبح في مقدور تلك الدول النامية وحكومتهم الوفاء بالتزاماتها حيال هذا الامر، وهو ما سيؤثر على أنماط السياسة العالمية.

لذلك يجب ان تستعد إيران لهذه التغيرات الجذرية والعميقة، لأنه من الخطأ أن تتصدى لهذه المسيرة، لأن التصدي لها سيعني التصدي للعالم أجمع، ولذلك يجب على كل الشعوب ان تقرر الدخول في منظمة التجارة العالمية حتى عام ٢٠١٠، وهو ما يعني الاستعداد لقبول كل التحولات، أما بالنسبة للدول القليلة التي ستقرر عدم الدخول فيها، فإن عليها ان تعتبر ان هذا القرار بمثابة الفناء لها، لكنها ستجلب على نفسها الفقر الاقتصادي الشديد، ولذلك فإن عدم التعرض للمخاطر الاقتصادية يعد من اهم الامتيازات التي ستتحقق من جراء عملية اللحاق بالعولمة والتي ينبغي ان تحدث تدريجيا حيث سيؤثر ذلك على الأوضاع الداخلية لإيران من جانب، وهو ما يرتبط به قطاع كبير من السياسة الخارجية من جانب آخر.

الإسلام والمجتمع المدني [حالة إيران]

■ د. أحمد نجيب زادة

Discourse
Volume2 - Number 2, Fall 200
Center For Scientific Reaserch in Middle
East Strategic Studies

الإسلام والمجتمع المدني واحدة من القضايا التي تعكس بشكل واضح ومثير صراع الحضارات. فعلى مدى المائتين عام الماضية اشتعلت المواجهات الثقافية والفكرية على اختلاف أنواعها بين الحضارتين الإسلامية والغربية واقترن إسم الإسلام بقضايا غربية مثل الإسلام والحرية، والإسلام وحقوق الانسان والإسلام والاحزاب السياسية وغيرها لتصبح كل هذه القضايا دليلاً قاطعاً على مدى تأثير الحضارة الغربية في المجتمعات الإسلامية.

وتحاول دول العالم الثالث والإسلامية منها بالتحديد الوصول إلى حالة من التوازن ونقطة التقاء تجمع ما بين الفكر السياسي الغربي، الذي ينظر إليه على أنه وصل إلى مرحلة نهائية جعلت من الشعوب الغربية نموذجا يحتذى به في جميع المجتمعات الإنسانية في العالم الثالث التي مازالت في مرحلة متأخرة من التطور الاجتماعي والفكري أو في مرحلة وسطى على الأكثر مما أحدث فجوة هائلة عند تبني تلك الشعوب للفكر السياسي والاجتماعي الغربي خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي. ويبرز النموذج الغربي في دول العالم الثالث كخير مثال عملي على أن تاريخ المجتمعات هو الذي يفرض نموذج حضاري وفكري دون غيره وأنه لا يمكن تطبيق النموذج الغربي على غيره من المجتمعات لأنه مرتبط بتاريخ المجتمعات الغربية.

وفي الوقت نفسه لا نستطيع إنكار أهمية وتأثير الثورات الثقافية التي غالبا ما تحدث عقب حدوث هزيمة عسكرية ما لدولة ما أو غزو أجنبي لدولة ما.

ومع تحقق الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة وجد المسلمون أمامهم طريقين لمواجهة هذه الهيمنة: إما بالرجوع للأصولية الإسلامية وهو ما يحتم عليهم العودة لنقطة البداية مروراً بحوالي عشرة قرون من الصمت، أو أن يحاولوا التوفيق بين الحداثة الأوروبية والقيم الإسلامية وهو السبيل الذي رآه جمال الدين أسد عيادي منذ أكثر من مائتي عام وهو السبيل نفسه الذي سلكته إيران وتركيا ومصر والعراق.

وتعود محاولة إيران للخروج من دائرة الهيمنة الغربية إلى القرن التاسع عشر عندما قام «امير كبير» هو أحد المفكرين

الإسلاميين الإيرانيين بتبنى منهج الوسطية فى التعامل مع الثقافة الغربية يجمع ما بين الثقافة الغربية والثقافة التقليدية للمجتمع الإيرانى، وهى نفس المحاولة التى قام بها «مالكم خان» وثبت فشلها فى بعض المجالات ونجاحها فى مجالات أخرى.

ولكن لماذا لم ينجح النموذج الغربى للمجتمع المدنى فى العالم الإسلامى؟

سؤال يمكن استخلاص الاجابة عليه بتتبع السيرة الذاتية لنشأة المجتمع المدنى الغربى حيث تزامن ظهوره مع الفصل بين الدين والسياسة، حيث كان موقف الكنيسة فى أوروبا أن تكون بعيدة كل البعد عن السياسة، لذا لم تكن مسألة تداخل الدين مع السياسة قضية مطروحة كما هو الحال فى الإسلام.

والفصل بين الدين والسياسة أدى إلى ظهور تيارين مختلفين الأول هو رفض الدين اقترانه بالسياسة ليصبح الدين هو مصدر الشرعية الوحيد، أما الثانى فهو أن استقلال المجال السياسى أدى بالتدريج الى فصله عن الاقتصاد والثقافة والمجتمع فكل مجال له نخبته وصفوته التى تقوده. وكان المجتمع المدنى فى هذه المرحلة يتخذ شكل المؤسسات الدينية ثم تطور بعد ذلك ليتخذ اشكالا اخرى مثل منظمات فكرية أو منظمات لصفوة المجتمع.

وفى المقابل تقوم الثقافة الإسلامية على «التوحيد» فلا يوجد سوى رب واحد وحقيقة واحدة هى الوحدانية نراها فى كل شئ حولنا، وهو ما ينسحب على الدين والسياسة والحياة الإجتماعية التى من المفترض أن تكون نسيجاً واحداً لا يتجزأ والاقتصاد يخدم المجتمع، والشريعة مستقاة من الدين، وهو ما يعنى انه من المستبعد ظهور مجتمع مدنى أو نخبة سياسية أو اقتصادية أو دينية. وغياب مجتمع مدنى اسلامى يعود ايضاً إلى الاحداث الدرامية التى شهدها المجتمع الإسلامى بعد وفاة الرسول وأبعدت المجتمع الإسلامى عن الإسلام الحق وما أدت وإليه تلك الأحداث توالى الخلافات الإسلامية فحولت معها النظام السياسى من الشورى إلى التوريث.

والأسباب وراء اثارة مسألة الاسلام والمجتمع المدنى فى إيران هذه الإيام يعود إلى الحاجة الملحة لوجود مجتمع مدنى مؤثر وفعال فى النسيج المجتمعى الإيرانى نتيجة للتطور السياسى والاجتماعى الذى شهدته إيران مؤخرا، فالثورة الإسلامية الإيرانية أوجدت نظاما سياسيا مختلفا جمع بين تركيز السلطة السياسية فى يد النخبة الحاكمة، وفى الوقت نفسه تعمل على ترسيخ الديمقراطية وكانت النتيجة لهذا النظام السياسى الفريد هو تركيز القيادة السياسية فى يد مجموعة بعينها مع التأكيد على التزاماتهم الدينية والاخلاقية بدلا من الاهتمام بالمعرفة العلمية والابداع الفردى.

وهذا النوع من القيادة السياسية جعل من الصعب دعم المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وهذا أدى إلى حتمية وضع استراتيجيات جديدة من أجل الاستفادة القصوى من القوى البشرية الإيرانية، ومثل هذه الاستراتيجيات لابد وأن تقوم على تفعيل المجتمع المدنى، وهنا يثار سؤال هام عن اى النظم السياسية أفضل؟ نظام سياسى كامل السلطات يبقى لفترة قصيرة أم نظام سياسى ديمقراطى يقوم على مشاركة الرأى العام فى سلطاته ويدوم فترة أطول؟

والاجابة على هذا السؤال تدعونا إلى النظر بدقة فى طبيعة المجتمع الإيرانى، فسكان إيران من المسلمين تتأثر ثقافتهم كثيراً بالدين الإسلامى الذى يعد المنبع الأساسى لأغلب الشرائح المطبقة فى إيران، وفى الوقت نفسه يتضمن الإسلام فى كثير من شئونه على مبادئ الديمقراطية وبالتالى لا يوجد ما يمنع من الوجه الإسلامية تبنى مبادئ الديمقراطية، وبلورتها فى نماذج وأساليب أكثر حداثة.

وإذا تم قبول الديمقراطية باعتبارها نظاما سياسيا معمول فى البلاد فمما لا شك فيه أن هذا سيؤدى إلى تبنى اتجاهات وأساليب مختلفة من السلوك والتفكير ويبقى بعد ذلك ان تتحول هذه الاتجاهات والميول الى منظمات وجمعيات اهلية على أن يتم ذلك فى اطار الفكر الاسلامى للمجتمع وليس بعيدا عنه.

ويجب أيضاً أن نضع فى الاعتبار نقاط التشابه بين اسس النظم المجتمعية الإسلامية والغربية، فالمجتمعات الغربية تقوم ايضا على نقطة اساسية وهى مبدأ الإجماع والذى بدونه لا يصبح لأى مجتمع معنى ولا قيمة.

وكثير من المفكرين الغربيين يرون ان هناك قواعد ومبادئ اجتماعية اساسية لكل مجتمع، فمثلا دوركايم أكد على مبدأ الضمير الجماعى وعلماء الاجتماع تحدثوا عن الثقافة العامة «وروبرت دال» وضع خطوطاً عريضة تحت كلمة الأيديولوجيات المؤثرة فى المجتمع. كل هذا المبادئ والاتجاهات نجدها ممثلة فى المجتمع الاسلامى. وفى هذا الشأن يمكن الاستشهاد بوجهة نظر الراحل حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين فى مصر والعالم العربى حيث يقول عندما تكون الشريعة الدينية بمثابة القانون الاجتماعى فإن تطبيقها لا يحتم اتباع منهج بعينه ولكنها يجب ان تراعى الحفاظ على حرية الفرد وتحدد سلطات الشعب والأطر الادارية والتشريعية والقضائية.

إذاً لا يوجد تعارض بين الاسلام والمجتمع المدنى، أو أية خطة للحفاظ على البعد الدينى فى المجتمع وتشجيع النشاط المجتمعى الذى يقوم على اساس دينى وهذا ما تدركه القيادة الإيرانية، فالنظام الاجتماعى المدنى الإيرانى فى الأصل مجتمع إسلامى يمكنه تجنب أشكال الحرية الفردية المبالغ فيها فى المجتمعات الغربية والتى ينجم عنها اشكال مختلفة للفساد والانحلال فى الحياه الاجتماعية الغربية.

الحكم في قضية الاغتيالات

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠١/١/٢٨

أصدرت محكمة طهران العسكرية حكمها في قضية إغتيالات المثقفين وحكمت بالإعدام على كل من على رضا روشني، محمود جعفر زاده ، على مصطفى محسني لاشتراكهم في تنفيذ جرائم القتل، وبالسجن المؤبد على كل من مصطفى كاظمي، مهرداد عاليخاني، حميد رسولي، محمد عزيزي، مرتضى فلاح، وأحكاما تتراوح ما بين سنتين ونصف الى عشرة سنوات على كل من محمد حسين اثنى عشر، على صفايي بور، أبوالفضل مسلمي، مصطفى هاشمي، على ناظري، وأصغر سياح، خسرو براتي. كما برأت مرتضى حقاني وايرج اموزجار وعلي رضا اكبريان لعدم كفاية الأدلة .

وقد صرح المستشار عقيقي رئيس الدائرة الخامسة لمحكمة طهران العسكرية أنه من خلال الإطلاع على ملف القضية تبين أن مصطفى كاظمي ومهرداد عاليخاني قد سعيا بالتنسيق المسبق بينهما من خلال عرض تفسيراتهم الخاصة الى جر قدم وزير الاستخبارات السابق الى ملف الاغتيالات، مما ترتب عليه - طبقا لنص المادة ٦١٠ من قانون العقوبات الإسلامي- إجراء تحقيق في الأمر وبحث صدقه من عدمه كقضية حرابة وإفساد في الأرض تضاف لملف الشخصين، لكن طبقا لنص صريح لأحد المواد الملحقة بقانون إجراءات التقاضي ليس لهذه المحكمة حق التحقيق أو التكليف به خارج الاتهامات الواردة في صحيفة الإدعاء .

وقد أعلن المستشار عقيقي أن الأحكام الصادرة قابلة للاستئناف أو النقض في ديوان رئاسة الجمهورية .

وفيما يلي النص التفصيلي لقرار المحكمة العسكرية :

أولاً : المدعون :-

أ - أولياء دم السيد داريوش فروهر : السيدة برستو فروهر والسيد آرش فروهر (ولدا المقتول) .

ب- أولياء دم السيدة براونه مجد اسكندري (زوجة داريوش فروهر) وهي : السيدة برستو فروهر والسيد آرش فروهر (ولدا المقتولة) والسيدة نصرت الزمان دارابيان (أم المقتولة) .

جـ- أولياء دم السيد محمد على مختاري نيشابوري وهم : السيدة مريم حسين زاده تنباكوئي (زوجة المقتول والوصية على الإبن القاصر للمقتول وإسمه سهراب مختاري نيشابوري) ، والسيد سياوش مختاري نيشابوري (ولد المقتول) .

د - أولياء دم السيد محمد جعفر بوينده وهم : السيدة صديقة صاحبي (زوجة المقتول) ، والسيد ميرزا حسن آخوندي (والد المقتول) والآنسة نازنين بوينده (ابنة المقتول) .

المتهمون : اشتملت صحيفة الإدعاء على ثمانية عشر متهما ورد ذكرهم في البند (أ) بوكالة السيد منصور سلطاني راد والسيد مرتضى عليزادة طباطبائي للدفاع عنهم .

الاتهامات : حسب ما جاء في قرار الضبط والإحضار أن التهم هي قتل المقتولين السابق ذكرهم والمشاركة في القتل والمعاونة عليه.

كيفية فتح ملف القضية وكشف جثث المقتولين طبقا لقرار الاتهام:-

١- أعلن طبقا لما ورد في الملف الذى فتح في الدائرة الجنائية لمجمع طهران القضائي بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٢ أن رجال الشرطة قد انتقلوا الى البناية رقم ٢٢ الواقعة في شارع هدايت بناء على بلاغ بهجوم لص أو عدة لصوص على البناية المذكورة وحين دخولهم الى الدور الأول وجدوا جثة السيد داريوش فروهر. ومع إجراء البحث في الأدوار العليا وجدوا جثة السيدة بروانه مجيد اسكندري .

وبعد إطلاع مأمور قسم الشرطة أرسل نائبه الى الموقع، وقام نائب المأمور بوضع قوات التحفظ على الوضع لحين حضور النيابة . وقام ممثل النيابة ضمن عمل رسم كروكي للجريمة بتدوين مشاهداته ثم أصدر أوامر بالبحث عن القتلة وإجراء تحقيق موسع .

وقد سارع رجال إدارة المباحث وقسم الشرطة وإدارة الضبط والإحضار بالتحقيق في الجريمة وجمع آثارها ومعرفة دوافعها. وتبين من البحث الأولي وجود عدد من المناديل المبللة بالمواد المخدرة (المغيبة عن الوعي) وآثار ضربات سكين في القفص الصدري للسيد داريوش فروهر وزوجته بروانه مجيد اسكندري ، وبعد نقل جثث المقتولين بناء على أمر السلطة القضائية الى الطب الشرعي تم عمل المعاينة والاختبارات اللازمة وكانت نتيجة فحص الطب الشرعي إنتفاء شبهة استخدام مواد أو أدوية سامة في

القتل، وتحديد السبب المباشر لقتل فروهر وزوجته فى عدة طعنات بجسم مدبب حاد وقاطع فى القفص الصدرى والبطن وتمزق عضلة القلب والرئة .

ثم أعلن رجال البوليس المكلفون بالقضية فى التقرير المؤرخ بـ١٩٨٨/١١/٣٠ عدم قدرتهم على كشف أسباب الجريمة مع ذكر أسباب ذلك، واعتبروا أن الوصول للحقيقة وكشف الموضوع متوقف على البحث فى أبعاده السياسية .

٢- وقد جاء فيما يتعلق بإكتشاف جثة السيد محمد على مختارى نيشابورى طبقا للملف الذى فتح فى المحكمة العمومية لمركز مدينة الرى أن رجال شرطة أمين أباد قد وجدوا أثناء مرورهم فى المنطقة المحيطة بمصنع أسمنت الرى الى جوار الطريق المؤدى الى مركز فيروز أباد جثة ملقاة على الأرض منكفئة على الوجه لرجل يقترب عمره من الأربعين عاما وذلك فى تاريخ ١٩٩٨/١٢/٥ ، وبعد التحفظ على الجثة وإعلام قاضى محكمة الرى والحصول على تصريح النيابة تم عمل رسم كروكى للحادث ، ومع إجراء الفحص الأولى للجثة لم تتبين شخصية القتيل لعدم وجود إثبات شخصية، لذا تم إرسال الجثة الى الطب الشرعى على أنها مجهولة الهوية. ولم تسفر جهود رجال الشرطة والطب الشرعى عن شئ فى تحديد شخصية الجثة، حتى تعرف السيد سياوش مختارى نيشابورى ولدا القتيل فى تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ على جثة أبيه فى إدارة الطب الشرعى وقد كان يبحث عن والده يوم خروجه من المنزل فى تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٤ فى الساعة الخامسة بعد الظهر .

وقد بين تقرير الطب الشرعى بعد إجراء الاختيارات اللازمة وتشريح الجثة خلوها من السم وأن القتل ناجم عن الضغط على الأجزاء الحيوية في الرقبة بجسم صلب .

٣ - فتح ملف مماثل فى المحكمة العمومية لمنطقة شهريار بسبب اكتشاف جثة السيد محمد جعفر بوينده ، وقد جاء فيه أن رجال الشرطة تلقوا مكالمة تليفونية من رجل مجهول فى يوم ١٩٩٨/١٢/١١ فى تمام الساعة ٩,٤٥ صباحا تبلغ عن وجود جثة أسفل كوبرى سكك حديد (بادامك) وبالانتقال الى هذا المكان وجدوا جثة رجل يبلغ من العمر حوالى ٣٢ عاما وبعد التحفظ على مكان الجريمة وإخبار السلطات القضائية والحصول على تصريح النيابة العامة ، تمت المعاينة الأولية للجثة وتدوين الملاحظات الخاصة بها وأخذ رسم كروكى لها ولعدم العثور على اثبات شخصية أرسلت الجثة الى ثلاجة مشرحة بهشت رضوان على أنها مجهولة الهوية . وفى يوم ١٩٩٨/١٢/١٣ تقرير تشريح الجثة وإجراء الاختبارات اللازمة عليها، وفى نفس اليوم نشرت صحيفة (إيران) صورة رجل يدعى محمد جعفر بوينده يبلغ عمره خمسة وأربعين عاما كان قد تغيب من تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ ولما أدركت الشرطة تطابق الصورة المنشورة مع ملامح الجثة التى عثر عليها إتصلت بأسرته وتعرفت السيدة صديقة صاحبى زوجة القتيل على الجثة فى إدارة الطب الشرعى وتبين أن سبب الوفاة الضغط على أجزاء حيوية من الرقبة بجسم صلب .

٤ - وقد تم تراكم ملفات هذه القضايا فى الهيئات القضائية سالفة الذكر بعد المكاتبات التى تمت بين الرئيس الحالى للمحكمة العسكرية بطهران والرئيس السابق للهيئة القضائية للقوات المسلحة مع رئيس السلطة القضائية السابق ورئيس المحكمة العمومية لمحافظة طهران. ومع صدور قرار عدم صلاحية المحاكم العمومية المختصة، ومع وصول قرار إحالة القضية الى المحكمة العسكرية بطهران وبعد سلسلة من الإجراءات ذكرت فى ملفات القضية، ختم الأمر فى النهاية بصدور قرار الاتهام فى تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ وقام نائب المدعى العام العسكرى بإرساله الى المحكمة فى تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣١ .

خط سير الملف بعد وصوله الى المحكمة العسكرية :

بعد وصول ملف القضية فى ستة مجلدات تحوى ١٣٥٧ صفحة الى الدائرة الخامسة للمحكمة العسكرية أعطت هيئة المحكمة الأوامر اللازمة لاتخاذ الإجراءات القانونية. وبعد اعطاء مهلة للمتهمين لتوكيل محامين عنهم أو تعيين المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحددوا محاميهم وكذلك تعيين وكلاء إدعاء لأولياء دم المقتولين، وبعد إعطاء المهلة اللازمة لكلا الطرفين بدأت المحكمة بدراسة القضية. وبسبب عدم كفاية الأدلة أصدرت المحكمة قرارا فى تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦ بمنع التحقيق فى الاتهام الموجه لحجة الإسلام والمسلمين السيد قربانعلى درى نجف أبادى وزير الاستخبارات السابق، ونظرا لأن السيد نائب المدعى العام العسكرى لم يوافق على إجراء التحقيق .

واكتفت المحكمة العسكرية فى شأن التحقيق مع السيد نجف أبادى بأن أقسم السيد قربانعلى درى نجف أبادى بأنه لم يصدر أى أمر بالقتل وكذّب إدعاء المتهمين الأول والثانى. وبالقرار الصادر من المحقق العام فى تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢ تم حظر إجراء تحقيقات مع السيد نجف أبادى وإعادة الملف للمحكمة .

وفى تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ تحدد ميعاد الجلسة وصدرت أوامر إحضار المتهمين واستدعاء أولياء دم المقتولين ووكلاء الطرفين. وقام نائب المدعى العام بتحديد ميعاد الجلسة يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١٢/٢٥ فى تمام الساعة الثامنة والنصف صباحا .

أدلة الحكم :

بالنظر الى الأدلة والمعلومات السابقة ومراعاة الشكاوى المقدمة من أولياء دم المقتولين وتقارير مصادر البوليس الخاصة باكتشاف الجثث وتحقيقات محاكم طهران والرى وشهريار العمومية وكذلك تحقيقات محكمة طهران العسكرية

وتقارير الطب الشرعي المحددة لسبب الوفاة وما أدلى به المتهمون من اعترافات في المراحل الأولية للتحقيق بمحكمة طهران العسكرية ومقارنته باعترافات وأقوال المتهمين في الجلسات التالية والتي نشير الى بعض منها الآن :

١- صرح المتهم الأول (مصطفى كاظمى) في الجلسة الثالثة المنعقدة في تاريخ ٢٠٠١/١/١ بقول (لدى أمر قانوني بالتنفيذ) صفحة رقم ١٦٩٧ . ثم جاء في عريضة الدفاع الأخيرة المؤرخة بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠ ما كتبه بنفسه (لم يكن لدى أمر بالاغتيال) الورقة ١٨٨٠ ، وبذلك يكون إنكار بعد الإقرار .

٢- وقد كتب في الورقة ٩٧٣ المذيلة بقرار استمرار اعتقاله المؤقت (إن المسئولية لم تنته كما أوضحت قبلا ، حولت الى سعيد إسلامي) وبناء على هذا، كتب في عريضة الدفاع الأخيرة (إن المسئولية تقع على عاتق السيد درى وحده وما أنا إلا مساعد في هذه الاغتيالات) «الورقة ١٨٨١ »، وهو الشخص الذى أصدرت المحكمة العسكرية قراراً بمنع التحقيق معه.

٣- أقر المشار إليه (المتهم الأول) في الجلسة الثالثة أمام المحكمة بقوله: لقد قلت لصادق إضرب زوجته (يقصد زوجة السيد فروهر) وبالطبع كان لدى السيد صادق قائمة بأسماء عدة أفراد ولكن كنت أنا الذى أتخذ القرار وكنت أصدر له الأمر بإغتيال أى منهم وصادق ينفذ أمرى (الورقة ١٦٩٩) وكذلك إدعى أن هذا الإدعاء لم يتم اثباته بسبب الافتقار الى الدليل الكافي وصدور قرار منع استدعاء السيد درى) .

وعلى الرغم من موقف رئيس الجمهورية أمرت باستمرار أوامر الاغتيالات وحددت للسيد صادق مهدوى إغتيال مختارى وبوينده الذى بادر على الفور باغتيالهم. (الورقة ١٧٠٦) وبناء على ما كتبه في عريضة دفاعه الأخيرة (لقد وافقت على اغتيال السيد فروهر والسيدة بروانه اسكندرى والسيد محمد مختارى ومحمد جعفر بوينده طبقا لأوامر السيد درى وترشيح السيد صادق) الورقة ١٨٧٩. وقال بعدم علمه بوجود قائمة تشتمل على خمسة وأربعين اسما لدى السيد صادق مهدوى .

٤- إقرار المتهم الأول في الجلسة الثالثة بأن السيد صادق مهدوى كان على علم بمنصبه، أى وكيل إدارة الأمن، يبين كذبه لأنه في اعتراف سابق في الجلسة الثانية قال بأن أحدا لم يكن يعرف حقيقة منصبه الى وقت اعتقاله ، كما أقر أمام المحكمة أنه كان على علم بموقف رئيس الجمهورية الإيرانية وإدانته لعملية الاغتيالات ومع ذلك أصدر أوامر للمتهم الثانى باغتيال كل من السيد مختارى والسيد بوينده مما يعبر عن عدم اتباعه لرئيس الجمهورية وكذلك مع الوصف الذى قاله صاحب المقام المعظم للزعامة السيد المرشد (مد ظله العالى) في محاضرته بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ بإدانة عمليات الاغتيال. وضمن ما يفهم من الورقة رقم ١٧٣٤ فإن المتهمين الأول والثانى قد استمرا حتى يوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٢/٧ (أى بعد مرور ثلاثة أيام من إدانة المقام المعظم للزعامة لعملية الاغتيالات) في اغتيال بعض أعضاء إتحاد كتاب إقليمى فارس وجيلان، وهذا يبين عدم التزامهما الفعلى باتباع الولى الفقيه .

٦- أقر المتهم الأول في الورقة رقم ١٦٧٩ أن مسألة الدرجات الوظيفية لم تكن مطروحة في عمليات القتل أو الاغتيالات على حد قوله. كذلك اعترف المتهم الثانى بأن الأعمال الاستخبارية أو الاغتيالات ليس لها صلة من الناحية الإدارية بعمله كرئيس لإدارة اليسار التقدمى في وزارة الاستخبارات وكذلك أقر بعدم علم مدير عام إدارة اليسار (رئيسه المباشر) وكذلك عدم إطلاع وكيل إدارة الأمن آنذاك .

كما أنه قد أصدر أمرا بعقد اللقاءات مع مسئول إدارة عمليات الأمن خارج مكان العمل (وزارة الاستخبارات) وأدلى ببعض القرائن الأخرى الكافية لإثبات عدم قانونية تنفيذ الاغتيالات موضوع صحيفة الاتهام وعدم خضوعها للنواحى الإدارية بالجهاز، خاصة وأن المتهم الثانى قد أقر في الورقة ١٧٤٣ رداً على سؤال المحكمة أن اللائحة الأساسية لوزارة الاستخبارات والقوانين المتعلقة بالمادة الخاصة باغتيالات الأفراد من ضمن وظائف الوزارة ومهامها .

تقرير مصلحة الاحوال المدنية: انخفاض معدل المواليد بمقدار ٤,٥٪ وزيادة الوفيات إلى ٥,٧٪

رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/٦

أفاد إحصاء مصلحة الأحوال المدنية أن معدل المواليد الذكور قد انخفض فى الفترة من مارس إلى سبتمبر ٢٠٠٠ بمقدار ٥ . ٤٪ مقارنة بنفس المدة من العام السابق فبلغ عدد المواليد الذكور ٤٥٤٠٠٦ نسمة، وأن نسبة الوفيات قد زادت بمقدار ٥.٧٪ فى نفس المدة مقارنة بالعام السابق فبلغ عدد الوفيات ١٠٤٢٠٩ نسمة.

ووفقا لنفس التقرير ايضا فقد انخفضت نسبة المواليد المعاقين حوالى ١ . ٢٨٪ عن نفس المدة فبلغ عددهم ١٠٥٠٨٥ شخصا كما انخفضت نسبة وفيات المعاقين بمقدار ٨ . ٥٤٪ فبلغت ٧٣٣٥٨ شخصاً.

وخلال نفس المدة أيضاً زادت نسبة حالات الزواج بمقدار ٧ . ٥٪ حيث بلغت ٣٠٦٨٠٠ حالة زواج فى حين زادت نسبة حالات الطلاق بمقدار ٧ . ٦٪ فبلغت ٢٥٨٠٦ حالة طلاق وهو ما يعنى إنخفاض حالات الزواج مقارنة بحالات الطلاق من ١٢ حالة زواج مقابل حالة طلاق إلى ٨٩ . ١١ حالة زواج مقابل حالة طلاق.

١٠,٨ مليار دولار واردات مقابل ٢,٦ مليار دولار صادرات

رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/٢

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة من مارس إلى أكتوبر ٢٠٠٠ حوالي مليارى و٦٧٣ مليون دولار و٥٧٩ ألف دولار. بلغت عشرة ملايين و٩٦٦ ألف طن بضائع وهو ما يزيد بنسبة مقدارها ٥ . ١٣٪ من حيث الوزن و٥ . ١١٪ من حيث القيمة المالية قياسا إلى الصادرات الإيرانية عن نفس المدة لعام ١٩٩٩.

وقد بلغت قيمة الصادرات من السجاد الذي تم تصديره ٤٥٦ مليون و٧٩٤ ألف دولار ليحتل بذلك المرتبة الاساسية في الصادرات الإيرانية غير النفطية.

كما تم تصدير مواد بتروكيماوية بقيمة ٢٧٢ مليون و٦٩٦ ألف دولار كذلك تم تصدير حديد آلات وفولاذ بقيمة بلغت ٢٣٦ مليون و٤٦٩ ألف دولار وتم تصدير فستق بقيمة ٢٣١ مليون و٦٢٨ ألف دولار لتشكل هذه السلع الصادرات الرئيسية الإيرانية غير النفطية.

من ناحية أخرى، فقد استوردت إيران في نفس الفترة ١٨ مليون و١٨٧ ألف طن من السلع المختلفة بلغت قيمتها ١٠ مليارات و٨ ملايين دولار بزيادة بلغت ٣ . ٢٢٪ من حيث الوزن و٦٪ من حيث القيمة مقارنة بحجم الواردات الإيرانية عن نفس المدة من العام السابق ١٩٩٩.

البتروكيماويات تسرق بساط الصادرات من السجاد

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٢٩

أعلن المهندس « محمد رضا نعمت زاده» مساعد وزير النفط ، والمدير التنفيذى للشركة الوطنية للبتروكيماويات أن صادرات البتروكيماويات قد تفوقت على معدل صادرات السجاد، حيث من المتوقع أن تصل جملة الصادرات من المنتجات البتروكيماوية ٣ ملايين طن بقيمة تبلغ ٨٠٠ مليون دولار . وأن متوسط نمو صادرات المنتجات البتروكيماوية يعد من جملة المؤشرات الهامة لتحسن أوضاع صادرات هذه المنتجات . وأنه من المتوقع أن يصل حجم إنتاج المنتجات البتروكيماوية هذا العام ١٢ مليون طن بزيادة قدرها مليون طن عن العام الماضى .

ويرجع ذلك الى أن الشركة الوطنية الإيرانية لصناعة البتروكيماويات بصدد تنفيذ ١٦ مشروعاً تبلغ رؤوس أموالها ٦ مليارات دولار و ١٢٠٠ مليار تومان (٨٠٠ تومان = دولار) وأنه مع توقيع ١٥ إتفاقية مع الشركات الداخلية والأجنبية حول منح التراخيص والخدمات الهندسية وشراء الآلات، كل ذلك سوف يؤدى الى جذب رؤوس أموال أجنبية يتوقع أن تبلغ ٢,٣ مليار دولار .

ولهذا السبب فمن المتوقع أن تصل قيمة المنتجات البتروكيماوية حوالى ٧ مليارات دولار فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة، كما يتوقع أن تصل قيمة الصادرات من هذه المنتجات إلى ٤ مليارات دولار مع نهاية الخطة الثالثة .

رئيس السلطة القضائية يقترح تشكيل محكمة إسلامية دولية

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٣

خلال لقائه سفير اليمن فى إيران إقترح «هاشمي شاهرودي» رئيس السلطة القضائية في ٢٠٠١/١/٢، تأسيس محكمة مركزية تمثل كل الهيئات القضائية ومحاكم العقوبات الإسلامية الدولية لكل الدول الإسلامية. وقال إنه يمكن تحقيق ذلك بمساعدة كل الدول الإسلامية، ولعل أهمية تأسيس مثل هذه المحكمة يرجع إلى أن هيئات حقوق الإنسان الغربية وسائر الهيئات القضائية الأخرى قليلاً ما تفكر في مصالح الدول الإسلامية ودول العالم الثالث.

رئيس لجنة المنصفات الصحفية: الخط الأحمر عندنا هو القانون

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/١

إن محكمة طهران – مع الأسف – لا تستطيع التميز بين الورقة والقلم والفكر وبين الأسمنت والرمل والحجر، وإلا لما أوقفت بعض الصحف بطريقة «سرسوب المياه».

«رجب على مزروعى» عضو مجلس الشورى الإسلامي عن محافظة اصفهان ورئيس لجنة المصنفات الصحفية، رداً على تصريحات رئيس محكمة طهران السيد عليزاده، قال: إن السيد «عليزاده» بوصفه مسئولا قضائيا لا ينبغي أن يهين أحداً، فأى علم هذا الذى يعرفه هؤلاء السادة !

إننى أعتقد بأنهم لو كانوا يعرفون الفرق بين القلم والورقة وبين الأسمنت والحجر، ما كانوا قد سمحوا لأنفسهم بغلق جريدة واحدة.

إننا – مع الأسف – لا نملك شريطا ليسجل تصريحات السيد عليزاده» أثناء الجلسة التي عقدتها محكمة طهران، حتى نؤكد أن كثيراً منها وادعاءاته غير حقيقية.

ولقد أعلنا أن الخط الأحمر عندنا هو القانون، وأن الخطوط الموجودة في ذهن السيد «عليزاده» لا يمكن أن تكون أساسا للآخرين، وأن القانون هو معيار العمل الصحفي فى مجتمعنا، لذا فإن اعتراضنا يكون على عمل السلطة القضائية الذى لا يتطابق مع القانون.

ولذلك فإن ما يحدث بشأن غلق الصحف يمكن ان نطلق عليه «وقف السرسوب» وإذا ما كان لدى السيد عليزاده اعتراض على استخدام هذا التعبير، والذى قد تعودنا عليه في هذه الأيام، فلينظر بعقله إلى أسلوب وعمل الجهاز القضائى، لذا فإن ما نملكه هو اللجوء إلى الله لأن السيد «على زاده» هو رئيس محكمة طهران ولا يمكننا الشكوى منه وإليه.

رئيس مجلس الشورى الاسلامى يلتقى سفير السنغال

انتخاب ٢٠٠١/١/٢

طالب (ايساكا امباكه) سفير السنغال فى طهران خلال لقائه مع حجة الإسلام مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإسلامي بالتواجد الاقوى والموسع لجمهورية إيران الإسلامية فى القارة الأفريقية وتعميق العلاقات الثنائية على كافة الأصعدة السياسية، والثقافية، والبرلمانية، وخاصة الاقتصادية.

وخلال اللقاء، أكد كروبى، فى اشارة للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية المبنية على توثيق العلاقات مع كل دول العالم وخاصة الدول الاسلامية والأفريقية، على تدعيم وتعميق العلاقات بين البلدين، فى مختلف المجالات.

كما تناول رئيس مجلس الشورى الإسلامي بالحديث الجرائم الوحشية الغاشمة التى يرتكبها الصهاينة ضد الشعب الفلسطينى المسلوبة حقوقه المسلوبة ويجب على رؤساء الدول الإسلامية العمل بجدية وفاعلية لإعادة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

مهدى كروبى: إجراءات لتأسيس هيئة رسمية قانونية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/١٧

صرح «مهدى كروبى» رئيس مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) أنه وفقا للمادة الثامنة من دستور جمهورية إيران الإسلامية فإن الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس وتتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة. والقانون يعين شروط وحدود وكيفية ذلك، ولذا ينبغى ذكر الحدود والثغرات والقانون الخاص بهذا الأمر.

وأضاف: أن الإمام الراحل – رضى الله عنه – كان قد أكد وهو فى المدرسة العلوية أثناء الأيام الأولى من الثورة، وقبل التصويت على الدستور بل وحتى قبل الاستفتاء على قيام الجمهورية الإسلامية. على تأسيس وزارة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لازالت المؤسسات الحكومية المختلفة تقترح تصوراتها حول هذا الأمر، وأننا بصدد تحقيق ذلك ولعل تأخير إنشاء مثل هذه الهيئة يرجع إلى البنود التى مازالت مؤجلة من الدستور والتى لم تنفذ حتى الآن، وذلك بسبب بعض المعضلات والمشكلات التى تواجهها من جانب معارضى إقامة هيئة حكومية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

أ - «عسكر اولادى» مرشح اليمين المحافظ

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٢٨

تردد فى أوساط المحافظين فى جلستهم فى ٢٠٠١/١/٢٦ أنه قد تم اختيار «حبيب الله عسكر أولادى» للانتخابات الرئاسية القادمة عن جناح اليمين والذى يضم جمعية المؤتلفة ، وروحانيت مبارز، وجامعة مدرسى الحوزة العلمية بقم وبعض الشخصيات النافذة فى صحف التيار المحافظ.

ب - الدور على «محمد رضا خاتمى» !

همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١/٢٨

تردد فى أروقة مجلس الشورى الإسلامى فى ٢٠٠١/١/٢٧ أن معارضى الإصلاح بصدد تفجير ملف محمد رضا خاتمى قبيل الانتخابات القادمة بهدف ضرب السيد خاتمى. ويقال إن ملف نائب طهران – رضا خاتمى – يشتمل على مخالفات مالية فى وزارة الصحة ترجع الى الفترة التى كان يشغل فيها منصب مساعد وزير الصحة ، وأن الفترة المتبقية على عرض هذا الملف أمام القضاء لم تعد طويلة. ويعتبر الإصلاحيون هذه القضية محاولة من الجناح اليمينى للقضاء عليهم ويقال إنه بعد نجاح عملية إقالة «تاج زاده» و «محمد على أبطحى» فقد أصبح الدور على شقيق رئيس الجمهورية !!

قطاع البتروكيماويات يستثمر ١٠ مليارات دولار

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/١٢/٣١

أعلن المهندس محمد حسن بيوندي مدير التخطيط والتنمية بالشركة الوطنية للصناعات البتروكيماية الإيرانية أن الشركة قادرة علي جذب استثمارات خارجية في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية تصل قيمتها الي عشرة مليارات دولار، وأضاف أنه من المتوقع أن يصل متوسط جذب رؤوس الأموال الأجنبية للشركة حتى نهاية الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية حوالي ٤.٤ مليار دولار في حين أن هذه الشركة تستطيع جذب رؤوس أموال خارجية بسبب ما تتمتع من مزايا نسبية تتراوح سنوياً ما بين ١.٥ إلي ملياري دولار .

وقال إنه من المتوقع أن تصل قيمة الصادرات من المنتجات البتروكيماوية حتي نهاية السنة الحالية – أي مارس ٢٠٠١ – حوالي ٧٧٠ مليون دولار وأن ما تم تصديره خلال الشهور التسع الأولي من هذا العام (أي مارس – سبتمبر ٢٠٠٠) تصل قيمتها الاجمالية حوالي ٦٠٠ مليون دولار وأن حصة إيران من الصادرات البتروكيماوية إلي أوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط بلغت خلال السنة الحالية ٩٪ من جملة واردات هذه الأسواق ويتوقع أن تصل إلي ٢٥٪ عام ٢٠٠٥، كما أن حصة إيران من إنتاج المواد البتروكيماوية مقاسة إلى إجمالي الإنتاج العالمي تبلغ ٠.٥٠٪ يتوقع لها أن تصل في عام ٢٠٠٥ إلي ٢.١٪ وأن حصتها من جملة الصادرات العالمية البتروكيماوية بلغت في العالم الماضي ١٩٩٩ – ٠.٠٦٪ يتوقع أن تصل إلى ٣.٥٪ عام ٢٠٠٥.



الأمن الجماعى فى الخليج

■ غلام رضا محمدى ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/١١

بعد انتهاء أى حرب شاملة متعددة الأطراف تتم الدعوة الى مؤتمرات بقصد عقد اتفاقيات ومعاهدات تحول دون وقوع حرب أخرى ، كما حدث بعد حروب الثلاثين عاما فى أوربا التى تبعها عقد مؤتمر وستفاليا فى عام ١٦٤٨، وبعد حروب نابليون التى اختتمت بمؤتمر فيينا ١٨١٥ ونتج عن كل منهما اتفاقيات ومعاهدات لاقرار السلام ومنع نشوب حروب أخرى وتقديم طرح للأمن الجماعى، ومثال ذلك التكتل الأوربى الذى ظهر بين ملوك النمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا بعد مؤتمر فيينا .

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى صدق مؤتمر ١٩١٩ على تشكيل عصبة الأمم وميثاق الأمن الجماعى (من المادة ١٠ الى المادة ١٧ من ميثاق عصبة الأمم) وكذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد جاء فى اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة اتفاق أعضائها على نظام للأمن الجماعى (من المادة ٣٩ الى المادة ٤٦ من اللائحة) .

ولقد اتخذ نظام الأمن الجماعى تعريفات مختلفة لكن أوضحها هو أنه عبارة عن نظام مؤسسى إقليمى أو عالمى يتشكل بموجب معاهدة دولية متعددة الأطراف على أساسه تتفق الدول الأعضاء فيه على مواجهة أى اعتداء ضد أى واحدة منها، بشكل جماعى، ويجمع خبراء السياسة على أن الهدف من تشكيل نظام للأمن الجماعى هو خلق إطمئنان على استقرار السلام والحيلولة دون أى نوع من الأزمات والحروب فى المنطقة التى قبلت دولها المشاركة فى ذلك النظام، وإيجاد مثل هذه الأنظمة أو الاتفاقيات الأمنية يمثل ضرورة ملحة فى جميع المناطق المتوترة بالعالم والتى يعد الخليج واحدة منها لما يتمتع به من موقع استراتيجى على المستويات الدينية والسياسية والاقتصادية .

لقد كان أمن الخليج دائما من أهم الموضوعات التى تحظى باهتمام عالمى موسع، وعلى الرغم من أن إيجاد نظام أمنى جماعى للاقليم فكرة ليست بجديدة واهتمت بها إيران منذ عام ١٩٧١ بعد خروج القوات البريطانية ، لكن حتى الآن - ولأسباب عديدة - يفشل كل مشروع يطرح لإيجاد ترتيبات أمنية جماعية. وفى هذا المقال سنعرض للعقبات التى تعترض طريق إيجاد نظام أمنى فى المنطقة ونبحث الأسباب الحقيقية وراءها .

البنية غير المؤسسية لدول المنطقة :

تعانى دول الخليج من مشكلتين مرتبطين ببعضهما هما : أزمة (الهوية القومية) وأزمة (المشروعية السياسية) ، وأزمة الهوية القومية تشمل مشكلات عميقة كالثقة والهوية بمفهومها الواسع، فدول الخليج تمثل نماذج ذات ألوان طيفية متبدلة تتداخل فيها الألوان والأشكال باستمرار مع بعضها البعض وتختلط .

فتلك الدول مركبة من قوميات وطوائف مختلفة بحيث تغلب النعرة القبلية العرقية على الهوية القومية وغالبا ما تقترن مشكلات المشروعية السياسية بالحيرة وعدم الوضوح فيما يتعلق بمفهوم الهوية القومية .

لذا تواجه الدول العربية فى منطقة الخليج - والتى تحكمها أسر قبلية تحتكر السلطة السياسية واتخاذ القرار - أزمة المشروعية السياسية وبناء على هذا، يقوم كثير من حكام هذه الدول باتخاذ مواقف فى سياساتهم الخارجية تؤدى الى توتر

المنطقة.

والإمارات العربية المتحدة - على سبيل المثال - تتكون من عدة إمارات ولكى تحفظ هذه الدولة ذلك التجمع غير المتجانس تلجأ الى خلق عداوات مثل إدعاء ملكية أراضى مملوكة لإيران وأيضا هناك دول أخرى تلجأ الى نفس الأسلوب .

ونظرا لهذا فإن وجود نظام أمن جماعى يتعارض أساسا مع فلسفة وجود بعض الدول التى يقوم عنصر إتحادها الوطنى على عامل إنعدام الأمن بشكل أساسى. ومن ناحية أخرى، طالما أن هذه الدول لا تستطيع إرساء وتدعيم هويتها القومية والحصول على مشروعية سياسية واقعية كافية فستبقى ضعيفة فى مواجهة الاختلافات الداخلية والتدخلات الخارجية . وطالما أنه لم يتم إرساء بنية دولة مؤسسية فى هذه الدول فلن يسود الأمن المنطقة .

النزاعات الحدودية بين دول المنطقة :

من أهم العوامل المانعة لإيجاد نظام أمنى، النزاعات الحدودية التى لم تحل بين الدول الخليجية ، فهناك أكثر من خمسين خلاف حدودى بين دول الخليج ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات :

١ - خلافات لم تحل .
٢- خلافات مسكوت عنها .
٣- خلافات حادة وعلنية .

وهذه الخلافات تشتمل على خلافات أرضية حدودية وبحرية سواء كانت لم توقع أى اتفاقية لترسيم الحدود الممتدة بين الدول أو أن دولة تطمع فى أراضى دولة أخرى مرسومة حدودها بالفعل، وهو أحد أسباب التوتر والصراع التى مازالت باقية. وتنذر فى كل صباح بتهيؤ موجبات التوتر واختلال الأمن . ويمكن القول تقريبا بأن إيجاد نظام أمنى جماعى فى مثل هذه الأجواء أمر غير ممكن .

التدابير الأمنية المختلفة :

من ضمن أسباب عدم الوصول الى طريق حل مناسب لقضية النظام الأمنى هو عدم وجود تعريف جامع لمفهوم المصالح الإقليمية المتبادلة، فإذا فرضنا أن الأمن هو الهدف الأساسى لدول الخليج فسنصل الى الحقيقة المرة القائلة بأن إصطلاح أمن الخليج لفظ مشترك لمعانى متباينة ومتعارضة تماما، دائما ما تختلف دول المنطقة حولها الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اتخاذ دول المنطقة لمواقف فردية تؤدى الى زعزعة أمن الدول المجاورة عن طريق عقد كل واحدة منهن لمعاهدات أمنية ودفاعية مع قوى أجنبية لتكون فى النهاية فى مواجهة أمن دولة أخرى .

تدنى معيار الثقة المتبادلة :

من الأصول الأولية لخلق نظام أمن جماعى وجود قدر من الثقة المتبادلة بين أعضاء النظام، وعلى الرغم من وجود عوامل مشتركة داعمة لنشوء تعاون إقليمى فى الخليج إلا أن إنعدام الثقة المتبادلة وعدم اتخاذ إجراءات مناسبة لخلق الثقة بين جميع الدول الخليجية أدى الى مواجهة الخليج لتعقيدات بالغة فى هذا المجال، ومما لاشك فيه أن السياسات المقترنة بسوء الظن قد جعلت أى دولة من دول المنطقة غير مستعدة لتقبل مشروع أمنى مطروح من دولة أخرى، بل ويعبئوا كل إمكاناتهم لإفشال المشروعات المطروحة ، ولإيقاف هذه العملية فلابد من اتباع خطوات لخلق الثقة فى محيط من تعددية الأفكار .

تباين وجهات النظر بين دول الخليج :

تختلف وجهات نظر دول الخليج حول بعض القضايا بل وتتعارض أيضاً ، فتأمين المصالح القومية لدولة مثل الإمارات يختلف تماما مع الرؤية الإيرانية لمصالحها القومية، أو مع دولة خليجية أخرى. وكذلك تختلف دول الخليج حول تواجد القوى الخارجية فى المنطقة. ونظرا لعدم توافق وجهات النظر حول هذه القضية فإن ذلك التنسيق أو التعاون اللازم لإيجاد نظام أمنى مشترك لن يظهر الى حيز الوجود .

قضية نفوذ القوى الأجنبية :

نتيجة لرغبة القوى الأجنبية فى التواجد بمنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام أصبح من الصعب أن تتخذ الدول الخليجية قرارا مستقلا بشأن إقامة نظام أمن جماعى إقليمى وأدى تعاظم هذا النفوذ الى أنه فى حالة الرغبة فى إقامة مثل هذا النظام الأمنى فسيكون بالصيغة التى تراها الدول الأجنبية مثل تكوين مجلس التعاون الخليجى أو إعلان ٦+٢ .

ومن ناحية أخرى أدى وجود مصالح كبيرة للدول الغربية وخاصة أمريكا فى المنطقة الى معارضتها لإنشاء نظام أمنى يجمع دول الخليج يكون من شأنه القضاء على مبررات تواجدهم فى المنطقة .

وبإلقاء نظرة إجمالية على عوامل التفرق التى تحول دون الوصول الى نظام أمن جماعى خليجى ندرك أنه على الرغم من جميع العوامل الجغرافية والاقتصادية والدينية المشتركة بين جميع دول الخليج إلا أن قضية النفوذ الأجنبى تبقى الهاجس الأساسى المحورى فى المنطقة، والحل الوحيد الفعال تجاه تلك القضية هو بحثها فى إطار إقليمى بحضور جميع دول منطقة الخليج .

وبعيدا عن حضور أى من القوى الخارجة عنها، والنجاح فى إقامة مثل هذا الاتحاد الإقليمى بالخصائص التى تؤدى إلى القضاء على عوامل التفرقة المذكورة، متوقف على التأكيد على الجوانب المشتركة التى تجمع دول الخليج كالمصالح الاقتصادية وخاصة مصالح النفط والغاز ، والبعد عن الأوهام القديمة المتمثلة فى الحصول على حماية أجنبية، والتعلق بالركاب الأمريكى والسعى للقضاء على عوامل النزاع فى المنطقة .

لذا من الممكن قيام تعاون بين دول المنطقة فى حالة ترجيحها لمصالحها القومية على اعتبارات جيوبولوتيك القوى العظمى، ومن الطبيعى أن تعارض القوى العظمى مثل هذه الاجراءات فى المنطقة، ولنفس السبب سيحاولوا جاهدين التصدى لأى نوع من التعاون الإقليمى يؤدى الى اتحاد بين دول مستقلة الرأى والقرار .

مجلس تعاون أى خليج؟

■ محمد قراجوز لو ■ حيات نو (الحياة الجديدة ٨/١/٢٠٠١

جاء فى الأمثال والحكم الفارسية أنه :

«عندما توضع اللبنة الأولى معوجة فى البناء فسيكون معوجا حتى عنان السماء» .

وقد نقل دهخدا صاحب الموسوعة الفارسية (لغت نامه) أبياتا لتأكيد هذا المعنى عن مولانا جلال الدين الرومى فيقول :

«إن كل من يبتدع بدعة ضالة ، فعليه اللعنة فى كل ساعة من الناس عامة» والواقع أن ما سبق ذكره يمثل حال جيراننا الجنوبيين الذين تجمعوا فى المجلس المسمى بـ (مجلس التعاون الخليجى) فهم من بين حين وآخر يتجمعون، وضمن السلامات الحارة والسؤال عن الصحة والحال، يصدرون بيانات ، ويثيروا فى الأذهان المثل السابق ومدى صدقه وانطباقه على أحوالهم .

فنادرا ما يُرى بيان صادر عن زعماء منطقة الخليج الأعضاء الستة فى المجموعة المسماة بمجلس تعاون الخليج دون أن يشير الى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث طنب ١ ، ٢ وأبو موسى خاصة فى العشرين عاما الأخيرة بعد انتصار الثورة الإسلامية، على نحو يضعوا فيه الجمهورية الإسلامية موضع التعريض والتلميح ، وللحق فإن هذه الدول تضيف سوريا ومصر الى نفسها أحيانا مشكّلة معاهدة ٢ + ٦ متناسين بذلك أهم معضلات العالم الإسلامى، أى عدم مشروعية النظام المحتل للقدس ومساندة الانتفاضة ، وموجهين نصلهم الحاد وسيفهم البتار الى جبهة وهمية هى فى الأساس أقوى جيرانهم فى الشمال وأكثرهم حسنا النوايا . وفى اعتقاد الكاتب أن مشكلة جيراننا الجنوبيين المحترمين تبدأ من حيث أنهم يعانون من معرفة حقيقة موقعهم الجغرافى والتاريخى ومن أنه وهم كبير، وهم مرتبطون بحقيقة جغرافية واقعية تسمى (الخليج الفارسى)، وحينما يسمون المسطح المائى الذى تطل عليه المنطقة الجنوبية بالخليج حينا وبالخليج العربى حينا آخر فإنهم يضعون اللبنة الأولى المعوجة على أرض تجمعهم وائتلافهم ليكون بنائهم التاريخى معوجا ، وأظن أن الأمر يحتاج الى توضيح .

١– صاحب هذا المقال لا يتحدث من منطلق أنه مواطن يتبع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإنما من منطلق باحث محايد قضى السنوات فى بحث الموقع التاريخى والجغرافى والسياسى للخليج الفارسى والجزر الإيرانية ، وقد قدم نتائج بحوثه فى مقالات ومحاضرات عديدة ، مطبوعة نشر بعضها فى مطبوعات عربية مثل جريدة الشرق الأوسط العدد ٨٤١ وجريدة السفير اللبنانية العدد ١١٠٤ وشارك فى مؤتمرات دولية حضر بعضها ممثلون عن دول غربية .

وآخر مقالة نشرت من مجموعة البحوث هذه، كانت تحت عنوان (الخليج الفارسى، خليج فارسى) وقد نشر فى دورية الدراسات السياسية– الاقتصادية عدد ١٥٥ ، ١٥٦ مشتملا على خرائط ومستندات ، وقد طالبت عدة مرات رجال السياسة والباحثين العرب بعرض أى وثيقة أو فكرة منطقية تطعن فى حق سيطرة إيران على الخليج وجزره ، وكذلك أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية استعدادها للدخول فى مباحثات مع الإمارات حول قضية الجزر دون أى شرط مسبق .

٢ – قبلت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الثقافة التابعة لها مسمى (الخليج الفارسى) رسمياً وأعلمت جميع الجامعات والمراكز البحثية بضرورة جمع كل الخرائط التى تذكر البحر الواقع جنوبى إيران دون ذكر تسمية (الخليج الفارسى) صراحة والقيام بإلغائها، وذلك على إثر عرض البحوث المستندية التى قام بها الباحثون الإيرانيون وخاصة الجهد الدؤوب الذى بذله الأستاذ القدير بيروز مجتهد زاده . وعلى الرغم من هذا لا يعير المشايخ هذه الحقائق اهتماما فى أى وقت ويكررون فى اجتماعاتهم عزفهم المنفرد لإدعاءاتهم بشكل رتيب على نحو يجعل من الصعب التغاضى عن سياساتهم وتجاهل اليد الخفية للتحريضات الأمريكية من ورائهم .

٣– صدقت القمة الأخيرة للدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى التى عقدت فى البحرين على إدعاءات ملكية الإمارات للجزر الإيرانية الثلاث ، وللأسف وقعت إتفاقية دفاع مشترك فى هذه الجلسة أيضا، وهذا أمر لا يتوائم بأى حال مع ما لإيران من صلات دبلوماسية وعلاقات طيبة مع جيرانها الجنوبيين خاصة وأن قطر قد تولت الرئاسة الدورية لمنظمة المؤتمر الإسلامى .

٤– يجب أن تكون تجربة العشرين عاما من الثورة الإسلامية قد أثبتت لدول الخليج أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هى أقوى وأوفى الأصدقاء العرب ، وهذا الأمر يعلمه الكويتيون أكثر من الجميع. ففى أثناء الحرب العراقية المفروضة على إيران ، قامت الكويت بمساندة العراق على جميع الأصعدة ، وفى المقابل تناست الجمهورية الإسلامية الإيرانية الهجوم العراقى الخاطف

على الكويت واحتلالها، وشاركت في إدانة المحتلين العراقيين وفي إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية.

٥- على أعضاء مجلس تعاون الخليج أن يعلموا أن أي نوع من الإتحاد أو التحالف العسكري أو الاقتصادي أو السياسي أو غيره في هذه المنطقة بدون التواجد الإيراني لن يؤدي في النهاية الى شئ ولن يستمر طويلا . وفي ظل الاعتراف الأوربي وحتى الأمريكي وإذعان الدول الكبرى -روسيا والصين والهند- وغيرها بالدور الطبيعي الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية في العلاقات الإقليمية والدولية ، كيف يتأتى للمشيخات أن تتجاهل جارها الكبير وترفع في وجهه سيف الجفاء ؟

٦- تستطيع دول الساحل الجنوبي للخليج استبدال مسمى الخليج الفارسي بمسمى الخليج من قبيل إثبات حسن النوايا وتنبيه الإمارات الى عدم اللعب بأوراق الأخرين !! وبالنظر الى ما سبق تستطيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من منطلق فكر حوار الحضارات وفي إطار تفعيل سياسة نبذ التوتر، إقتراح البنود التالية على جيرانها الخليجيين الجنوبيين:

١- تشكيل مجلس تعاون الخليج بحضور وعضوية دائمة لإيران، وعلى أن تكون رئاسته دورية ويمكن أن تتم بالارتباط مع منظمة المؤتمر الإسلامي .

٢- توقيع معاهدة عدم إعتداء ، وإقامة تحالف أمني اقليمي بهدف اخراج أمريكا من الخليج .

٣- إقامة تعاون وثيق بين أعضاء المجلس بهدف تدعيم السياسات النفطية للأوبك وتثبيت سعر النفط ، والتعاون للحفاظ على البيئة الطبيعية للخليج .

٤ - إنشاء سوق إقليمي مشترك، وتدعيم الصلات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الحرة في إيران والمدن الساحلية في دول الخليج .

٥- زيادة التعاون العلمي والثقافي والسياسي والرياضي وتبادل المعلومات في المجالات المختلفة .

٦- إنشاء صندوق مشترك للنقد وتنمية الخليج .

ومن البديهي أن يكون الشرط المسبق لتحقيق هذه المقترحات هو الاعتراف بحق ملكية إيران للجزر الثلاث. وعلى الدول الخليجية أن تتأكد من أن الدخول في هذه العملية سيكون لصلحتهم أكثر مما يكون لمصلحة إيران .

على القوات الأجنبية أن تغادر الخليج

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠١/١/٩

أعلن حجة الإسلام والمسلمين حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في الجلسة الختامية لمؤتمر الخليج في ظل المتغيرات الجديدة :

أن إيران تعتقد في إمكانية تحويل الخليج الى قوة إقليمية عظمى عن طريق التفاهم والتعاون والعمل على إزالة سوء الظن والتحرك نحو التآلف وعقد التحالفات الاستراتيجية. وأنه على الرغم من التحولات العالمية الضخمة في العقود الأخيرة إلا أن الخليج لم يفقد دوره الحيوي وإنما زاد، ولذا كان موضع أطماع الدول الأجنبية ، وفضلا عن الاحتياطي الضخم من النفط والغاز فمنطقة الخليج تمثل ثالث سوق اقتصادي عالمي لكن الخليج تعتري ساحته الكثير من المشاكل والقضايا الحرجة وأولها هي مشكلات النزاعات الحدودية على الجرف القاري في البر والبحر وهو الأمر الذي شمل دول الخليج كلها نتيجة للمخططات الاستعمارية .

وأن ثاني المشكلات التي تعاني منها منطقة الخليج هي تواجد القوات الأجنبية ونفوذها المتنامي والذي يمتد لمئة عام مضت ، فالدول العظمى كأمريكا لن تسمح بظهور قوة إقليمية خارجة عن دائرتها، وهم -الدول العظمى- يسعون دائما الى السيطرة على المنطقة. فقبل نجاح الثورة الإسلامية سيطرت أمريكا على المنطقة عن طريق إيران والسعودية لكن بعد ذلك شعرت أمريكا أنها فقدت قوتين إيران - العراق من القوى الإقليمية الثلاث بالمنطقة ، وكان أفضل أسلوب حل لهذا الوضع هو دخولهما في صراع وهو أساس استراتيجية الاحتواء المزدوج التي نفذها الأمريكيون بهدف إضعاف طرفي الصراع لكيلا يقوما بدورهما الإقليمي.

والمشكلة الثالثة هي سباق التسلح الذي حول دول المنطقة الى مخازن للسلاح فعقدت السعودية وحدها اتفاقات عسكرية في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢ بما قيمته ١٥٢ مليار و٥٢٢ مليون دولار وتأتي بعدها الكويت ٦٠ مليار دولار، وأن تخزين الأسلحة بدون توافر القدرة على استخدامها يعني التواجد المستمر للأجانب في المنطقة ، والتجارب أوضحت أن الاعتماد على القوى الأجنبية لا يشكل ركيزة ملائمة لتوفير الأمن بأية حال. والطريق لحل مشاكل المنطقة هو مغادرة القوى الخارجية وبدء التعاون بين دول الخليج بالانتقال من الأمور الجزئية الى التعاون الشامل، فنحن نحتاج الى إزالة سوء الفهم القائم بيننا والعمل على خلق أجواء من الثقة المتبادلة وأن نجرب الاستثمارات المشتركة وتنسيق العمل فيما بيننا . وأن يتم الادراك المتبادل بشكل مباشر لا عن طريق وسائل الاعلام الأجنبية، فقد أكدت إيران دائما على أن أمن المنطقة يجب تحقيقه من خلال دولها .

إجــــراءات بناء الثـــقــــة فى الخليج العـــربى

بهزاد شاهنده Discourse Volume 2, Number 2, Fall 2000 (*)

لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم بل هناك مصالح قومية ثابتة «عبارة تنطبق كثيراً على علاقة إيران بدول منطقة الخليج العربى فمصالح كلا الطرفين هى التى تفرض نوع العلاقات سواء كانت سلباً أو إيجاباً، وإدراك واقع ومتطلبات الحياة السياسية فى المنطقة وتفهم التغيرات ينتج عنه إتخاذ قرارات تحدد مصير هذه العلاقات.

من هذا المنطلق نستطيع أن نعتبر إيران هى أكثر دول المنطقة تفهما لوجهة النظر هذه، فمع تعاقب عمليات انتقال السلطة من أسرة الى أخرى لتنتهى الى قيام الثورة الإيرانية كان من الضرورى إيجاد وسيلة لاخراج الحكومة الإيرانية من عزلتها ودعم الثقة بها وذلك من خلال إجراءات من شأنها إحداث إنفراجة فى علاقات إيران مع جيرانها من دول الخليج العربى، ليس من منطلق إخراج إيران من عزلتها، ولكن من أجل الوصول الى آفاق أوسع للتنمية لا تتم إلا فى ظل خلق علاقات إيجابية مع دول الجوار، وبلوغ مثل هذا الهدف يعنى ضرورة زيادة درجة الثقة بين إيران ودول المنطقة.

وعملية بناء الثقة تتطلب تبنى عدد من الإجراءات أولها إجراءات التنوير الذاتى وهو يعنى رغبة الدول المستقلة فى خلق جسر الثقة مع جيرانها وهو ما حدث عندما سعت كل من إيران والسعودية الى إحداث تقارب فى علاقاتهما السياسية والاقتصادية مما كان له أثر واضح على علاقات باقى دول الخليج مع إيران خاصة عندما أكدت دول الخليج الست فى اجتماع مجلس التعاون الخليجى الأخير على ضرورة خلق جسور الثقة مع إيران وهذا فى حد ذاته تنوير ذاتى، استطاعت دول الخليج دون استثناء ان تتبناه.

ويلى هذا تبنى إجراءات بناء الثقة التى تقوم على بعدين متداخلين الى حد كبير أولهما الثقة بالنفس حيث نجد أنه من الصعب على دولة ما أن تثق بالآخرين إن لم تكن واثقة من نفسها، فكل الحروب تنشب نتيجة شعور دولة ما بأنها مهمشة ومنعزلة ومهددة وكل هذا يجعل أية دولة غير واثقة من نفسها، والقول بأن كل السياسات الخارجية ليست سوى سياسات محلية قول صحيح الى حد كبير، فالسياسات الخارجية ليست سوى امتداد للسياسات المحلية. فإذا كانت دولة ما تشعر بأنها مهددة داخلياً سينعكس هذا بالتأكيد على علاقاتها بالدول الأخرى التى تهيمن عليها حالة من عدم الثقة.

وبالفعل استطاعت إيران أن تتغلب على عزلتها، فعلى المستوى المحلى شهدت إيران تحولاً كاملاً نحو الديمقراطية وهو ما افسح المجال لمزيد من الحريات وخلق نوع من الحوار الرشيد بين الشعب والحكومة. وإذا كانت الحكومة الإيرانية تستطيع التحاور والانصات للرأى العام الإيرانى فهى تستطيع التحاور مع جيرانها من الدول من واقع احساسها بالثقة بالنفس والقدرة على الاقناع والتفاوض مع الآخرين وهى الأسباب الى جعلت إيران قادرة على التحاور مع السعودية ومن هنا نشأ الحوار المتواصل بين أكبر قوتين خليجيتين- إيران والسعودية- حيث تنامت الثقة بينهما الى الحد الذى جعل السعودية تفوض وزير داخليتها لبحث إمكانية إبرام اتفاقية أمنية مع إيران وهو أمر كان مستبعداً منذ سنوات قليلة ماضية.

وإقامة مثل هذا الحوار الناجح يتطلب من كلا الطرفين مايلى:-

١- التحدث بحرية وبدون أدنى إحساس بالخوف.

٢- التخلص من الرغبة فى السيطرة على الطرف الآخر.

٣- لابد من وجود منطق مشترك فى الحوار يقوم على المصالح المشتركة.

٤- يجب ان يقوم الحوار على أساس الوصول الى أرضية مشتركة للحوار الهدف منها أن يحصل كلا الطرفين على مايريده، على ألا يكون هذا على حساب الأخر.

٥- ضرورة دراسة طرف للآخر سواء من حيث الثقافة أو الحضارة أو النظم الاقتصادية أو السياسية لكل منهما من أجل توسيع دائرة المصالح المشتركة بينهما.

فى حالة إيران، فهى تعتبر إجراءات بناء الثقة هى الوسيلة الوحيدة والمثلى التى تجعل دول الخليج تبلغ أهدافها على المستوى السياسى والاقتصادى والأمنى، ولكى تكون هذه الإجراءات فعالة يجب أن تتسم بالشفافية خاصة فيما يتعلق بالاتصالات التى تلعب دوراً هاماً فى إجراءات بناء الثقة لأن الشفافية ستتيح معرفة خطط الطرف الآخر وتأثيرها على كل من الطرفين، وتعد هذه

(*) صادرة عن :
Center For Scientific and Middle East Strategic Studies

الشـفافيـة إحدى مـلامح النوايا الحسنة التى تؤدى الى تجنب حدوث حالة من عدم الثقة وسرعة حل المشكلات القائمة بالفعل وبذلك تتمكن دول المنطقة من بلوغ درجة كبيرة من الثقة فيما بينها وهو مـا يعـد ضرورى جداً من أجل إحداث تغـيير تدريجى فى العلاقات القائمة فى الوقت الحاضر .

وخير مـثال على محـاولات إيران بناء الثقـة مع دول الخليج العربى هو عدم قيـامـها بزيادة قواتها العسكرية على الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات «طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى» وذلك لتؤكد على رغبـتـها فى إحداث انفراجـة مع جيرانها العرب، فهى تعلم أنه فى ظل عصر العولمة أصبح من الحتمى الدخول فى تكتل إقليمى خليجى من أجل ضمـان أمن المنطقـة ، لذا من الضرورى أن تعـمل جـميع دول المنطقـة على تحسين علاقاتها ولكن على أساس قوى من المعرفة والمعلومات الأكيدة والعريضـة المتعلقة بظروف الدول الأخرى سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو حضارية. فالمعرفة هى أداة هـامة من أدوات بناء الثقة وإقامة علاقات أكثر استـقراراً ، ويلى هذا بعد هام من أبعـاد بناء الثـقة ألا وهو مـواقف الدول تجـاه بعـضـهـا البـعض والقائمة على مشاعر مختلفة تتباين ما بين العدوانية وعدم الثقة والخوف والثقة وبناء عليه تتخذ الدول مواقف مؤثرة سلباً أو إيجاباً على المستوى السياسى .

ولأن المواقف العدائية بالتحديد قد تحول دون بناء جسور الثقة فمن الضرورى العمل على تغييرها وإحلال مواقف أكثر إيجابية محلها. وإحداث هذا التغيير سيتطلب وقتاً أطول كما يتطلب أن تتوازن وتتماثل الأفعال مع الأقوال . فعملية التغيير تتطلب أفعالاً وإرادة أصيلة للتغيير، فالشعوب قد تستوعب ببطء الواقع الذى تواجهه المنطقة ولكنهم سيتبعون قادتهم إذا كانت أفعالهم أعلى صوتاً من كلماتهم. فهم سيؤيدونهم ويدعمونهم وأفضل الطرق لتغيير المواقف والمشاعر المعوقة لبناء الثقة دعم ومواصلة الحوار على مستوى المؤسسات غير الحكومية مثل الجامعات والجمعيات الأهلية فى مختلف دول المنطقة .

ويتزامن هذا التغيير فى المواقف مع تقييم النوايا والمقدرات والإمكانيات للجانب الآخر وتحديد ما يريده واستجلاء أهدافه ومدى التزامه بسياسة الحد من الصراع أو بناء الثقة. وتستطيع الشعوب تقييم النوايا والإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة متأنية لخبرات وتجارب السنوات الماضية ولكنهم يستطيعون تغيير هذه الإجابات إذا أبدت هذه الدولة تحولاً كبيراً فى سلوكها يخالف ما كان يحدث فى الماضى .

ويجب ان نضع فى الاعتبار تأثير الثقافات السياسية المختلفة، فهناك ثقافات سياسية تميل الى عدم الثقة فى الآخرين وتدعم الصراع السياسى، لذا عند تطبيق اجراءات بناء الثقة فى المنطقة يجب إحداث تغيير فى الثقافات السياسية من خلال التأكيد على عنصر المصالح المشتركة بين دول المنطقة ومحاولة التغلب على أوجه الاختلاف بشأن كثير من القضايا، ومحاولة القضاء على نظرية المؤامرة التى تسيطر على أسلوب التفكير السياسى بين دول الخليج بشكل قوى سواء فى إيران أو فى الدول العربية والتى تعد من أصعب معوقات تبنى ونجاح إجراءات بناء الثقة، ومن أجل فهم أوضح لإمكانية بناء الثقة فى المنطقة يجب التركيز على بعض نتائج آخر صراع نشب فى المنطقة ويعنى هنا حرب الخليج عام ١٩٩١ وما تأثير هذه التداعيات على احتمالات بناء الثقة بين دول المنطقة. ويمكن اختصار تداعيات هذه الحرب فى:-

١ - تراجع الدعوة الى الوحدة العربية وإنكسار مؤيديها بهزيمة العراق .

٢ - هزيمة العراق كانت انتكاسة حقيقية لكل الدول العربية حتى بين الدول العربية التى أعتبرت هزيمة العراق نصراً لها، فهذا النصر كان نصراً مشوباً بالألم والإهانة والمذلة كما أن له تأثيره السلبى على التضامن العربى .

٣- استمرت مع مواقف النظام العراقى بقيادة صدام حسين تمثل تهديداً مستمراً على مدى عقد كامل بعد الهزيمة فهو مازال يتهم القيادة السعودية والمصرية بأنهما وراء تجويع الشعب العراقى .

٤- فى الوقت نفسه بدأت إيران تنفيذ عملية إنشاء مجتمع مدنى قد يؤدى الى فتح آفاق واسعة للتعاون مع مجتمعات الدول العربية بشكل خاص ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

٥- قيام تركيا بالتعاون مع إسرائيل بشكل مكثف مما قد يؤدى فى النهاية الى تثبيت أقدام إسرائيل فى منطقة القوقاز ووسط آسيا على حساب دول الخليج التى تأمل فى توطيد علاقاتها مع دول وسط آسيا وهى مسألة تلعب إيران فيها دوراً هاماً وتعد فرصة جيدة لدعم إجراءات بناء الثقة بين إيران ودول الخليج حتى تتولى إيران مهمة تقريب وجهات النظر الخليجية العربية مع دول وسط آسيا .

٦- فى ظل سباق التسلح المستمر الذى جاء نتيجة حرب الخليج أصبحت المجتمعات العربية تعانى من حالة عدم الاستقرار، فهى تمر بأزمة اقتصادية ونمو كبير فى السكان وغير ذلك من المشاكل .

كل هذه التداعيات لها تأثيرها على أسلوب ومفهوم إجراءات بناء الثقة ، أولها ربط مسألة بناء الثقة بالأمن الإقليمى، فأفضل طريقة لضمان أمن المنطقة هو التعاون الإقليمى، فقد ثبت بالتجربة العملية أن للتوتر والصراع فى المنطقة ثمناً باهظاً لحالة عدم الاستقرار الأمنى، فمن عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧ كان المناخ الأمنى فى حالة مزرية فالترتيبات الأمنية والسياسية فى المنطقة كانت تحتذى بالنموذج الأمنى الثلاثى الذى تشكل من الولايات المتحدة وبعض القوات الغربية بالإضافة الى قوات الدول العربية وهو نموذج فشل فى الوفاء بالمتطلبات الأمنية للمنطقة وهو ما اعتبرته إيران نموذجاً قد يعوق أى تقدم نحو التغيير، فإيران ترى الوجود العسكرى الأجنبى يتدخل فى شئون المنطقة وهى على يقين أن التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة سيستمر الى ما لا نهاية بدعوى ان المصالح القومية الأمريكية تقتضى استمرار تواجدها العسكرى فى المنطقة. ومع وجود اتفاق جماعى بين دول الخليج على ضرورة استمرار التواجد العسكرى الأمريكى فإن هذا يعد واحدا من أهم معوقات بناء الثقة، فإيران تحاول جاهدة

العمل على إخراج القوات الأجنبية من المنطقة لأنها تعتبرها عائقاً أمام ترسيخ السلام والتعاون الإقليمي، وترى أنه في حالة انتفاء التواجد العسكري الأجنبي يجب على دول المنطقة ملء الفراغ الذي ستتركه القوات الأجنبية، ولكي يحدث هذا التعاون العسكري يجب توافر الثقة بين دول المنطقة وبالتالي الوصول إلى اتفاق جماعي حول الترتيبات الأمنية .

وتشهد حالياً المنطقة مناخاً إيجابياً يشجع على إقامة حوار بين الدول وبعضها حيث أصبح من الضروري خلق صيغة تفاهم مشتركة بعد ان تداخلت مصالح الأمن الاقتصادي لهذه الدول دون سابق إنذار . ومع اكتشاف هذه الدول أهمية التعاون لضمان أمنها الاقتصادي بدأت دول الخليج العربي العمل على دعم علاقاتها مع إيران لأن هذا يتماشى ومصالحها القومية والاقتصادية خاصة بعد تولي خاتمي الرئاسة عام ١٩٩٧ وتبني حكومته لكثير من السياسات الإصلاحية والانفتاحية وهو ما خلق مناخاً مواتياً لإجراءات بناء الثقة .

ومن هنا بدأت دول الخليج تسعى الى علاقات جديدة من أجل وضع استراتيجية مشتركة لحماية مصالحهم القومية ومثال على هذا التقارب، قيام دول منظمة الأوبك بدفع أموال طائلة لدول الخليج العربي للسيطرة على أسعار البترول وهذا في حد ذاته يعد تعاوناً من أجل بلوغ كل الأطراف الى هدف الحفاظ على مصالحها القومية، فجميع الدول تسعى الى دعم صناعة النفط التي تعد من أهم الصناعات لدى دول المنطقة ولتبقى هذه الصناعة التي تعد دعامة أساسية في اقتصاديات دول المنطقة قائمة ومربحة في الوقت نفسه سواء في الوقت الراهن أو على المدى البعيد .

كما أن المشاكل التي تواجه المنطقة تؤدي الى تقارب في علاقات الدول ببعضها البعض ومن أهم هذه المشاكل مسألة الاتجار في المخدرات التي تهدد المنطقة بأكملها مما يكلفها مبالغ طائلة لمكافحتها، وعليه كانت هذه المسألة حافزاً هاماً للتوصل الى اتفاق بشأنها بين السعودية وإيران، وإيران وعمان، كل هذه الاتفاقيات وأشكال التعاون المختلفة بين دول المنطقة تعد في حد ذاتها إحدى صور إجراءات بناء الثقة التي إذا إستمر تطبيقها في مجالات مختلفة سوف تخلق أرضية صلبة لبناء الثقة .

ومن هذه المجالات التي قد تشهد تعاوناً مع دول الخليج العربي وإيران قضية المياه، فإيران تستطيع تصدير المياه لدول جنوب الخليج العربي وهي الدول التي تستطيع توجيه استثمارات ضخمة في الصناعات القائمة على مصادر المياه، ذلك أن إيران تفقد كم هائل من المياه لعدم توافر تكنولوجيا الحفاظ على المياه والاستفادة منها .

كما يمكن لإيران أن تكون مصدراً هاماً للغذاء لدول الخليج، فهي لديها ثورة من المنتجات الزراعية تستطيع أن توفر حاجات كثير من دول الخليج، وكذلك تستطيع دول الخليج ان توفر استثمارات هائلة في مجال الزراعة في إيران .

ومن المتوقع ان تتوالى القضايا التي من شأنها تدعيم أوجه التعاون مثل حماية البيئة والحد من التلوث الذي تسببه صناعة النفط وغيرها وبذلك تتسع دائرة إجراءات بناء الثقة الى أن تصبح امراً مسلماً به ولكن هذا يتوقف على إدراك حكومات تلك الدول أهمية التعاون والتقارب من أجل صالح شعوبها .

لن تكون هناك ثقـــة بين إيران ونظام صـــدام

«بيروز مجتهد زاده (١) ■ اطلاعات (الأخبار) ٢٠٠١/١/١١

إن الفكرة القائلة بإمكانية خلق وإيجاد تعاون متعدد الأطراف بين إيران وتركيا والعراق وسوريا غير ممكنة التحقق .

بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنها فكرة خيالية لن تتحقق أبداً . ونستطيع أن نقيم مثل هذا الارتباط مع سوريا ولبنان وبالأخص مع سوريا. كما أن لنا علاقات تعاون جيدة مع السعودية وكل دول المنطقة إلا العراق. فالعراق في ظل وجود النظام الحالي يعد خطراً في حد ذاته ولايمكننا في أي وقت وتحت أي ظروف أن نثق فيه . وطالما بقى صدام حسين وأعوانه مسيطرين على العراق فإن الثقة في هذا البلد – ولو للحظة واحدة – تعد محض خطأ. ويجب أن ننظر – كما تقول الثوابت العلمية والتاريخية – الى الماضي وأن نأخذ منه العبرة بشأن المستقبل

يجب أن ننظر الى حالنا في الماضي وأن نسأل أنفسنا السؤال التالي:

هل استطعنا منذ قيام نظام البعث في العراق أن نثق في العراق ولو للحظة واحدة ؟ والاجابة تؤكد أنه عندما كنا ندخل مع هذا البلد من «باب الصداقة» كنا نطعن بالخنجر في

(١) بيروز مجتهد زاده إيراني مقيم بإنجلترا . يعمل أستاذا للعلوم السياسية ويشغل منصب المدير التنفيذي لمؤسسة «يوروسويك» البحثية بلندن (المترجم) .

ظهورنا على الفور .

لهذا فطالما أن صدام حسين وأعوانه يرون ويعتقدون بأن حياتهم ستظل فى تنافس ومواجهة مع إيران لا يمكن أبداً أن نطرح السؤال القائل: هل الصداقة مع العراق صحيحة أم لا ؟

على أية حال، لن يكون العراق محل ثقة إيران فى ظل معتقداته وتوجهاته الحالية . فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٩٠ عندما قام العراق بإحتلال الكويت وقام الغرب بإقامة تحالف لطرده منها قام «صدام حسين» بكتابة رسالة الى رئيس الجمهورية الإيرانية آنذاك (٢) (هاشمى رفسنجانى) .

وقد ذكر فى تلك الرسالة أن العراق مستعد لقبول إتفاقية الجزائر الموقعة فى عام ١٩٧٥ ومستعد أيضاً لتحقيق جميع المطالب الإيرانية فى مقابل أن تقوم إيران بسحب قواتها من الحدود مع العراق حتى تسمح لقواته المستقرة فى الحدود الإيرانية بالإنتقال للجنوب للتصدى.

وبينما كان صدام حسين قد تعهد وأعلن بوضوح فى هذه الرسالة قبوله إتفاقية ١٩٧٥ إلا أننا لم نطلب منه ذلك ولم نثق فيه ولم نسمح بأن ينقل قواته الى الجنوب كما كان يريد .

آنذاك قبل العراق دون قيد أو شرط إتفاقية ١٩٧٥ إلا أنه عاد الآن ليتحدث عن «شروط» لتنفيذ تلك الاتفاقية .

آنذاك أيضا كنا نستطيع - قبل أن نسمح له بسحب قواته المرابطة على الحدود مع إيران الى الجنوب أن ندفع النظام العراقى لتبادل الوثائق والأوراق الخاصة بتلك الاتفاقية، لكننا لم نفعل ذلك .

على أية حال، فإن العراق يعانى منذ عشر سنوات من فاجعة كبرى بسبب غزو الكويت وقد ساعدناه في مواضع مختلفة . لكننا رغم ذلك لا نستطيع الوثوق فيه طالما لم نخط ونتخذ خطوات جدية ولازمة لإحتياجات أكثر تجاه العراق والتى من اللازم أيضاً أن يتعهد العراق فيها بالإلتزام ورعاية تعهداته مع إيران .

ونعود الى نقطة البداية فنقول إن الخطوة الأصلية لنا هى أنه يمكننا خلق محاور فى المنطقة تتصدى وتواجه المحاور التركية ، الإسرائيلية والأمريكية .

وفيما يخص إلغاء أو خرق الحصار المفروض على العراق فإننى لا أظن أن أحداً يسعى بشكل قاطع لهذا وذلك بسبب التناقضات القائمة حالياً والتي تلعب أمريكا فيها دوراً رئيسياً بوصفها أكبر اللاعبين العازمين على إستمرار فرض الحصار فى الأمم المتحدة .

لذا فإن أى دولة لا تستطيع خرق أو إلغاء الحصار. وموقف الإمارات في هذا الصدد يعد أمراً إستثنائياً وذلك لأن هذا البلد كثيراً ما يتخذ خطوات مختلفة ومتباينة مع الآخرين . نفس الشئ بالنسبة لقطر ، فرغم أن أمير قطر قد أهدى ابن صدام حسين طائرة إلا أنه لم يخرق الحصار المفروض علي العراق كأن يرسل - على سبيل المثال - بمسئوليه للعراق. وهناك فرق بين أن يقرر مناورة ما وأن ينفذ تلك المناورة .

إن قطر وبعض الدول الأخرى لها سياساتها الخاصة في المنطقة وهى السياسات المرتبطة بوضعها في مجلس التعاون الخليجى الفارسى من جانب والمقابلة للسعودية من جانب آخر .

فهذا النوع من الدول يسعى فى المواقف المختلفة لإتخاذ خطوات لا تتوافق مع مطالب السعودية وهى تريد بذلك أن تثبت للسعودية إستقلال وحرية قراراتها .

فقطر - كما سبق القول - قامت بإهداء ابن صدام حسين طائرة لكنها لم تسمح فى الوقت نفسه بعودة الطيران بينها وبين العراق حتى لا تخرق الحصار . ونحن أيضاً نفعل ذلك وهذه مسألة قانونية وخرق القانون أمر غير مطروح بالنسبة لنا .

المؤكد أننا لا نستطيع أن نغفل الجانب الأخلاقى فى القضية. فما يحدث فى العراق يعد - بلاشك - فاجعة وكارثة إنسانية . لكننا إذا نظرنا للتاريخ لن نجد أحداثاً تثبت وتدلل على أن السياسات تمتم وفقاً للمطالب الأخلاقية بشكل صرف ، وذلك لأن قضية الأخلاق تستخدم وتساق غالباً كذريعة وحجة لتحقيق أهداف ما .

فعل سبيل المثال نجد أن ما يقلق فرنسا وروسيا - أكثر من الوضع المخيف الناتج عن الجوع في العراق - هو ما يمكن أن تفرزه وتخلقه المناورات الأمريكية بما يؤدى لأن تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر خضوعاً وسيطرة لها. العراق أيضاً له أهدافه الخاصة من جراء إستمرار هذا الوضع .

وهنا يجب علينا أن ننظر الى الأمور برؤية أكثر ذكاء تتمحور فى السؤال التالى :

ماهى مصالحنا ؟ وهل نسلك نفس الطريق مع فرنسا وروسيا أم نمضى فى هذه القضية بشكل منفرد ؟ وما الذى يجب أن تكون عليه سياساتنا تجاه السعودية أو أمريكا على سبيل المثال ؟

(٢) أورد د. مدحت أحمد حماد هذه الرسالة مع مجموعة الملاحق التى تضمنتها دراسته حول «سياسات الحكومة الإسلامية الإيرانية وأثرها على مضامين الشعر ٧٩-١٩٨٩» وهى الدراسة التى حصل بها على درجة الدكتوراه والمسجلة بكلية الآداب بسوهاج (المترجم) .

منطقة بحر الخزر والأمن القومي الإيراني

■ د. مصطفى ملكوتيان
■ مجلة علوم سياسي (العلوم السياسية)
السنة الثالثة العدد ٩ شتاء ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (١)

قبل إنهيار الاتحاد السوفيتي كانت منطقة بحر الخزر تضم دولتين فقط هما إيران والاتحاد السوفيتي. ووفقاً للفصل (١١) من إتفاقية ١٩٢١ حظيت كل من الدولتين بحق متساو مع الأخرى في بحر قزوين، كما اعتبرت اتفاقية ١٩٤٠ أن بحر الخزر هو «بحر مشترك» بين الدولتين. وعمليا تم تقسيم البحر إلى منطقتين: الأولى يحددها الخط الواصل بين «خليج حسن قلي» من الجنوب الشرقي للبحر إلى حدود نهر آستارا في الغرب، وهذه كانت تحت سيطرة إيران، وبقية البحر خضعت بكاملها لسيطرة الروس.

وفي عصر الحرب الباردة لم يكن بحر الخزر يمثل مشكلة بين المعسكرين، لكن الشئ المؤكد أنه بسبب علاقة محمد رضا شاه مع الغرب فإن أمريكا كانت تراقب تحركات الروس في عمق أراضيهم وذلك من خلال محطات التصنت التي أقامتها على طول الحدود الإيرانية السوفيتية.

• اللعبة الإستراتيجية في منطقة بحر قزوين:

أدت عملية انهيار الاتحاد السوفيتي إلى زيادة عدد الدول المحيطة ببحر الخزر من دولتين إلى خمس دول حيث تكونت ثلاث دول جديدة هي قزاخستان وتركمانتسان وآذربيجان في السواحل الشمالية والشرقية والغربية للبحر.

في البداية لم تكن دول المنطقة تعاني من مشكلات أمنية، لكن مع مرور الوقت ولأسباب مختلفة صارت هذه المنطقة موضع إهتمام عالمي. فمع خروج الروس من حالة الكبوة الناتجة عن عملية الانهيار وكذلك الانتهاء السريع لشهر العسل في العلاقات الحارة مع الغرب بسبب اليأس الروسي المتزايد من الغرب، ومن مساعداته بهدف تحرير وإنقاذ روسيا من المشكلة الإقتصادية، انخفضت حدة المطالبة بموالاة الغرب في السياسة الخارجية الروسية وأعطى الروس أهمية متزايدة للتوجهات القومية، كما أظهروا اعتراضهم على توسيع الناتو ناحية الشرق.

وفي الغرب بدأت من جديد عملية العزف على أوتار الخطر الروسي وعادت تتكرر من جديد مقولة: «إن روسيا ليست أخانا وليست صديقنا»، وأنه على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد إنهار إلا أن روسيا لازالت تمتلك اسلحة متطورة ومدمرة.

وبالإضافة إلى الامكانات الموجودة بالفعل والتي تتمتع بها روسيا والتي تمكنها من عملية التوسع من جديد، فإن روسيا ذاتها قد ظهرت بوصفها «قوة كبيرة» معارضة للغرب.

في ظل هذه الظروف سعت امريكا من أجل تحقيق ثلاثة أهداف خاصة بها هي:

تحجيم روسيا، وإخضاع إيران والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر الخزر، حيث انتشرت خلال السنوات القليلة الماضية أخبار وتقارير متعددة حول كشف إحتياطيات نفطية هائلة في هذه المنطقة.

وتحاول امريكا الآن عن طريق التواجد المتزايد في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز - خاصة منطقة بحر الخزر - جر روسيا أيضاً إلى الإنهيار بنفس الشكل الذي حدث للاتحاد السوفيتي، حيث خرج البعض في الدول الغربية ليردد ويدعو إلى ضرورة تقسيم روسيا إلى (٥٠) دولة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن امريكا تهدف من خلال خلق الأزمات في المناطق الشمالية لبحر الخزر وما ينتج عن ذلك من تواجد عسكري دائم لها في تلك المناطق، إلى وضع إيران تحت ضغط أو وضعها تحت الحصار والسيطرة. هذا فضلا عن أن ضمان السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة سوف يحقق لها الإطمئنان اللازم من خلال ضمان توافر هذه السلعة الحياتية.

وفي إعتقاد بعض القائلين والمعتقدين في قضايا الجغرافيا السياسية فقد زاد الصراع حول الطاقة الموجودة في منطقة بحر الخزر خلال السنوات الماضية وأن الهدف من طرح ذلك الصراع هو عقد الإتفاقات النفطية الكثيرة مع دول المنطقة بهدف تحقيق المشروعية والشرعية اللازمتين للتواجد في تلك الدول وكذا التدخل في شئونها.

ووفقاً لهذا الأساس فإن أمريكا تسعى إلى مد الناتو لمنطقة بحر الخزر وترغب من خلال توقيع إتفاقات نفطية مختلفة أن تردد مقولة : «إن لها مصالح استراتيجية في هذه المنطقة». وإلا فما هو المغزى من توقيع إتفاقيات مثل اتفاقية «باكورجيحان» أو اتفاقية عبور الغاز التركماني تحت مياه بحر الخزر والتي تعاني من مشكلات مختلفة مثل طول طريق مسير الأنابيب مقارنة بالطريق الإيراني، وكذلك مشكلات أمنية كالعبور غير

(١) مجلة فصلية تصدرها مؤسسة «الإمام باقر العلوم للتعليم العلي» في قم. (الامام باقر) هو ثامن الأئمة في المذهب الشيعي الاثني عشري والذي اشتهر بعلمه ومكانته العلمية. (المترجم)

الأمن في منطقة آكراد تركيا، أو زيادة عمق منطقة بحر الخزر في المناطق الخاصة بتركمانستان، إلى غير ذلك من مشكلات من غير الممكن تجاوزها بل وفي حالة تجاوزها فإن تكلفة النفط والغاز المستخرج منها سوف تصبح عالية وباهظة.

في هذا الإطار أيضاً فإن لباكستان وتركيا دور مهم ، فالأولى هي بمثابة ذيل منتظر للناتو حيث سترتبط بآسيا الوسطى عن طريق أفغانستان كما تؤدي تركيا أيضاً نفس الدور الإسرائيلي في المنطقة حيث تعد موطئا أمريكيا لكونها الصديق الجديد بالثقة.

وعلى أية حال فسواء صحت التقارير الخاصة بوجود احتياطيات نفطية كبيرة في منطقة بحر الخزر أم لا، فإن المحاولات الأمريكية لسحب قدم الناتو الي المنطقة والتواجد المباشر بها يعد دليلا واضحا علي سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة في المنطقة.

وفضلا عن الأهداف السابق ذكرها فربما تريد أمريكا وفقاً لرأى بعض المحللين - الاستعداد لفكرة احتمالية ظهور اتحاد بين الدول الأربع - الصين، روسيا، إيران والهند - والتي تحتل رقعة جغرافية واسعة تمتد من شرق آسيا وحتى المحيط الهندي والخليج الفارسي والتي تمثل عنق مرور الطاقة إلى الغرب. وهو ما سوف يؤدي إلى ظهور «العصر الآسيوي» وزوال وسقوط السلطة والنفوذ الأمريكيين في مناطق العالم المختلفة. ولذلك فإن سعى أمريكا لمد الناتو إلى آسيا الوسطى والقوقاز بل وامتداده حتى باكستان سوف يؤدي إلى فصل إيران - من الناحية الشمالية والشرقية - عن هذه الدول.

ولأسباب كثيرة منها الموقع الإستراتيجي، والنفوذ والمكانة بين المسلمين، ووفرة الثروات الطبيعية، والتصدي لسيطرة الغرب .. تقع إيران في قائمة الدول المرشحة لهذا الحلف المنتظر.

فإيران هي حلقة الإتصال بين منطقة الخليج الفارسي وبين مناطق آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة غرب آسيا، كذلك فإن وجود مصادر الطاقة الغنية ذات العمر الإستراتيجي في الخليج الفارسي والتي تضع المنطقة في الصدارة العالمية بالنسبة لمصادر الطاقة مقارنة بالغرب الذي ستنضب مصادر طاقته خلال فترة ليست بعيدة، كل ذلك منح إيران أهمية كبيرة كذلك فإن الدول الثلاث الأخرى - الصين، روسيا والهند - تتميز بخصائص متعددة في مقدمتها الموقع الجغرافي، واتساع المساحة، وإرتفاع عدد السكان، ووجود التكنولوجيا المتقدمة بها، ووفرة مصادرها الطبيعية وكذلك مواقفها المناهضة للغرب.

* الجوانب المختلفة للمصالح القومية الإيرانية والتهديدات التي تتعرض لها في منطقة بحر الخزر:

أولا - الجوانب الاقتصادية:

إن الموقع الجغرافي لإيران ووقوعها بين روسيا وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر الخزر من جانب، والخليج الفارسي والمحيط الهندي من جانب آخر، وعدم وجود طريق لدول شمال بحر قزوين للوصول إلى المياه الدولية، وربط إيران الجيد للشمال والجنوب والشرق بالغرب مقارنة بالدول الأخرى، وما يتميز به ذلك من قصر المسافة والظروف الأمنية الجيدة المتحققة في إيران، كل ذلك جعلها في موقع متميز وهام لربط الدول المذكورة بالمياه الدولية عن طريق السكك الحديدية والطرق المعبدة الأخري من جانب، ونقل نفط وغاز تلك الدول - دول شمال بحر الخزر - إلى الأسواق الدولية في آسيا وأوروبا من جانب آخر.

أيضاً فإن وحدة الثقافة والحضارة الإيرانية مع دول شمال بحر الخزر يمكن ان تساعد في حفظ وإرتقاء المصالح الثقافية والأمنية والتجارية الإيرانية في هذه الدول. وتظهر هذه الوحدة بوضوح في دول مثل طاجيكستان التي تتحدث اللغة الفارسية.

وبشكل عام فإن حماية المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة يتمثل في انشاء وعبور انابيب النفط والغاز الخاصة بالدول الواقعة شمال بحر الخزر عبر الأراضي الإيرانية، كما ان ربط الطرق الإيرانية سواء الحديدية أو الطرق المعبدة بالدول المذكورة وتحويل مسير الطرق الخاصة بتلك الدول جنوبا حيث الخليج الفارسي والمحيط الهندي وكذلك اوروبا، سوف يوفر حصة عادلة من النفط والغاز الموجودة في منطقة بحر الخزر ليتم تصديرها بواسطة إيران، وذلك فضلا عن وجود وتوافر المجالات المناسبة لخلق فرص تعاون اقتصادي بينها وبين إيران من جانب، كما ستخلق مجالا لتصدير المنتجات والسلع الايرانية لهذه الدول من جانب آخر.

وفي هذا الصدد فإن اعداء أو منافسى إيران سوف يسعون دائما لتهديد مصالحها. لذلك فإننا نجد محاولات امريكية لجعل مسير أنابيب النفط والغاز أسفل مياه بحر الخزر وعبر دول مثل آذربيجان وقرجستان وتركيا، كما توجد محاولات باكستانية وأفغانية - عبر طالبان - لتغيير المسير الأصلي للبضائع والمسافرين من دول آسيا الوسطى إلى سواحل المحيط الهندي.

لكل هذا، فإن عقد أية اتفاقات نفطية بشأن استخراج النفط من المناطق البحرية - والتي يجب ان تتم وفقا لنظام قانوني عادل - هذه الاتفاقيات يجب ان تتم أو تكون تحت السيطرة الإيرانية.

ثانيا: الجوانب السياسية:

تحاك في الوقت الحاضر تهديدات أمنية ضد إيران في منطقة بحر الخزر وهي التي يمكن رصدها فيما يلي:

أ - بسط نفوذ حلف الناتو خاصة أمريكا، تركيا وإسرائيل في المنطقة.

إن مد حلف الناتو إلى الشرق ومن ثم منطقة بحر الخزر سوف يضع هذه الدول تحت حماية الدول الغربية خاصة أمريكا وسوف يترك ذلك آثارا سلبية علي الموقع الجغرافي المتميز لإيران. فالاستقرار الدائم - القائم حاليا في المناطق الحدودية الشمالية لإيران - سوف يحتاج إلى اتفاقات عالية وإلى تخصيص الامكانيات اللازمة لذلك.

وفضلا عن هذا، فمثل هذا الأمر من المؤكد أنه سوف يؤثر على رؤية وطبيعة العلاقات الخارجية لدول المنطقة مع إيران، ومن الممكن أن يخلق مناخاً بارداً في العلاقات، كما يحتمل أن تحدث مواجهات ثنائية بين الدول الشمالية لبحر الخزر. وهذا الأمر نفسه هو ماتسعى أمريكا وإسرائيل اليه بهدف تحقيق

السيطرة على الثورة الإسلامية.

إن مثل هذا الحضور الأوروبي - الأمريكي - الإسرائيلي والذي يحظى بقبول تركي يهدف بالأساس إلى التصدي للحكومة الدينية في إيران.

وبالرغم من أن عملية - التتريك - التي تتبناها تركيا تعاني، لأسباب كثيرة، من مشكلات مثل التي تواجهها الحكومة التركية (٢) ومثل مشكلة الثقافات المختلفة للشعوب الناطقة بالتركية ومشكلة التوجهات القومية المتصاعدة وعدم اهتمامها بشعار «الأتركة»، فضلا عن البعد الجغرافي لهذه الدول عن تركيا ومعارضة القوى الكبرى مثل الصين وروسيا لهذا الأمر .. كل ذلك يجعل امكانية تحقيق هذه "الأتركة» امرا غير ممكن.

لكن من ناحية اخرى، فإن الخصائص اللغوية يمكن ان تساهم في مد النفوذ التركي في دول مثل اذربيجان وتركمانستان لذلك فإن تزايد النفوذ التركي في دول المنطقة يتضمن في داخله تهديدات امنية حقيقية ضد إيران خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة النظم السياسية لهذه الدول وكذلك العلاقات الوثيقة بين الحكومة التركية والنظام الصهيوني والتي تشكل محاولات مستمرة لتحقيق نفوذها في المنطقة.

ب - انتشار الحركات الإسلامية علي نهج طالبان:

على الرغم من عدم توافر الامكانات والقدرات للمجاهدين المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة تلك الحركات الوهابية وتلك التي تنتهج خط طالبان إلا ان التقارير المختلفة التي ظهرت مؤخرا تشير الي انتشار انشطة الجماعات الوهابية في داغستان والشيشان وأوزبكستان وقيرغيزستان. وقيل إن المجاهدين النشطاء في هذه المنطقة يحظون بدعم وحماية طالبان وباكستان وبعض الأوساط في المملكة العربية السعودية ويتلقون الدعم المالي والتسليحي من هذه الأطراف.

لفترة طويلة كان شيعة إيران قد تعرضوا لإعتداءات وقتل من جانب الأوزبك من ناحية الشرق كما تعرضوا لنفس الشئ من جانب العثمانيين من ناحية الغرب. لذلك كان قيام واستقرار الدولة الصفوية في إيران عام ١٠٥١م سبباً مباشرا في تغيير الأوضاع ووضع الشيعة تحت حماية وسيادة وإدارة إيرانية حكومية كما صارت عملية نشر المذهب الشيعي آمنة. لذلك فإن انتشار الحركات المماثلة لطالبان في المنطقة - خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار رؤى ومعتقدات وأفكار هذه الجماعات المغالية - تجاه التشيع وتجاه ايران - كل ذلك من المؤكد انه يحمل تهديدات ومخاطر امنية كثيرة ضد إيران.

جـ - عبور قوافل المخدرات من المنطقة:

إن عبور قوافل المخدرات من منطقة بحر الخزر يشكل تهديدا علي أمن المنطقة ويخلق آثاراً سلبية عليه ومن المؤكد ان تمركز المهربين الدوليين في المنطقة وعلاقاتهم بالدول الأخرى يخلق حالة من الرقابة الدائمة ويؤدى إلى انفاق قدرات متعاظمة لمكافحتهم والتصدي لهم.

ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات (UNDCP) يوجد في منطقة بحر الخزر طريقان رئيسيان لانتقال المخدرات هما:

١ - طريق قزاخستان - روسيا - اوكرانيا - ميلدوفيا وتركيا.

٢ - طريق أوزبكستان - تركمانستان - بحر الخزر - آذربيجان قرجستان وتركيا.

ثالثا: الجوانب البيئية:

لقد أصبح سعى الجمهوريات المستقلة حديثاً بهدف الاستفادة من ثروات بحر الخزر سببا لحدوث غفلة بشأن المصادر القيمة للمياه من جانب، كما خلق ذلك مشكلات بيئية اخرى من جانب آخر. بحيث يمكن القول بأنه خلال العشر سنوات التي اعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي قد بلغت كمية النفط الخام المتسرب الي مياه بحر الخزر حوالي مليون طن نفط خام.

وتلقى آذربيجان سنويا ٢٥٠٠ طن مخلفات كيميائية وحوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب من الفضلات لصناعية في بحر الخزر. كما تلقى قزاخستان وروسيا وتركمانستان - عن طريق نهر الفولجا - كميات مماثلة من المخلفات في بحر الخزر. ويتم هذا كله بينما لم يتم بعد مد خطوط انابيب الغاز تحت مياه بحر الخزر.

إن الإلقاء المتزايد للمخلفات من جانب هذه الدول في بحر الخزر يضع هذا البحر علي شفا كارثة بيئية مؤكدة بشكل يؤدى إلى توجيه لطمة شديدة للمصالح الإيرانية وهو ما سوف يعرض - بشكل مابشر - سلامة المياه الإيرانية للخطر.

خاتمة:

في النهاية يمكن القول بأن الأهمية الإقليمية والدولية المتزايدة لمنطقة بحر الخزر والتهديدات التي تتعرض لها والموجودة بالفعل في هذه المنطقة والتي تهدد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كل ذلك يتطلب إهتماما أكثر من جانب المسئولين عن السياسة الخارجية الإيرانية بشأن بحر الخزر من جانب، وكذلك إنجاز المشروعات البحثية المتعمقة في مجالات التاريخ والجغرافيا والثقافة والاقتصاد والعلاقات الخارجية وطبيعة نظم الحكم ودراسة النخب السياسية والثقافية والفكرية لدول آسيا الوسطي والقوقاز وأيضا دراسة الأهداف الرئيسية والمسيرة والقائدة سواء ذات الطابع الاستراتيجي أم الطابع التكتيكي لدول المنطقة وللدول الأخرى ذات الصلة بواسطة المحافل والأوساط العلمية المختصة من جانب آخر.

(٢) من هذه المشاكل والقضايا: قضية الأكراد، والاختلاف مع ارمنستان، وقضية الأمن، والاختلافات مع اليونان حول قبرص وبحرايجه، والاختلافات مع سوريا حول خليج الاسكندرونة والاختلافات مع العراق ومحاولات الروس لبسط سيطرتهم علي مضايق البسفور والدردنيل.

تولى إيران رئاسة مجموعة الـ ٧٧ نصر كبير لسياسات خاتمى الخارجية

■ حافظ جبارى ■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١/١٣

ضمن مراسم مهيبة عُقدت فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك، انتقلت زعامة مجموعة الـ ٧٧ من نيجيريا الى إيران فى الحادى عشر من شهر يناير الماضى لتتزامن رئاسة إيران المجموعة مع إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاما لحوار الحضارات، وستتولى إيران أثناء فترة رئاستها المجموعة الممتدة لعام واحد مسئولية التعبير عن وجهات نظر الدول النامية فى القضايا المتعددة أمام المجتمع الدولى والتى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بحوار الحضارات .

وقد تكونت مجموعة الـ ٧٧ كنتيجة للجهود التى بذلتها الدول النامية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٣ المعروف بـ (الأنكتاد) بعضوية ٧٧ دولة من الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يمض وقت طويل حتى صارت المجموعة بمثابة إطار أساسى للتعاون واتخاذ المواقف المشتركة بين الدول النامية حول القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتنمية الشاملة إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا على مستوى المنظمات والهيئات الدولية، وفى عقد التسعينيات أضيف الى مجالات التشاور السابقة ما يتعلق بشئون البيئة .

ومع انضمام الصين الى المجموعة بعضوية غير كاملة تغير اسم المجموعة الى (مجموعة الـ٧٧ والصين) ويبلغ عدد أعضاء المجموعة حاليا باحتساب الصين ١٣٣ عضوا .

ومن الملاحظ أن مجموعة الـ٧٧ على مدار عمرها الممتد لأربعة عقود قد عالجت بعض نقاط الضعف التنظيرية، وبناء عليه يمكن أن تقوم بدور فعال ومؤثر فى التنسيق بين الدول النامية حول ما تتخذه من قرارات فى المباحثات الدولية . ولعلنا إذا ما طالعنا اللائحة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة وقارناها بلائحة منظمة عصبة الأمم المتحدة التى شكلت بعد الحرب العالمية الأولى نستطيع بوضوح ملاحظة أن مفهوم العالم الثالث ظل موجودا فى اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة الى حد ما، لكن مع تشكيل مجموعة الـ٧٧ التى خلقت بالتدريج نوعا من الرؤية المتوائمة والمؤسساتية للعالم النامى ، عالجت مفهوم العالم الثالث .

وبالطبع لحركة عدم الانحياز دور فعال ومؤثر فى هذا المجال لا يمكن إغفاله إلا أنه حدث نوع من تقسيم العمل بين المنظمتين فاختصت حركة عدم الانحياز بأعضائها البالغين ١١٧ عضوا بالقضايا السياسية، ونزع السلاح، ومكافحة الاستعمار، وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، واختصت مجموعة الـ ٧٧ بقضايا التنمية والاقتصاد وشئون البيئة .

ومن الجدير بالذكر أنه فى المباحثات التى تعقد فى الأمم المتحدة وخاصة فى مباحثات الشمال والجنوب حددت ثلاثة تكتلات رئيسية كفاعلين رئيسيين فى المباحثات هم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مجموعة دول المعسكر الشرقى السابق بعضوية عشرين دولة، أوربا الغربية ومجموعات أخرى (WEOG) مكونة من ٣٥ دولة صناعية متقدمة، بعضها عضو فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ، وتنتقل رئاسة مجموعة الـ٧٧ بشكل دورى سنوى بين القارات الثلاث آسيا ، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وقد تولت إيران رئاسة المجموعة لدورة واحدة قبل الثورة .

الصعاب والفرص المتاحة لإيران فى دورة رئاستها لمجموعة الـ٧٧:

١ - فى سنوات ما بعد الثورة حُرمت إيران من العضوية فى الهيئة الرئاسية واللجان التنفيذية لكثير من الهيئات الدولية التى يختار أعضاؤها بالانتخاب، ومع خلق أجواء جديدة على الصعيد الدولى لإيران بعد الثانى من خرداد ، صار الطريق ممهدا أمام عضوية إيران فى الهيئات الدولية أكثر . وكان الحصول على عضوية لجنة القانون الدولى فى العام الماضى ثمرة جهد امتد لعقد كامل وكان يواجه فى كل مرة بالفشل، ومن جملة الاخفاقات، لم تستطع الجمهورية الإيرانية على مدار سنوات ما بعد الثورة أن تحصل على عضوية المجلس الاقتصادى الإجتماعى (اكوسوك) والذى هو أحد اللجان الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، ولم نستطع الحصول على الصناديق والبرامج الرئيسية بالمنظمة وخاصة برنامج التعمير .

لكن بعد الحصول على رئاسة مجموعة الـ٧٧ لن يكون من المستبعد أن تعارض دولة ما ترشيح إيران لعضوية هذه المنظمات ، وإنما ستكون إيران مفاوض رئيسى يتحدث بإسم الدول النامية المشاركة فى تلك المنظمات .

٢ - مع تولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ تلوح لإيران فرصة تاريخية لإصلاح بعض نواحى القصور وأخطاء السنوات الماضية التى تسببت فى إضعاف مواقف مجموعة الـ ٧٧ وأتت بآثار سلبية على قرارات المنظمات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، وهذا فى الواقع أمل ينتظره كثير من دول المجموعة من إيران كدولة متقدمة وقوة إقليمية تتولى زعامة

مجموعة الـ٧٧ .

٣ - لقد أدت أجواء ما بعد الحرب الباردة وتدعيم مفهوم العولمة خاصة علي الصعيد الاقتصادي، وتعدد الرؤى حول التنمية والتصنيع وغيرها من القضايا الى تصاعد حدة الخلافات بين الدول النامية مما أدى في النهاية الى إضعاف مواقف المجموعة واستغلال الغرب لهذا الوضع في أثناء المباحثات، وهو في الواقع أحد نقاط الضعف في بنية المجموعة، خاصة وأن جميع قرارات المجموعة يجب أن تتخذ بالإجماع بدون معارضة أي عضو .

٤- من ضمن الموضوعات التي يجب على المجموعة إتخاذ قرار بشأنها في عام ٢٠٠١ نقل التكنولوجيا، المساعدات المالية المخصصة للتنمية ، انتفاع جميع الدول من ظاهرة العولمة، تدعيم الصلة بين نظام الأمم المتحدة ومنظمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، الاستثمارات ، تدعيم أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في مجال التنمية وتنفيذ الدول الغربية تعهداتها الدولية باعتبارها الملوث الأساسي للمحيط البيئي العالمي .

٥- مع زيادة دور المنظمات غير الحكومية وتكثيف حضورها في المحافل الدولية يمكنها الاستفادة من رئاسة إيران للمجموعة للوصول الى تواجد فعلي في المنظمات الدولية .

إسـرائيل في آسـيا الوسطى

■ سياوش اخوان مقرد ■ (السياسة الدفاعية) شتاء وربيع ٢٠٠٠ سياست دفاعي(*)

اتجهت دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال الى تدعيم العلاقات الدولية الدبلوماسية مع إسرائيل بسرعة كبيرة بسبب احتياجها لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية. وعلى هذا توافرت لإسرائيل أفضل فرصة للتواجد في آسيا الوسطى والاستفادة من أسواقها البكر، ولتضع نفسها الى جوار الحدود الإيرانية .

وقد لاقت الأهداف الإسرائيلية في المنطقة نجاحا نسبيا في فترة وجيزة ، إذ أصبحت العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية سببا مباشرا لحضور طويل الأمد للنظام الصهيوني في المنطقة. ويبحث هذا المقال الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية من التواجد الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

على الرغم من أن إنهيار الاتحاد السوفيتي قد أنهى التهديدات الأمنية على الحدود الشمالية لإيران إلا أنه من ناحية أخرى قد هيأ مجال عمل مناسب لأعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخاصة نظام إحتلال القدس وذلك لقابلية دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا للإستقطاب تحت ضغط إقتصادها المريض وتقلباتها السياسية .

وقد سارع زعماء هذه الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من منطلق أنها باب الدخول للغرب والحصول منه على مساعدات اقتصادية أكبر .

ويلحظ في ميل دول آسيا الوسطى لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أمران أساسيان هما :

١) تعتبر عملية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بالنسبة لدول آسيا الوسطى بمثابة رمز للدخول في مرحلة سياسية جديدة هي مرحلة الاستقلال حيث أن النظام السابق (الاتحاد السوفيتي) كان يعد العلاقة مع إسرائيل أمراً بغيضاً .

٢) أدخل في أذهان زعماء آسيا الوسطى، أن واشنطن سترحب بإقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل وهو ما سيرضي المجتمع اليهودي الغربي والأمر نفسه سيكون له عظيم الأثر في إيجاد علاقات حسنة مع الغرب بصفة عامة. وبالإضافة الى النقطتين السالف ذكرهما، أسهم ضعف قدرات الدول الإسلامية في مجال تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية فضلا عن إحجامها عن تقديم مساعدات لتلك الدول في ميل زعماء آسيا الوسطى لإسرائيل، بل إن كثيرا من الدول الإسلامية اقتصر إهتمامها في آسيا الوسطى على الأنشطة الثقافية والدينية متجاهلة إحتياجاتها الأولية ،الأمر الذي لم يحظ بترحيب زعماء آسيا الوسطى الذين نشأوا في بيئة شيوعية لا دينية. وزاد الأمر سوءاً تزامن نشاطات الدول الإسلامية مع دعايات الغرب المحفزة على التصدي لزيادة نفوذ التيارات الإسلامية بالمنطقة مما هيأ المجال لنجاح قوى أخرى كإسرائيل في شغل الفراغ الحادث هناك .

وقد قال وزير خارجية قرقيزستان صراحة في رده على اعتراض السفير الإيراني على تدعيم العلاقات مع إسرائيل: «أنتم تعلمون أن الدول النامية تحتاج الى الاستثمارات

(*) دورية نصف سنوية مستقلة .

الأجنبية، وقد توجهنا الى الدول الإسلامية لكننا لم نحصل منهم لشعبنا ولو على لقمة خبز واحدة .

وعلى الجانب الآخر من العلاقة، وضعت إسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة استراتيجيات جديدة لسياساتها الخارجية ، أساسها القيام بدور أكبر على صعيد القضايا الخارجية وإنهاء المشكلات الحدودية مع دول الجوار بهدف تدعيم الأمن الداخلى .

كما كانت الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة بآسيا الوسطى وزيادة حجم العلاقات الاقتصادية دافعا آخر للنظام الصهيونى للتوجه صوب آسيا الوسطى. ومن أجل أن تحقق إسرائيل أهدافها ، قررت أن تتجاوز نهجها التقليدى الذى كان تسير عليه ، فقد كانت استراتيجياتها التى وضعها ديفيد بن جوريون منذ عقد الخمسينيات تقوم على تدعيم العلاقات مع كل من تركيا وإثيوبيا وإيران إلا أنها باتت ماض لا يمت بصلة الى الواقع ، خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه .

وعندما أحست إسرائيل بضرورة وضع خطط بديلة فى مناطق أخرى من العالم حدث إنهيارالاتحاد السوفيتى واستقلال كثير من دول آسيا الوسطى ونشأ بذلك فراغ استراتيجى على مستوى المنطقة، حينئذ استغلت إسرائيل الوضع أقصى استغلال ممكن من دون أن تضيع الفرصة، فأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع دول آسيا الوسطى. وقد استطاعت نيل ثقتهم فى أنها دولة قوية سواء من النواحى العسكرية أو الاقتصادية. كما نجحت فى تجنب ردود الفعل المعادية لها من قبل دول آسيا الوسطى من خلال تحويل نظرتهم الى حروبها مع العرب من رؤية النزاع الدينى الى قضية خلافات سياسية وجغرافية . كما أبعدتهم عن التقرب الى إيران عن طريق تقديم إيران على أنها مصدر الأصولية الإسلامية .

ولإسرائيل أهداف فى آسيا الوسطى يمكن بحثها على مستويين هما المستوى الاقتصادى والمستوى السياسى- الأمنى. ومما يجدر ذكره أن الأنظمة المماثلة لطبيعة النظام الإسرائيلى تضع للاعتبارات الأمنية دورا كبيرا فى السياسات الخارجية وتأتى العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى كتمهيد للوصول الى الأهداف السياسية الأمنية .

الأهداف الإقتصادية لإسرائيل فى آسيا الوسطى :

بلغ معدل الصادرات الإسرائيلية الى آسيا الوسطى فى عام ١٩٨٨ طبقا للإحصاءات الرسمية أكثر من ٥١ مليون دولار. وتشجع الحكومة الإسرائيلية الاستثمارات اليهودية هناك عن طريق تقديم الدعم السياسى وتوفير رأس المال اللازم. وقد تم الاتفاق على أكثر من خمسة وعشرين مشروعا استشاريا مشتركا مع دول آسيا الوسطى فى جميع المجالات. وبعث إسرائيل بعدد كبير من مستثمريها الى طاجيكستان فى عام ١٩٩٢ نجحوا في توقيع إتفاقية تستفيد إسرائيل بمقتضاها من الثروات النفطية الطاجيكية مقابل استفادة طاجيكستان من الخدمات المخابراتية الإسرائيلية. كما نفذت إسرائيل مشروعا لنظم الرى وآخر لزراعة القطن وفى نفس العام عقدت تل أبيب اتفاقا لتطوير أجهزة المخابرات الأمريكية مقابل الاستفادة من الأراضى الزراعية فى أوزبكستان، وتقوم أربع شركات إسرائيلية حاليا بممارسة أعمالها هناك، وكان من أنجح مشروعاتهم مشروع شاءول ايزنبرج للرى بالتنقيط والذى أدى الى نجاح أوزبكستان في زيادة إنتاجها من القطن بمقدار ٤٠٪، وقد كتبت مجلة صادرات إسرائيل فى عدد يوليو ١٩٨٨ بمناسبة الزيارة الرسمية لـ (ناتان شارانسكى) وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى لأوزبكستان: «تعتقد المؤسسة الحكومية للصادرات وتأمين مخاطر التجارة الدولية أن أوزبكستان ستمثل فى المستقبل أكبر مركز جذب للسلع والخدمات الإسرائيلية وسيضع المصدرون الإسرائيليون هذه الدولة هدفا رئيسيا لهم. وطبقا لهذا التقرير اشتملت الصادرات الإسرائيلية الى أوزبكستان فى الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٨٨ على ١٠,٣ مليون دولار صناعات كيمائية، ٤,٧ مليون دولار ماكينات صناعية ، ٣,٥ مليون دولار مواد غذائية، ٢,١ مليون دولار بتروكيماويات. وقد أعلن أن معدل التبادل السلعى بين البلدين وصل فى عام ١٩٩٧ الى ١٨,٩ مليون دولار منها ٨,٣ صادرات إسرائيلية لأوزبكستان.

وقد أرسلت إسرائيل فى عام ١٩٩٢ ذاته وفدا تجاريا الى تركمنستان بهدف عقد اتفاقية تشمل عدة مشروعات كان أولها مشروع بقيمة ١٥ مليون دولار لتطوير مصفاة بترول (تركمن باش) على أن تقوم به شركة (مرهاف) الإسرائيلية وهى إحدي الشركات العاملة فى تركمنستان بالفعل وكانت قد استثمرت حوالى ٥٠٠ مليون دولار فى هذه المصفاة .

كما شاركت إسرائيل فى مشروع للرى بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، وكذلك مشروع إنشاء خط أنابيب الغاز من تركمنستان الى تركيا. ويعتقد مديرو شركة (مرهاف) أنه يمكن مد هذه الخطوط الى اسرائيل .

وقد وقعت قرقيزستان اتفاقيات مع إسرائيل فى مجالات الطباعة والنشر، وتنمية القطاعات التقنية المتطورة . كما وقعت أثناء زيارة أصغر أقايوف لفلسطين المحتلة في عام ١٩٩٣ على عدة إتفاقيات مع إسرائيل فى المجالات الزراعية والتجارية وتوليد الكهرباء .

ومن بين دول آسيا الوسطى كانت قزاقستان أكثر من غيرها إهتماما بإسرائيل. وقد بدأت شركات إسرائيلية غالبية نشاطها في مجال الزراعة مثل بتاشتيا ونتاخيم ومرهاف في قزاقستان منذ عام ١٩٩٢ فى أربعة مشروعات لإنتاج القطن والطماطم وتربية الثروة الحيوانية، كما ساهمت إسرائيل فى تطوير شبكة إتصالات القمر الصناعي والفاكس والتليفون بقزاقستان .

وفى عام ١٩٩٢ أيضا قام وزير الاتصالات الإسرائيلى آنذاك بزيارة رسمية لقزاقستان استغرقت ثلاثة أيام بهدف

تنمية التعاون المشترك فى مجالات الاتصالات ، وفى المقابل قام نظر باييف أثناء لقائه مع رئيس الوكالة اليهودية بعمل مباحثات فى مجال المشروعات الاقتصادية (البنوك والنظم المالية) والتعاون العلمى والصناعى البعيد المدى. وكان قد تقرر منذ زيارة رئيس وزراء قزاقستان لإسرائيل إنشاء خط جوى مباشر بين العاصمتين .

وبشكل إجمالى تتفوق الشركات الإسرائيلية بالميزات التالية مقارنة بمنافسيها فى منطقة آسيا الوسطى :

١- يوجد حوالى مليون إسرائيلى يتحدث بالروسية أو إحدى اللغات المحلية لآسيا الوسطى .

٢ - المهاجرون اليهود الذين يذهبون من آسيا الوسطى الى إسرائيل ملمون بالثقافات المحلية لأوطانهم الأصلية لذلك، عند إقامة علاقات اقتصادية يستفيدون من الإشتراك اللغوى مع شعوب آسيا الوسطى كما أنهم يدركون دقائق الوضع هناك .

٣- معظم اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفيتى مهندسون زراعيون، ويعملون فى مشروعات التنمية الزراعية التى تقوم بها إسرائيل فى المنطقة .

٤- رؤساء الشركات الإسرائيلية لديهم خبرة أكبر فى مجال إعداد المشروعات التجارية والاستثمارية عن طريق هيئات التنمية الدولية كالبنك الدولى مثلا .

٥- التقدم الإسرائيلى الكبير فى المجال التقنى ومشروعات البنية الأساسية التى تحتاجها المنطقة والتى من بينها توليد الطاقة الشمسية وخاصة للأراضى نصف البور .

وبذلك احتلت قطاعات الزراعة والرى وإدارة المياه مكان الصدارة فى العلاقات الإسرائيلية مع آسيا الوسطى، فى حين أن قطاع الزراعة له حصة ضئيلة من إجمالى الاقتصاد القومى الإسرائيلى، فقد مثل طبقا للإحصاءات الرسمية لعام ١٩٩٥ ، ٤,٥٪ من الناتج الإجمالى ، و٣٪ من قوة العمل الإسرائيلية، وبالرغم من هذا فقد جذبت الزراعة الإسرائيلية الإهتمام العالمى اليها. وتحاول إسرائيل عن طريق علاقاتها الاقتصادية والتجارية تدعيم الصلات السياسية والدبلوماسية وتعميق استراتيجيتها بين دول آسيا الوسطى تدريجيا. وتسعى إسرائيل الى إيجاد خيارات أخرى بدلا من عقد الأمل على العرب فى مجال العلاقات التجارية والاقتصادية خاصة بعد فشل المؤتمر الاقتصادى الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أدت أزمة شرق آسيا الى نقص الصادرات الإسرائيلية الى دول هذه المنطقة مما جعل إسرائيل تغير من توجهاتها فى التجارة الخارجية وتبدى ميلا لجمهوريات آسيا الوسطى .

الأهداف والإجراءات السياسية الأمنية لإسرائيل فى آسيا الوسطى:

١- القيام بدور جديد فى إطار الإستراتيجية الغربية : منذ عام ١٩٤٩ وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى ونقطة الارتكاز فى العلاقات الدولية هى الحرب الباردة بين القوتين العظميين الشرق والغرب، وكانت إسرائيل تتبع هذا الأساس بالقيام بدور يخدم المصالح الغربية. وقد أقنعت الغرب أنه لمواجهة المد الشيوعى فإن هناك دورا يتوقف عليها وحدها، وليس هناك سبيل لوقف زيادة النفوذ السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط إلا تدعيم الدولة الإسرائيلية .

ولهذا السبب تلقت إسرائيل طوال فترة الحرب الباردة (مايقرب من أربعين عاما) دعما حقيقياً على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية من الغرب وبخاصة الولايات المتحدة . ومع إنهيار الاتحاد السوفيتى إنتهى الدور الإسرائيلى كمانع لزيادة النفوذ الشيوعى. كما ضعفت مكانة إسرائيل ودورها فى إطار الاستراتيجية الغربية بسبب هجوم صدام حسين على الكويت وما تبعه من التواجد المباشر للقوات الغربية فى المنطقة، وزاد هذا الأمر تأكيدا، عملية السلام بين العرب وإسرائيل وإلغاء بعض الدول العربية للحظر المفروض على النظام الإسرائيلى.

لذلك سعت إسرائيل لإيجاد دور جديد لها، وقامت باتخاذ إجراءين فى هذا الصدد :

الأول، تضخيم خطر الأصولية الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط كمهدد للمصالح الغربية، وهى السياسة التى انتهجتها بشدة فى العقد الأخير.

ورسمت إسرائيل لنفسها دوراً أساسياً فى المواجهة مع خطر الإسلاميين، ووصفت الدولة الإيرانية بأنها مركز الأصولية الإسلامية فى المنطقة والعالم بأكمله .

الثانى، تدعيم اللوبى اليهودى فى الحكومة الأمريكية للتأثير على السياسات الخارجية الأمريكية وصولا إلى أهداف النظام الصهيونى.

وتبين الشواهد الموجودة أن الدور الإسرائيلى الجديد فى إطار استراتيجية الغرب فى المنطقة سيقوم على فكرة التصدى لزيادة النفوذ الإيرانى والروسى فى آسيا الوسطى. فتحجيم روسيا وإيران هدف مشترك للغرب وإسرائيل .

٢ - تجدد استراتيجية بن جوريون (الإتحاد مع الكيانات المحيطة) بهدف محاصرة الأعداء فى المنطقة .

يصب التوجه الإسرائيلى الى دول آسيا الوسطى فى إحياء وتنفيذ نظرية بن جوريون حول العلاقات مع دول المحيط الخارجى لمنطقة الصراع. مثلما حدث فى الماضى، فلم يكن الهدف من التحالف مع تركيا وإيران وإثيوبيا سوى كسر الحلقة العربية حول إسرائيل، وكذلك اليوم تهدف إسرائيل من استراتيجية الإحاطة والنظر الى ما وراء الأفق الى كسر طوق الدول المعارضة لها، وقد قال مساعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى يونيو ١٩٩٦ : إن على إسرائيل تدعيم قدراتها مع الآخرين خارج المنطقة لمواجهة التهديدات الإيرانية والليبية .

وفى إطار استراتيجية ما وراء الأفق ذاتها، ازداد ميل إسرائيل فى العقد الماضى الى آسيا الجنوبية وتدعم أكثر بنمو العلاقات مع الهند فى السنوات الأخيرة .

فبالنسبة للهند التي ترغب في توفير ردع كافٍ في مواجهة القدرات الاستراتيجية لباكستان والصين تمثل إسرائيل دولة مناسبة لتحقيق هذا الهدف، وتأمل إسرائيل كذلك في أن تكون زيادة حجم علاقاتها مع الهند سبباً في منع تدفق الأسلحة والتقنية الهندية لإيران كما كان الحال مع الصين .

٣- الحيلولة دون إنضمام الدول الإسلامية بآسيا الوسطى الى المعسكر الإسلامي في مواجهة إسرائيل، في المنظمات العالمية والإقليمية .

ونظرا لأن دولة إسرائيل لا تحظى بمكانة دولية لائقة على مستوى المنظمات العالمية وإنما استطاعت أن تحد من الضغط عليها عن طريق المساعدة الأمريكية ، كانت الحيلولة دون إنضمام خمس دول إسلامية جديدة الى جبهة أعداء إسرائيل في المحافل الدولية موضوع اهتمام رجال الدولة في إسرائيل .

وكانت زيارات ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية لدول آسيا الوسطى في عام ١٩٩٢ وعقده لمعاهدة تعاون مع قزاقستان سببا لتنامي القلق الإسرائيلي بشدة .

وعلى إثر ذلك طلب اسحق شامير وزير الخارجية آنذاك أن تقوم أمريكا بتحذير قزاقستان والعمل على أن تعيد قزاقستان النظر في معاهدة مع منظمة التحرير. وعلى الرغم من جميع الجهود الدبلوماسية الفلسطينية فقد أبدت دول آسيا الوسطى ميلاً أكثر لإسرائيل، وكما ذكرنا قبلا إن ميلها للحصول على المساندة الغربية أدى الى حدوث تقارب كبير مع إسرائيل .

٤- منع انتقال التكنولوجيا النووية من آسيا الوسطى الى أعداء إسرائيل حيث أكد رجال الحكومة الإسرائيلية عدة مرات على خوف إسرائيل من حصول أعدائها في الشرق الأوسط على الأسلحة والتكنولوجيا النووية الموجودة في آسيا الوسطى .

وقد نشر في صحيفة الإندبندت أنه تم التصريح في المباحثات التمهيدية بين نزار بابيف وإيهود باراك وزير الخارجية الإسرائيلي في عام ١٩٩٥ بأن إسرائيل تعتقد في أن إيران تسعى الى اجتذاب خبراء الذرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لدرجة أنها تتفاوض مع عناصر المافيا في تلك الجمهوريات حول هذا الشأن .

وطبقا لتصريحات المصادر الغربية فإن أربع دول من آسيا الوسطى وهي قزاقستان وقرقيزستان وأوزبكستان وطاجكستان مازالت تنتج حتى الآن اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في تصنيع الأسلحة النووية. بالإضافة الى أن هذه الدول الأربع تمتلك التقنية الحديثة والمعدات والكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال.

وترى إسرائيل أن إضطراب الأوضاع مثلما حدث في طاجيكستان عام ١٩٩٢ يزيد من خطر إنتقال اليورانيوم المخصب والمعدات والتقنيات النووية الأخرى الى الدول المجاورة كإيران. على الرغم من هذا تشير تقارير نفس المصادر (الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية) الى أن المتخصصين في الطاقة النووية من دول آسيا الوسطى تحت المراقبة الشديدة وتم النجاح حتى الآن في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفيتي السابق الى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

٥- التواجد بالقرب من الحدود الشمالية الإيرانية في مقابل التواجد الإيراني بلبنان حيث أدى إعلان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى ومسارعتها لإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل الى توفير ظروف ملائمة لتواجد إسرائيل على الحدود الشمالية لإيران كدولة تطالب بالقضاء على إسرائيل، وطبقا لتقرير صحيفة طهران تايمز فإن إسرائيل قد وقعت إتفاقية مع تركيا التمكن من التجسس على إيران عن طريق أحد جيرانها، وفي رحلة باراك الأخيرة الى تركيا وافقت أنقرة على طلب تل أبيب لإنشاء موقع تصنت في منطقة حدود إيران مع أذربيجان وقد تم إنشاؤها بالفعل. وتبرز أخبار مثل هذه ، حجم التواجد الإسرائيلي في المنطقة .

كما ذكر تقرير لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية أن مجلة الكفاح العربي الأسبوعية الصادرة في لبنان أعلنت في عام ١٩٩٥ أن إسرائيل تقوم بتدريب عسكريين من آسيا الوسطى داخل فلسطين المحتلة على نفقة وزارة الدفاع الأمريكية .

وعلى أية حال، قد حظت منطقة آسيا الوسطى بأهمية استراتيجية لدى إسرائيل بسبب جوارها لحدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

٦ - نشر الأفكار الصهيونية حيث تستفيد إسرائيل من استخدام الأقلية اليهودية الموجودة في آسيا الوسطى والتي يزيد عددها عن ٢٠٠ ألف فرد كعامل نفوذ لها بالمنطقة لنشر الأفكار الصهيونية. وقد أسست إسرائيل عن طريق هؤلاء اليهود عشرات المراكز الصحفية ودور النشر ومحطات الإذاعية والتليفزيون في آسيا الوسطى التي تروج مضامين دعاياتها للتشجيع على التعاون مع النظام الصهيوني والتعاطف معه. وقد نقلت صحيفة فيجارو عن أحد المسئولين الإسرائيليين قوله: «إن ألفي معلم إسرائيلي يقومون بتعليم اليهود الذي يريدون الهجرة الى إسرائيل، كما يقوم هؤلاء المعلمون بمساعدة اليهود الذين يرغبون في مواصلة الحياة بآسيا الوسطى على الحصول على الدرجات العلمية العليا والوصول الى المراكز والمناصب الحساسة من أجل الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في المنطقة».

وتتمثل أهداف نشر الأفكار الصهيونية في أمرين: الأول، جذب يهود آسيا الوسطى وتشجيعهم على الهجرة الى إسرائيل، الثاني، زيادة النفوذ اليهودي المتوافق فكريا مع الصهاينة في منطقة آسيا الوسطى .

٧- زيادة المشروعية العالمية والإقليمية لإسرائيل من خلال إقامة علاقات سياسية مع الدول الإسلامية بآسيا الوسطى ، حيث هيأ إعلان استقلال دول آسيا الوسطى فرصة مناسبة لإسرائيل بإعلانها إقامة علاقات سياسية معها وبناء عليه إعلان مشروعية النظام الإسرائيلي .

فمن خلال اعتراف عدد من هذه الدول الإسلامية بإسرائيل فقدت عدم مشروعية النظام الصهيوني مصداقيتها لدى دول المنطقة واقتربت إسرائيل أكثر الى تحقيق أهدافها في إطار فكرة الشرق الأوسط الجديد . وطبقا لآراء المحللين فإن إسرائيل قد نجحت الى حد كبير على الصعيد الدبلوماسي في آسيا الوسطى .

وفي هذا الإطار تم تبادل الوفود السياسية بين إسرائيل ودول المنطقة فضلا عن تشكيل الهيئات السياسية المشتركة بينهم، وقد قام شيمون بيريز بزيارة الى آسيا الوسطى استغرقت ثلاثة أيام في عام ١٩٩٤. وبالإضافة الى دعوة عدد من زعماء المنطقة الى زيارة إسرائيل فإن بعضهم قد زارها بالفعل، وكان عسكر أقاييف أول رئيس من آسيا الوسطى يزور إسرائيل وكان ذلك في عام ١٩٩٣ ومن بعده صفر مراد نيازوف ثم إسلام كريموف في سبتمبر ١٩٩٨ .

وقد قال ايهود باراك قبل تسع سنوات مضت : لن نستطيع أن نقف أمام التحولات في آسيا الوسطى دون تحرك، فمصالحنا الاستراتيجية مرتبطة بهذه المنطقة .

النتيجة والمحصلة :

إجمالا ، أحرزت السياسات الإسرائيلية بالمنطقة نجاحا نسبيا في مدة وجيزة، فقد أقامت إسرائيل في أقل من عشر سنوات من بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية مع جميع هذه الدول، ونجحت في تلبية الاحتياجات الأساسية لها .

كذلك استفادت إسرائيل سواء من حلفائها في المنطقة أو من خارجها (تركيا- الولايات المتحدة) لتحقيق أهدافها في آسيا الوسطى.

هذا وقد مهدت أمريكا وإسرائيل الطريق لتواجدهما طويل الأمد في المنطقة عن طريق التعاون المشترك في تنفيذ المشروعات الاقتصادية في آسيا الوسطى والتي عادة ما تتكفل أمريكا بتوفير الدعم المالي لها وتقوم إسرائيل بالتنفيذ ونقل التكنولوجيا والعلوم التقنية. كما سهل التعاون التركي الإسرائيلي دخول إسرائيل الى المنطقة. وساعد التقارب الإسرائيلي مع الدول القوية بآسيا الوسطى (قزاقستان وأوزبكستان) على الحيلولة دون تكون جبهة مشتركة ضدها. وعلى الرغم مما سبق فإن عظم دور اللاعبين الأساسيين بالمنطقة، أي روسيا والصين وإيران، ومعارضتهم التقليدية للتدخل الإسرائيلي في آسيا الوسطى ، عرض نجاح الأهداف الإسرائيلية للخطر على المدى البعيد. وعلى أي تقدير فإن الحضور القوي الفعال لدول العالم الإسلامي في المنطقة وإبداء استعدادها لتلبية الاحتياجات الضرورية لإقتصاديات دول آسيا الوسطى، والسعي لتنسيق الجهود في إطار المنظمات الإسلامية الإقليمية والعالمية، سيحول دون زيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة بشكل جدي .

خامنئي خلال لقائه بنائب شيخ الأزهر: أبلغوا الشعب المصري مني السلام

■ همبستكي ٢٠٠١/١/١٠

دعا مقام مرشد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه بنائب شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية في ٢٠٠١/١/٩، إلى ضرورة وحدة الأمة الإسلامية، وأكد على ضرورة تأسيس وحدة من المسلمين تتصدى للنظام الصهيوني والتي سيكون لها دور أساسي في تحقيق هذا الهدف الأسمى، ذلك أن وحدة العالم الإسلامي لا تتأتى بالكلام، وإنما بالخطوات والاجراءات الايجابية المدعومة لتوحيد الآراء الاسلامية حول عدم مشروعية النظام الصهيوني الغاصب واقتناعهم بضرورة النضال ضد إسرائيل والتي ستمثل خطوة هامة في سبيل تحقيق وحدة العالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق يجب الاهتمام الجاد للشعب الإيراني والنظام الإسلامي بقضية فلسطين ولهذا أيضاً تأتي قرارات «كامب ديفيد ١٩٧٩» كنقطة مظلمة في التاريخ المصري، وكذلك فإن مواقف الدول الإسلامية تجاه إسرائيل هي بمثابة مؤشر جد هام لنا.

وقال إنني أعتقد بأن الدفاع عن البلدان الإسلامية واجب شرعي في كل المذاهب الإسلامية، ويتحتم على علماء الاسلام تكثيف وتواصل اجتهاداتهم حول تحمل الشعوب الإسلامية المسئولية في تحرير فلسطين، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر بدأ مؤخرا يشهد فاعلية في مصر.

ومن ناحية أخرى، فإن العلماء والمثقفين الإسلاميين عليهم اليوم مهمة توضيح الرؤية الصحيحة عن الإسلام للسائل في كل إنحاء العالم، وعليهم أيضا الابتعاد عن التواضع أو الرهبة حينما يتعلق الأمر بمواجهة الافكار والأيديولوجيات



الإدارة الأمريكية الجديدة ترى إيران بعين الواقع

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١/٧

أعلن السيد/ على آهني، وكيل وزارة الخارجية الإيرانية، أن إيران والاتحاد الأوروبي سيعقدان الجلسة السادسة من المباحثات المشتركة.

كما صرح وكيل وزارة الخارجية الإيرانية للشئون الأوروبية - الأمريكية لوكالة ايرنا أن مشكلة بروتوكولية قد عاقت عقد هذه المباحثات أثناء تولى فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وفى إشارته لسعى السويد - الرئيس الجديد للاتحاد الأوروبى - لعقد الدورة السادسة من المباحثات بين الاتحاد الأوروبي وإيران، أكد آهنى أن كلا الطرفين له من الإرادة والعزم ما يؤهله لخلق التعاون وإبداء الرأى والتخطيط وتنظيم وتدعيم العلاقات فيما بينهما. في الوقت نفسه، أعرب عن رضاه عن أسلوب تنامي التعاون بين إيران والاتحاد الأوروبي وصرح بأن اللجان المختلفة للتعاون في مجالات الطاقة، والتجارة، والاستثمار، ومكافحة المخدرات واللاجئين، والتي تم تشكيلها، تمارس دورها بفعالية.

وأعلن آهنى عن ارتفاع مستوى العلاقات مع الدول الأوروبية المختلفة خلال عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة لخطوات ايجابية وجديدة لتدعيم هذه العلاقات.

كما أعلن عن وجود تنسيق لزيارة رئيس وزراء إيطاليا وألمانيا وإيران وسيقوم د. خرازى في القريب العاجل بزيارات لكل من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال. كما تناول حديث وكيل وزارة الخارجية الإيراني الرغبة الأوروبية فى دعم وتنمية العلاقات البرلمانية مع إيران، وأعلن: «فى الوقت الراهن، يتم التخطيط لتبادل الزيارات بين إيران ودول أوروبا على مستوى عالٍ من اعضاء البرلمانات».

وفيما يتعلق بتأثير انتخاب جورج بوش على العلاقات المستقبلية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أعلن آهني :«يتضح لنا من التحليلات السياسية الأمريكية، أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستنظر لإيران نظرة أكثر واقعية».

وأضاف: «أن هذا الاحتمال أصبح الآن أقوى مما مضى داخل المحافل الأمريكية، وذلك نظرا لفشل سياسة الاحتواء التي نتج عنها تزايد الضغط من قبل الشركات الأمريكية، وخاصة شركات البترول، على الإدارة الأمريكية لالغاء هذا الحظر المتعنت». واستطرد آهني: «من الملاحظات الناتجة عن تغيير الحكومة الأمريكية، يتضح أن الفرص مواتية للإدارة الأمريكية الجديدة، خاصة وأن لديها رؤى مختلفة عن سابقتها، لاعادة النظر في سياستها تجاه ايران من منطلق واقعي لاستعادة الثقة المفقودة بين الجانبين، وخير دليل يقدمون على ذلك هو إلغاء الحظر».

وتطرق وكيل وزارة الخارجية للموقف في بحر قزوين وما يعتريه من مشاكل متعلقة بتوزيع موارده والآراء المتضاربة في هذا الصدد وموقف إيران منها، فقال: «الآن الطبيعي أن يعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، المطالبة بصياغة قوانين جديدة لتنظيم توزيع موارد بحر قزوين. وأضاف: «هناك نقطة هامة وهي موافقة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين على اعادة صياغة الاتفاقيات المبرمة من أجل بحث تداخل الحقوق، ومن المؤكد أن توافر الإرادة لدى هذه الدول سيفضى فى النهاية لنظم جديدة».

واعتبر آهني أن تواجد قوات عسكرية أجنبية في المنطقة من شأنه أن يعرقل جهود السلام في منطقة بحر قزوين، وأكد على وجوب عدم احضار أية شركات أجنبية قبل موافقة

دول بحر قزوين على نظام جديد لتوزيع موارده، وفي الوقت نفسه، تناول بالحديث موضوعات هامة أخرى مثل: البيئة، الصيد ،الملاحة في بحر قزوين، وأشار الى حاجة هذه الملفات لاتفاق اطار يوفر الضمانات لجميع دول بحر قزوين بحيث لا تطغى دولة على حقوق دولة اخرى وفقا لميولها ورغبتها. وفي هذا الأطار، أعلن وكيل وزارة الخارجية عن اجتماع ممثلي روسيا وتركمانستان ثم ممثلي الدولتين الأخريين في موعد سوف يتم تحديده وسيعقد الاجتماع في إيران وخلاله سوف يتقرر عقد اجتماع على مستوى وكلاء وزارات الخارجية للدول الخمس في طهران.

وتحدث أهنى عن زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران، ومستقبل العلاقات بين البلدين في ظل التعاون الموسع بينهما، وأكد على هذا التعاون قائلا: «نحن نمضى قدما لتعزيز وتعميق التعاون فيما بين البلدين» وأضاف: «نعتقد أن زيارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية لروسيا والتي سيتم تحديدها في القريب العاجل، تعتبر صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين موسكو وطهران وستفتح فصلا جديدا من العلاقات بين البلدين».

وسئل وكيل وزارة الخارجية: من الملاحظ ان التواجد وتفعيل الدور الإيراني في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز يواجه بعض المعوقات ونتائجه سلبية. فما هي المقترحات المطروحة لتصحيح هذه الأوضاع؟

فأجاب أهني: «من الجائز ألا نتجه في العمل إلى الحد المطلوب، لكن النتائج بخصوص آسيا الوسطى والقوقاز، ليست بهذا المعنى، ولا شك أن الاسباب التى أدت لذلك كثيرة، لكن تعميق العلاقات بين أي بلدين يستوجب رغبة البلدين في ذلك، والسياسة الخارجية – من جهة أخرى – تواجه تدخل دولة ثالثة في مسار العلاقات الثنائية بصفة مستمرة وذلك لحماية مصالحها. والملاحظ في الفترة الأخيرة ادركت دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أهمية علاقاتها مع إيران، لذا شهدت العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة تقدما ملحوظا».

أعرب وكيل وزارة الخارجية عن تفاؤله بالنسبة لمستقبل العلاقات مع دول آسيا الوسطى والقوقاز وقال: «في الوقت الراهن تشهد العلاقات تقاربا، وخاصة في المجال الأمني، وأملنا أن تتحرك هذه العلاقات من جديد».

فوز بوش وأثره على السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

■ حيات نو [الحياة الجديدة] ٢٠٠٠/١٢/٣١

حظيت الانتخابات الثالثة والأربعين للرئاسة الأمريكية بجلبة كبرى، حيث تنافس خلالها جورج بوش عن الجمهوريين، وآل جور مرشح الحزب الديمقراطي، وفاز فيها مرشح الجمهوريين. والآن نلقى نظرة سريعة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد فوز بوش وأثره على المستوى الدولي وخاصة على العلاقات مع إيران .

انتهج الديمقراطيون منهجا ثابتا فى سياستهم الخارجية، ألا وهو رعاية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان فى دول العالم الثالث وخاصة الدول التى تتعارض سياستها مع الولايات المتحدة، أما على الصعيد الداخلى، فقد تمثلت أهدافهم فى خلق توازن اقتصادى بين الفقراء والأغنياء .

ومن المؤكد أن الديمقراطيين، خلال دورات توليهم الحكم، كانوا مجيدين فى افتعال الأزمات الدولية، ثم المبادرة بالمشاركة فى حلها، حتى تحتفظ أمريكا بصورة البطل، وهم أصحاب مهارة فائقة فى تنفيذ هذه السياسة، ومن الأمثلة على ذلك، مشكلة البوسنة والهرسك، والشيشان (قصدت الولايات المتحدة الأمريكية فى مشكلة الشيشان الى الضغط على روسيا لإجبار القيادة الروسية على التنازل عن الأرض والقبول بالجلوس على مائدة المفاوضات) .

لقد دعمت السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة ، الحزب الجمهورى، فقد انفق الشاه ، فى الانتخابات التى ترشح لها نيكسون، مايقرب من أربعمائة ألف دولار. وبعد الثورة زادت رغبة الجمهوريين فى توثيق العلاقات مع إيران، لاعتقادهم بأنها دولة لها مكانتها فضلا عن ثروتها البشرية التى يبلغ قوامها ٧٠ مليون نسمة، وغناها بالثروات الطبيعية، وكونها دولة مستهلكة ، لذا فيمكن ان تمثل سوقا وموقعا استثماريا هاما .

وقد جاء اهتمام الجمهوريين بنشر الامبريالية على حساب اهتمامهم بالشئون الداخلية للبلاد الأخرى .

منذ أيام قلائل، أعلن المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية ان العقبة الكبرى فى علاقاتنا مع إيران هى معارضة الأخيرة أسلوب ادارتنا للسلام فى الشرق الأوسط

ومع انتصار الجمهوريين الذين تربطهم بإيران علاقات صداقة قبل وبعد الثورة، وبالنظر الى الدور الإيرانى الهام فى فلسطين، وسياستها التى صادفت هوى ومصالح الجمهوريين، وإعلان بوش عن انباء سارة تتعلق بالظلم والحصار الاقتصادى لإيران، ومراعاة لدور إيران فى المحافل الإسلامية والتى تمكنت من تحويل مؤتمر رؤساء الدول الإسلامية الى مؤتمر ضد الصهيونية ، بالنظر إلى كل ذلك، يتعين على جمهورية إيران الإسلامية ان تطور من منهجها فى السياسة الخارجية ، وخاصة من علاقاتها مع دول المنطقة والعالم، وأن تتبع منهجا أكثر مرونة فى سياساتها الخارجية حتى تتمكن من الحصول على مساحة أكبر من القوة وصولا الى مصالحها القومية. ان إيران فى الوقت الراهن أقدر، من أى وقت مضى، على المنافسة فى التطورات الدولية، وبناءً على ذلك نستنتج :

أولا : أوضحت إيران مكانتها الإقليمية والدولية (فى مؤتمر القمة وفى فلسطين وتأثير كلا الموقفين على مصير الانتخابات الأمريكية) .

ثانيا: الاقتصاد الإيرانى فى حاجة ماسة لتوفير مناخ الأمن والأمان، وذلك لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار فى إيران لمواجهة مشكلات الاقتصاد الحر وتبعاته المتمثلة فى البطالة ، والذى أوجد مجالا رحبا للأمراض الاجتماعية .

ثالثا: سيؤدى التغير فى نمط السياسة الخارجية الى الخروج من دائرة الصراعات الداخلية، حيث تشكل الأوضاع الراهنة نكسة للقيم الثورية، مع الوضع فى الاعتبار التغيرات على المستوى الدولى التى تشكل بيئة صالحة لتحقيق الأهداف الإيرانية وتخرج بها - الى حد ما - من دوامة المشاكل الداخلية والاتهامات الخارجية المتمثلة فى الإرهاب وتصدير الثورة . إن التغييرات التى تشهدها الساحة الدولية بالنسبة لإيران مسألة حياتية، ويجب استغلالها على الوجه الأمثل لتحقيق الأمن الداخلى من أجل زيادة الاستثمارات الخارجية، والتحول الايجابى فى السياسة الخارجية ضمانا للحصول على مكانة لائقة .

رابعاً: هناك أبعاد مختلفة للوصول لوضع أكثر ملائمة من أجل تحسين العلاقات الخارجية فى ظل التغيرات التى تشهدها الساحة الدولية، وذلك إذا وضعنا فى الاعتبار التحول الذى طرأ على السياسة العامة لإسرائيل والتى تحولت من الاحتلال العسكرى للأرض العربية الى استعمار اقتصادى يهدف الى السيطرة على السوق العربية، ويجب على إيران والعرب، قبل ان تتحقق الأهداف السياسية الإسرائيلية، إعادة اواصر الصداقة نظراً لاشتراكهم فى الدين والثقافة.

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى

■ اطلاعات [الأخبار] ٢٠٠١/١/٩

يعتقد المراقبون أن بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، قد سجل تقاربا فى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، وأنه قد مد أواصر علاقات قوية بين دول الاطلنطى، وانفرد حلف شمال الاطلنطى «الناتو» بمكانة أقوى من أى وقت مضى. ان العملة التى يظهر على أحد وجهيها علاقات التقارب بين الجانبين، يظهر على وجهها الآخر المنافسة والتحدى، وقد اتضح وجهى العملة خلال آخر زيارة لكلينتون الى أوربا. وفى هذا الاطار نتناول وجهى عملة العلاقات الأمريكية - الأوروبية .

فى يونيو من عام ٢٠٠٠ انهى بيل كلينتون زيارته الرسمية الأخيرة لأوربا، وأبرز ما يميز هذه الزيارة هو منحه جائزة «شارلمان» الألمانية. وهذه الجائزة تمنح لمن يقوم بدور بارز فى الاتحاد الأوربى منذ خمسين عاما، وحصول كلينتون على هذه الجائزة، يعكس متانة علاقته مع أعضاء الاتحاد ولأن استقبال الأوربيين لكلينتون كان حارا، فقد عمل هو الآخر على توطيد العلاقات مع قارة أوربا وتقويتها، وطرح افكار جديدة - فى ظل أوضاع خاصة - مثل التجارة الحرة، وتوسيع مظلة حلف الناتو الدفاعية لتشمل أوربا. وفى هذا السياق نشير الى ان اجمالى التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى يبلغ ٤٥٠ مليار دولار سنويا. والبيت الأبيض يدعى أيضا ان العلاقات بين الولايات المتحدة وأوربا فى أفضل أوضاعها خلال الـ ٤٠ عاما الماضية ولذلك اشتملت زيارة كلينتون الأخيرة لأوربا على تطورات خاصة من جملتها لقاؤه ورئيس الوزراء الإسرائيلى (النظام الصهيونى) ايهود باراك ، وعقد أول اجتماع ثنائى له مع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين. وقد كان التوفيق حليفا لهذه الزيارة، ويدلل على ذلك ما اعلنه المتحدث بإسم البيت الابيض فى هذا الخصوص ، حيث قال: «ليس من قبيل المصادفة ألا يحصل اى من رؤساء أمريكا السابقين

على جائزة شارلمان .

والأوربيـون مـدركـون ان كلينتـون - أكـثـر من نظرائه السابقين - قد صبغ العلاقات بين الجانبين بأهمية خاصة .

وقد صرح كلينتون نفسه فى مدينة آخن فى ألمانيا عقب تسلمه الجائزة: «لقد قمنا بخفض قيمة الجمارك التجارية ، ودافعنا عن الديمقراطية الوليدة، والناتو يتصدى للتحديات الجديدة ، ونعمل على تعزيز الاتحاد مع الولايات المتحدة ».

على الرغم من كل مـا ذكرنا ، لا يمكن اغفال القـضايا العالقة بين الجانبين . فالخلافات بينهما حقيقة اعلنها أكثر من مصدر، فقد جاء فى تصريحات «تشارلز جرانت» مدير مركز إصلاح أوربا - ومقره لندن - فى هذا الصدد : «ان كلينتون من أكـثـر رؤسـاء الولايات المتحدة ارتباطا بأوربا، وعلي الرغم من ذلك ، فـالعـلاقـات مع الاطلنطى فى اسـوأ حالاتها وليس الأفضل».

أما فيما يتعلق بالشئون التجارية، فالخلاف بين الجانبين ناتج عن انخفاض واردات أوربا من اللحوم البقرية الأمريكية ونشوب حرب الموز بين الجانبين .

أيضا فى اطار المعاملة بالمثل، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جمارك بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على انتاج الاتحاد الأوربى . كذلك اعلن الاتحاد الأوربى اعتراضه أكثر من مرة على القوانين الأمريكية التى تعفى شركات هذا البلد من دفع جمارك الصادرات الى المناطق القريبة من الساحل لاتمام العمليات التجارية. لماذا ؟ ان هذا الإجراء يزيد من ربحية الشـركـات الأمـريكيـة لتـصل الى ٢٥ مليـار دولار خـلال السنوات الخمس القادمة، مما يتيح لها القدرة على المنافسة بدرجة اكبر فى الأسواق الدولية.

لقد فشلت مساعى كلينتون فى انهاء الخلافات التجارية بين الجـانبين، لكن الولايات المتحـدة - من ناحيـة أخرى - تسـعى للحد من هذه الخلافات مسـتقبلا. وفى هذا الإطار صرح مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق: «الخلافات الراهنة ليست كبيرة، انها من نوعية الخلافات داخل الأسرة الواحدة». ولكن فى الواقع، الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لا تقف عند حد الخلافات التـجارية بل تتخطاه إلى الموضوعات الأمنية والدفاعية، التى هى على درجة عـاليـة من الحـسـاسـيـة، وقـد برزت الخـلافـات فى الموضوعات سالفة الذكر، خلال زيارة كلينتون لأوروبا. وآخر أوجـه الخـلاف هو نظام الدفـاع الصـاروخى الأمـريكى (NMD). فقد أدت الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول هذه القضية إلى تصاعد القلق بدرجة كبيرة فى أوروبا. وقد اشار بوتين خلال لقائه مع كلينتون لهذا الأمر، وصرح بأنه سيعمل على أن يحفظ لروسيا مكانتها فى مقابل الدفاع الصاروخى الأمريكى. وكان رد فعل كلينتون أيضاً إعلانه أنه: «من دواعى سرورى أن نصل مع بوتين لحل فيما يتعلق بالخلاف حول الدفاع الصاروخى».

إلا أن كلينتون لم يتمكن من خفض حدة التوتر والقلق بين الأوروبيين بخصوص برنامج الدفاع الصاروخى. فالأوروبيون قلقون من عدم توافر غطاء أمنى فى حالة نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، على الرغم من تصريحات كلينتون بمشاركة أوروبية تقنية فى نظام الدفاع الصاروخى. وقى أوصى جرهارد شرورد المستشار الالمانى، كلينتون بتوخى الحذر من العواقب الوخيمة المحتملة لبرنامج الدفاع الصاروخى على الجيران الأوروبيين.

وهناك نقطة أخرى، وهى المسعى الأوروبى للتفرد بسياسة خارجية موحدة وهيكل أمنى مستقل عن حلف الناتو. وهذا الأمر نقلته الولايات المتحدة بفتور وبرود، فالولايات المتحدة ترغب ان يتحمل الأوروبيون السهم الأوفر فى مسئولية الدفاع عن أوروبا مع حفظ الحق الأمريكى فى السيطرة على كل النظم الدفاعية الموجودة فى أوروبا، وفى هذا الاطار جاء تصريح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين على النحو التالى «أننا ندافع عن الهوية الدفاعية الجديدة فى أوروبا لكن ليس إلى درجة خروجنا من هذا الإطار وإضعاف الناتو».

أن قادة أوروبا يرون أسلوب الولايات المتحدة فى التعامل مع أوروبا، قلق ومبهم، كذلك يبعث عدم التوازن فى القوى إلى سريان جو من عدم الأمن، وقد صرح مسئول امريكى «من الطبيعى، مع الانتشار الأمريكى فى أوروبا، من خلال الأفلام والمنتجات والصواريخ والعلاقات والإعلام، أن نواجه برد فعل سياسى». حقيقة هذا، أن الأوروبيين ينظرون الآن للولايات المتحدة كشريك غير جدير بالثقة الكاملة، وقد تسرب شك عميق إلى العلاقات بين الطرفين على الرغم من تلافى تفعيل أية مشكلة فى الوقت الراهن أو على المدى القصير. أن ما ذكر هو الميراث الذى قد تركه كلينتون فى العلاقة مع أوروبا. ورغما عن التمجيدات التى نالها خلال زيارته الاخيرة لأوروبا، فإن بعض الأوروبيين يلقى باللوم عليه نتيجة لتوجهاته فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية والتزام الصمت بخصوص تحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا المتحدة. تلك الابهامات وهذا القلق سيقع على عاتق الحكومة الأمريكية القادمة. يقول مستشار جورج بوش للسياسة الخارجية «يتعين على الاتحاد الاوروبى ان يمنحنا الوقت للتعرف علينا ونحن ايضا يجب ان نسعى للتعرف على الاتحاد الأوربى. فغالبية الشعب الأمريكى يجهل ما يتعلق بالاتحاد الاوروبى».

العلاقات الإيرانية - الأوروبية

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠٠/١٢/٢٦

يجب على إيران الاستفادة من تضارب المصالح الأمريكية - الأوروبية حيث تشكل العوامل الاقتصادية قضية غاية فى الأهمية فى هذا الاطار، فالاتحاد الأوروبى على وفاق سياسى مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فى الوقت نفسه، وبصورة قطعية، منافس اقتصادى لها. وهذا الأمر، بصفة خاصة، يزيد من أهمية إيران لدى أوروبا، ولعل المثالين التاليين يدللان على ذلك:

١ - فى عام ١٩٩٥، ونظراً للحظر الاقتصادى الأمريكى على إيران، أجبرت شركة (كومكوى) على إلغاء كافة اتفاقياتها الموقعة مع إيران، وعلى الفور، أبرمت شركة (توتال) الفرنسية مع إيران اتفاقية تتعلق بآبار البترول والغاز الإيرانية بقيمة اجمالية ٦٠٠ مليون دولار.

٢ - من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت فى عام ١٩٩٥ حظرا تجاريا على إيران، وعندما لم يحقق هذا الحظر أهدافه المرجوة، سنت قانونا آخر تحت مسمى الحظر الثانى، حظرت من خلاله على الشركات الأوروبية الاستثمار فى مجالى الغاز والنفط الايرانى لأكثر من ٤٠ مليون دولار، وكان نتيجة ذلك أن علت الاعتراضات من أوروبا والاتحاد الأوروبى على هذاالقانون ووصل الأمر لحد المواجهة الشديدة بين الجانبين.

وقد عقب السيد جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا، على ذلك بقوله: «إن الحظر الأمريكى الثانى أمر مرفوض، وذلك لكونه قرارا أمريكيا مفروضا على أوضاع خارج الحدود الأمريكية مما يتنافى مع القوانين الدولية». أعلن وزير خارجية المانيا ايضا :« أننا لا نقبل أن تملى علينا الولايات المتحدة مع أى من الدول نقيم علاقات تجارية. ولو تمثلت الرغبة الأمريكية فى الاستمرار فى هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لانهاء هذا الوضع». كذلك صرح المتحدث بإسم وزارة الخارجية البريطانية قائلا «إن الضغط الأمريكى على الاتحاد الأوروبى أمر لا يمكننا قبوله».

ونتيجة لذلك، اصدرت ايرلندا، رئيس الاتحاد الأوروبى آنذاك، بيانا جاء فيه ان قانون الحظر الأمريكى المفروض على الشركات الأوروبية، يدفعنا إلى تقديم الدفاع عن مصالح أعضاء هذا الاتحاد ضد امريكا فى المحافل الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

هذه نماذج من المنافسة الأوروبية الأمريكية فى الشئون الاقتصادية. لذا يمكن لإيران أن تستفيد، على الوجه الأكمل، من هذا الاختلاف لتحقيق مصالحها وأمنها القومى. كذلك من نتائج الحظر الثانى هذا، أن وقعت روسيا اتفاقية مع إيران يتم بمقتضاها بيع أربعة مفاعلات نووية لجمهورية إيران الإسلامية، كذلك أبرمت اتفاقية فى عام ١٩٩٦ بين كل من فرنسا وروسيا وماليزيا مع إيران للاستثمار فى مجال البترول. كل هذا يوضح أهمية العامل الاقتصادى، كما يعكس مكانة إيران فى المنطقة والتى يمكن الاستفادة منها بصورة جيدة.

ومما تقدم نستنتج أن قيام علاقات أوروبية - إيرانية هو أمر استراتيجى يجب أن يتم، وذلك لتوافر الطاقة الإيرانية الكامنة اللازمة لتحسين هذه العلاقة، لذا يجب أن يكون هذا الأمر موضع بحث، وغير خاف فى المقابل، الرغبة الأوروبية فى إقرار علاقات طيبة مع إيران، وعلى كل فإن العوامل الاقتصادية والسياسية توضح أهمية هذه العلاقات لإيران.

ولاستكمال هذا البحث، نقدم شرحا لثلاثة أبعاد للعلاقات الأوروبية - الإيرانية وأهميتها، البعد الأول: التحليل القومى، وهنا يمكننا القول إن إيران تتمتع بمميزات ثلاث تجعل وضعها مميزا نسبيا فى المنطقة، وهذه المميزات هى: الموقع الجغرافى، الثروات الطبيعية والقوة البشرية، لكن هذه المميزات الثلاث وحدها غير كافية ولن تؤدى إلى تقدم فى العلاقات الإيرانية - الأوروبية، ما لم يتم تفعيلها وتقويتها من خلال استراتيجية عليا. مما سيقود الى اقامة علاقات دولية مناسبة خاصة مع القوى الدولية. ففى ظل النظام العالمى القائم، هناك علاقات متقابلة ومتوازنة ومتنامية بين الدول، ومما لا شك فيه، أن عدم قيام علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، سينعكس بشكل أو بآخر على إيران، وذلك لأنه يمكن لإيران، من خلال التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الأوروبية، أن تظهر قدراتها وتخرج طاقاتها الكامنة، فضلا عن ذلك، سيؤدى الاستثمار الأوربى فى إيران إلى توافق الاستقرار الداخلى وتوطيد العلاقات الخارجية القائمة على المصالح الاقتصادية. إذاً فالعلاقة وثيقة بين استمرار واستقرار الاستثمار الأوروبى فى إيران والأمن القومى الإيرانى، حيث يمكن لايران، من خلال علاقاتها

الأوروبية، أن تعمل على سد العجز فى احتياجاتها، فضلا عن تجاوزها - من خلال العلاقات الطيبة - للحظر الأمريكى عليها، هذا بخلاف المكانة الدولية والعالمية التى ستحظى بها.

إن منطقتى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز يتمتعان بأهمية خاصة، لذا تسعى أوروبا بجدية للحصول على دور أكبر فى المعادلات السياسية فى تلك المنطقة، فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على الحصول على القدرة السياسية فى الشرق الأوسط مقابل المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبى. وايران تستطيع أن توفر هذه المكانة للاتحاد الأوربى. والدليل على ذلك، موقف إيران من الاقتراح الفرنسى لاقرار السلام فى الشرق الأوسط، وهو الأمر الذى رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للحيلولة دون التواجد الأؤربى وقد جاء الموقف الإيرانى، تشجيعا وترغيبا للأوربيين للتواجد فى المنطقة.

كذلك ترى أوروبا فى إيران طريقا اقتصاديا واستراتيجيا فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومن هذا المنطلق جاءت المعارضة الأوربية لتنامى النفوذ الروسى فى تلك المنطقة. ومعنى هذا أنه يمكن لإيران أن تلعب دورا ايجابيا فى المعادلات السياسية فى المنطقة.

ننتقل الآن لتحليل الأوضاع الدولية ووضع العلاقات الإيرانية - الأوروبية منها. وفى هذا الإطار نسوق نموذجين:

١ - نموذج الولايات المتحدة الأمريكية: ومن خلاله يتضح النهج الاستراتيجى للساسة الأمريكيين القائم على الانفراد بحكم العالم (سياسة القطب الواحد). السؤال الآن: ما هى الأسباب التى مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول لهذه المرحلة؟

هناك سببان. أولا: انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الدول المكونة له، وانتهاء الحرب الباردة والأيديولوجية بانتصار الغرب. ثانيا: الحل العسكرى لاحتلال العراق للكويت.

٢ - النموذج الآخر هو نموذج غير امريكى. ويتكون من ثلاثة اركان:

١ - الاتحاد الأوروبى، ٢ - روسيا، ٣ - اليابان.

وبغض النظر عن النوايا الدولية الوطنية للسياسة الخارجية للكرملين، فإن روسيا ليست على استعداد للتواجد الفعلى على رقعة شطرنج العلاقات الدولية، ومن المحتمل أن يكون تقليص الدور الروسى على الساحة الدولية ناجما عن المشاكل الاقتصادية التى تواجهها، كذلك ارتباطاتها مع بعض الدول الصناعية العظمى، على كل، فروسيا تعتقد انها تفى بمكانتها فى المعادلات السياسية الدولية، وهناك عدة دلائل توضح اعتقاد روسيا فى هذا الأمر، أن روسيا مازالت تحتفظ بمكانتها العسكرية والتى يمكن القول أن لها القدرة على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من اهمية العامل الاقتصادى فى تشكيل الهيكل الدولى، إلا أن القوة العسكرية تعد من مجموعة العناصر الهامة فى صراع القوة.

كذلك تسعى روسيا - من خلال رؤيتها - الى تحقيق توازن لنفسها على المستوى الحدودى فى ظل النظم الجديدة، ولهذا تسعى لتوسيع هوة الخلاف وإشاعة الفرقة داخل التجمع الغربى المنافس. لذلك نستنتج ان اتحاد أوروبا يمكنها من التصدى لمختلف الدول والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

ايضا هناك سبب آخر، وهو مشكلة البلقان، فعلى الرغم من الضغط الامريكى المتكرر على روسيا لقطع علاقاتها مع إيران إلا أن موسكو رفضت هذا الطلب الأمريكى.

إن الاتحاد الأوروبى يمثل أحد أركان النموذج غير الامريكى لذا فمن الطبيعى ألا يكتفى بالامتياز الاقتصادى الدولى فقط، وسيسعى فى إثر الحصول على نصيب سياسى فى المعادلات السياسية. أن رؤية الأنظمة الأوروبية واليابان للنظام العالمى الجديد لن تكون قاصرة على الصعيد الاقتصادى فحسب، بل سيسعيان للتواجد السياسى الموسع الأكثر فاعلية على المستوى الدولى، ولهذا نجد تصريح وزير خارجية اليابان السابق «إن عصر ردود الافعال الخارجية الانفعالية من جانب اليابان قد انتهى، ويجب ان تحصل اليابان على دور اكثر فاعلية وتنل مكانتها فى السياسة الدولية».

حتى الآن لا توجد امكانية لتقييم نوايا الاقطاب الدولية على أسس اقتصادية وسياسية للنظام الدولى المبنى على مدى الرغبة فى المشاركة فى المعادلات السياسية الدولية، لكن يمكن ادراك - من تصريحات قادة هذه الأقطاب الاقتصادية - أنهم، على الأقل، يرغبون فى خلق توازن بين التميز الاقتصادى ولعب دور سياسى فى المعادلات السياسية الدولية.

ولهذا يجب بحث مشاركة المانيا واليابان بكرسى دائم فى مجلس الأمن.

نخلص مما سبق أنه يجب على إيران أن تفكر جديا فى امكانية وكيفية الارتباط بالاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقيات محكمة واستراتيجية، وهو الأمر الذى يمكنها ان تحققه لمواجهة العداء الامريكى المتمثل فى قرارات الحظر الاقتصادى، كما أن إيران لديها الطاقة الكافية واللازمة لإقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبى فضلا عن مكانتها الخاصة والمميزة فى المنطقة، والتى تمنح الاتحاد الأوروبى دورا اقتصاديا بارزا فيها علاوة على الدور السياسى. مع الوضع فى الاعتبار أهمية هذه العلاقات وأثرها فى تحقيق المصالح والأمن القومى الإيرانى.

استخدام اليورانيوم للدفاع عن الديموقراطية

■ محمد إبراهيمى ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/٦

يواجه حلف شمال الأطلنطي - الناتو - فضيحة كبرى خلاصتها الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية إلى غير ذلك من مفاهيم وذلك باستخدام القنابل والصواريخ الحاملة لليورانيوم !!

فى آخر حربين رئيسيين فى العقد الأخير من القرن العشرين وهما حرب الخليج الفارسي الثانية وحرب البلقان (كوسوفو) كانت القوات العسكرية - وأحيانا غير العسكرية - لكل من العراق ويوغسلافيا واقعة تحت قصف عشرات الآلاف من القنابل والصواريخ وقذائف الدفعية. وقد أعلن المسئولون فى بغداد وبلجراد أنه قد تم إستخدام اليورانيوم فى هجمات الحلفاء والناتو إلا أن أحداً لم يصدق كلام أولئك الديكتاتوريين الحاكمين فى كلتا الدولتين الخارجتين على القانون (العراق وصربيا) ولكن لم يصل صدى كلامهما إلى أحد.

إلا أن الموضوع الآن أصبح يشكل نوعاً من الفضيحة الرئيسية فى قلب الناتو وذلك بعد أن أخذت تنتشر آثار الاشعاعات الناتجة عن إنفجار القنابل والصواريخ فى دول الحلف من جانب وإصابة عدد من الأفراد العسكريين من قوات حلف الناتو بالسرطان والأمراض المعدية الأخرى، وهى نفس الأمراض التى أودت بحياة عشرات الآلاف من أطفال العراق ومئات الجنود اليوغسلاف، وعلى هذا فإن استخدام الأسلحة النووية فى القرن العشرين لم يعد مقتصراً فقط على ناجازكى وهيروشيما.

لقد اعترف الناتو بعد شكوى المسئولين الايطاليين وكذلك عدة دول أوروبية أخرى أنه قد تمت الاستفادة من قنابل اليورانيوم فى حرب البلقان. لكن لم يحدث إستخدام موسع لليورانيوم ، فقط تم استخدام اليورانيوم لوقف القنابل والصواريخ.

وبالرغم من هذا الادعاء من جانب حلف الاطلنطى إلا أن هناك أنواعا متعددة من سرطان الدم التى اصابت القوات العاملة فى حلف الاطلنطى التى شاركت فى حرب البلقان تفيد بأن اليورانيوم المستخدم فى الحرب كانت له استخدامات اخرى غير القاء القنابل والصواريخ.

لهذا فإنه مع بداية العام الثانى من القرن الواحد والعشرين لا يزال العالم قلقا من الأسلحة النووية وهى الاسلحة التى يسعى الغرب للتميز بها على عكس إدعاءات الأوساط الغربية والأمريكية من أنه يمكن استخدامها من جانب الجماعات الإرهابية والدول النامية.

لقد شُنت الحرب ضد يوغسلافيا والعراق بحجة الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الانسان والحرية والأمن العالمى وبصفة خاصة الحرب ضد يوغسلافيا التى تعد أول خطوة عسكرية لحلف الناتو بعد تعديل ميثاق الحلف. ففى ظل هذا الميثاق الجديد من حق الحلف من أجل الدفاع عن المبادئ المذكورة أعلاه أن يتجاوز ويدوس بقدمه على الدول المستقلة ذات السيادة.

فهل يستخدم الغرب اليورانيوم للدفاع عن الديمقراطية أم بهدف التقليل من السيادة القومية للدول؟ وهل يحق فقط لعائلات بضعة جنود عسكريين من حلف الناتو أن يرفعوا دعوة جنائية ضد هذاالحلف؟

يجب إعادة النظر في العلاقات مع يوغسلافيا

سيد جواد مطيع ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/١ ■

نجح الإئتلاف الاصلاحي الحاكم في يوغسلافيا في تحقيق ثاني ضربة ضد الحزب الاشتراكي الصربي بزعامة مليسوفيتش وذلك بالفوز بـ ١٧٦ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٥٠ مقعداً. وهذه النتيجة - التي لم تكن مستبعدة - سوف تترك تأثيراً عميقا في السياسات الداخلية والخارجية للإتحاد اليوغسلافي، الأمر الذي سوف يحدث بدوره - مع بداية الألفية الثالثة - تغييراً وتطورا في المكانة الدولية ليوغسلافيا.

إن الاستقلال غير المسبوق من مختلف رؤساء العالم لفوز السيد «كوشتونيستا» في الانتخابات الرئاسية اليوغسلافية يعد دليلا على بداية تغيير النظرة السياسية لدول العالم خاصة الدول الغربية بشأن يوغسلافيا لدرجة أننا قد شاهدنا خلال الأسابيع الأخيرة قيام كبار المسئولين والرؤساء بالدول الغربية بزيارات متعددة إلى بلجراد من جانب، وقيام الرئيس اليوغسلافي بزيارة بعض الدول من جانب آخر.

وفي نفس الإطار قامت هذه الدول بالغاء العقوبات المفروضة ضد يوغسلافيا بل وأخذت تسعى إلى تهيئة السبل لقبول عضوية يوغسلافيا في المنظمات الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد قام رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرسال برقية تهنئة إلى نظيره اليوغسلافي بشأن بسط العلاقات بين إيران ويوغسلافيا.

وإنطلاقا مما سبق فقد بات من الضروري إعادة النظر في سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه يوغسلافيا التي تعد مفتاحا لوسط أوروبا والبلقان.

لقد قامت إيران خلال السنوات الماضية بخفض علاقاتها مع يوغسلافيا إلى مستوى رعاية المصالح بسبب السياسات العنصرية لميلوسوفيتش، كما قامت بقطع العلاقات الاقتصادية معها. لذلك فإن التطورات الاخيرة التي حدثت في يوغسلافيا والتي باتت تأخذ في اعتبارها ضرورة الإهتمام بمطالب الشعب اليوغسلافي الرامية إلى تحقيق حياة سلمية مع سائر القوميات الأخرى وهو مايمهد الطريق لتحقيق العلاقات المطلوبة مع هذه الدول في كافة المجالات.

إن تلطيف وتدعيم العلاقات مع يوغسلافيا يعيد من جديد العلاقات الاقتصادية الطيبة، الأمر الذي يمكن ان يؤدي إلى خلق فرص استثمار متبادلة وربط أكبر للقطاعات الصناعية بين الدولتين.

أيضا من الممكن أن يؤدي ذلك إلى استفادة كل من الدولتين لكونهما محطات ترانزيت دولية، فيوغسلافيا هي البوابة الأوروبية لإيران وإيران هي بوابة آسيا الوسطى ليوغسلافيا، الأمر الذي سوف تنعكس نتائجه مباشرة لصالح الشعبين الإيراني واليوغسلافي.

ما سبق يعني ضرورة أن تتجاوز كل من الدولتين مرحلة جس النبض وإرسال الإشارات والخطوات الإيجابية من جانب، وضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات القديمة بينهما من جانب آخر.



شخصية العدد

عطاء الله مهاجرانى (الوزير المشاكس)

فى شهر مايو من عام ١٩٩٧ ، حقق سيد محمد خاتمى ، انتصارا سياسيا ساحقا على اليمين المحافظ ، من خلال فوزه برئاسة الجمهورية بأغلبية ساحقة ، اذ انتخبه أكثر من ٢٠ مليون إيرانى، مثّل السواد الاعظم منهم الشباب والنساء ، مما اعتبره المراقبون مؤشرا للتغير فى الداخل، وطبقا للدستور الإيرانى، تقدم خاتمى لمجلس الشورى الإسلامى، فى دورته الخامسة - والذى كان يسيطر عليه اليمين المحافظ - بحكومته للحصول على ثقة المجلس فيهم، وقد اشتملت قائمة وزرائه - نزولا على رغبة ناخبيه - على اثنين من رموز التنوير فى إيران، وهما عبد الله نورى وعطاء الله مهاجرانى، اللذان احتفظ لهما بحقيبتى الداخلية والثقافة والإرشاد الإسلامى، وتمكن وقتها من الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامى .

وعلى الرغم من موافقة المجلس على الوزراء، إلا أن عبد الله نورى لم ينج من مخالب المحافظين ، فبعد مرور عام - لم يتسلم خلاله مهام منصبه من مرشد الثورة طبقا للاعراف الإيرانية - تمكن المحافظون من توجيه التهام إليه، وزج به بعد ذلك فى السجن، ومنع من الترشيح لعضوية مجلس الشورى الإسلامى فى دورته السادسة .

أما الثانى، وهو عطاء الله مهاجرانى، فقد تمكن من الامساك بزمام إحدى كبريات الوزارات الإيرانية، وهى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى. فمن هو عطاء الله مهاجرانى، وماهى أبعاد شخصيته السياسية والثقافية، وماهى المناصب التى تقلدها ، والأسباب التى دفعت التيار اليمينى الى ملاحقته ومناصبته العداء ونصب الشراك له وصولا الى الاطاحة به من منصبه فى ديسمبر الماضى حينما أجبر على تقديم استقالته .

ولد عطاء الله مهاجرانى فى مدينة «آراك» بشيراز عام ١٩٥٣ إذ يبلغ من العمر ٤٧ عاما، حصل على درجة الليسانس من جامعة اصفهان عام ١٩٧٧م نال درجة الماجستير فى التاريخ والحضارة الإيرانية من جامعة شيراز، وفى عام ١٩٩٤ منحته جامعة دوشتبن بطاجيكستان الدكتوراة الفخرية، وفى عام ١٩٩٦حصل على درجة الدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية بجامعة

إعداد المعلمين عن بحثه في السيرة الذاتية لسلمان الفارسي. ونستبين مما سبق، انه متخصص في التاريخ وعلى درجة عالية من الثقافة، وله باع في الثقافة الدينية، وقد تأثر بالمفكر المتنور (على شريعتي) .

أما عن سماته الشخصية: فهو هادئ الطباع، يعرف عنه ولعه بقراءة كتب التاريخ، وخاصة الكتب التي تناولت الثورات العالمية، بخلاف ذلك فهو واسع الاطلاع ، له قدراته على المناورة، غير قابل للاستفزاز حتى في ظروف الحرب. كما اشتهر بحرصه الشديد على استخدام مصطلح «التعامل الثقافي» أو «التبادل الثقافي» بين الأمم بدلا من التصادم والنزاع. واسع الأفق يتمتع بحس فني وذوق رفيع، كما ان له حسه المرهف تجاه الفن والأدب بعيدا عن الطباع الايديولوجية القاسية .

أما عن مشواره السياسي، فقد نجح في الانتخابات البرلمانية وأصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى عام ١٩٨٠ عن دائرة شيراز، وكان رئيسا للجنة الإعلام وعضواً بلجنة الدفاع ثم أصبح مديرا للمركز الثقافي الإيراني في باكستان في الفترة الواقعة بين ٨٥-١٩٨٩ ، ثم عمل مساعداً لرئيس الجمهورية السابق هاشمي رفسنجاني للشئون البرلمانية والقانونية منذ عام ١٩٨٩، ثم رئيساً للجنة دعم الشورة الإسلامية الفلسطينية في عام ١٩٩٠. وحصل على عضوية المجلس الأعلى للسياسات عام ١٩٩٢. ثم وكيلا لمركز الدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٤، هذا فضلا عن عضوية مجلس ادارة جامعتي [إعداد المعلمين وطهران].

وفي عام ١٩٩٧ تولى مهاجراني منصب وزير الثقافة والارشاد في حكومة الرئيس محمد خاتمي، والتي تعتبر بمثابة خمس وزارات من حيث اهتمامها بالثقافة والوعظ والارشاد والتربية الدينية والسياحة والاعلام والأوقاف والتراث، وبعد استقالته من الوزارة يشغل حاليا منصب رئيس المركز الدولي للحوار بين الحضارات .

أما على المستوى الاجتماعي، فهو زوج السيدة جميلة كديور الصحفية المثقفة وعضو البرلمان عن دائرة طهران في دورته الحالية، والتي ناضلت في البرلمان من أجل السماح للفتيات بالسفر الى الخارج لاستكمال تعليمهن، مما أثار جدلا واسعا. إذاً فهو صهر رجل الدين الليبرالي حجة الإسلام محسن كديور الذي سجن بعد ان ادين بنشر ثقافة معارضة للاسلام ولتعرضه لنظرية «ولاية الفقيه» والذي كانت زيارته لخرم آباد لمشاركته في مؤتمر شبابي، سببا في اندلاع أعمال العنف .

وعلى الصعيد السياسي، يعد مهاجراني من اقطاب كوادر البناء انصار الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وينتمي للتيار الوسط . وقد اصدر مهاجراني مجلة أسبوعية تحمل اسم (بهمن) يدعو خلالها الى التعددية الحزبية وإطلاق مزيد من الحريات السياسية في إيران .

أما الخصوصية السياسية فلعل سياسة د. مهاجراني إزاء التقرب من الأوساط السياسية قد اضرت به وجاءت على غير المتوقع، فقد كان ترشيحه للوزارة من قبل خامنئي ، كما أنه تطرف في الإحتماء بعباءة رفسنجاني بالدرجة ذاتها التي احتمى بها بعمامة خاتمي، وقد تلقى الهجوم من قبل اليسار المتطرف على انه فرّط في الحريات حفاظا على المنصب ، وهاجمه اليمين على انه ضيع القيم والثوابت الثورية، وفرط في المقدسات إنجرافاً وراء موجة المطالبة بالتغيير، كما اتهمه خصومه لحسه المرهف تجاه الفن والأدب البعيد عن الطباع الأيديولوجية ، مما تسبب في فتح ثغرات كبرى للغزو الثقافي. كذلك كانت دعوته الصريحة للمفاوضات المباشرة مع أمريكا، والتي أطلقها من صحيفة «اطلاعات» عام ١٩٩١ سبباً في توجيه الهجوم عليه، حيث قال : «أنه يريد تطبيعاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح حوار معها».

وقد واجه د. مهاجراني عدة انتقادات خلال فترة توليه الوزارة منها على سبيل المثال لا الحصر:

– التواطؤ مع الأجانب للحصول على دعم برنامجه الى سدة الرئاسة القادمة .

– تدخل الأجانب في صنع القرار الإيراني نتيجة سياسة الانفتاح على الغرب .

– الانقلاب على أفكار الثورة وتحدي ثوابتها النظرية والفكرية والسياسية والثقافية .

– إحداث الفوضى الثقافية والفكرية والأخلاقية في البلاد .

– إحباط مشروع ازدهار الصحافة في إيران .

ومما سبق يتضح ان الاطاحة بمهاجراني من الساحة الثقافية، كانت الأكثر إلحاحا لدى بعض الدوائر المتشددة ، من قبل التيار الديني .

وعلى أية حال، فإن الاطاحة بوزير الثقافة كان بمثابة صفقة سياسية من جانب التيار الديني، حتى لا يُدان مهاجراني قضائيا، على الرغم أن ملفه مازال مفتوحا امام القضاء . وهذا ما يوضح بجلاء أحد جوانب الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار اليميني داخل إيران .

■ **د. مصطفى موسى شرف**

رؤى عربية

٢٢ عاما على الثورة الإسلامية: تقلبات المشهد السياسى ترسم مستقبلا غامضاً

أحمد منيسى

احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الحادى عشر من فبراير (الماضى) بالذكرى الثانية والعشرين لقيام الثورة الإسلامية. وفى هذه المناسبة ألقى الرئيس سيد محمد خاتمى خطابا تمتع بأهمية كبيرة، وتنبع أهمية هذا الخطاب ليس فقط مما جاء فيه، وإنما ايضا فى توقيته، حيث تشهد الساحة السياسية جدلا مكثفاً حول الانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى فى مطلع يونيو القادم.

وفى البداية يمكن القول أن هذا الاحتفال قد جسد استمرار «روح» الثورة، فى وقت يتصاعد فيه الصراع بين التيارين الأساسيين لأيديولوجية النظام، وهما التيار الأصلاحى والتيار المحافظ، وثمة نقاشات نقدية داخل كلا المعسكرين على حدة، فقد شهدت كل المدن الإيرانية تظاهرات ضخمة قدرت المصادر الرسمية المشاركين فيها ببضعة ملايين تأييدا للتنظيم الإسلامى، لكن خطاب خاتمى كان أهم ما فى هذا الاحتفال، حيث تضمن رسائل محددة فى اتجاهات مختلفة، كشفت الكثير من اوجه الغموض حول توجهات المعسكر الاصلاحى بشأن ما يثار بصدد الاعتدال والانغلاق فى الساحة السياسية، حيث شدد خاتمى على الثوابت الثورية فى الاستقلال والحرية والتقدم تحت مظلة النظام الجمهورى الإسلامى، وفى المقابل شن حملة عنيفة ضد النظام الشاهنشاهى الذى اطاحت به الثورة عام ١٩٧٩، وقال إنه كان نظاما ديكتاتوريا جعل إيران رهينة فى أيدى الدول الأجنبية. وقد تميز الخطاب بمزيج من التفاؤل إذ تحدث عن الاستمرار فى نهج ترسيخ الحكم الشعبى الدينى فى إيران كى يصبح «أمثولة» مؤكدا على أن إيران تواصل خروجها من مرحلة الركود الاقتصادى وتمضى نحو التقدم والازدهار، لكنه حذر من اخطار تهدد الثورة منتقدا قوى اصلاحية ومحافظة، ورأى خاتمى ان الحملة على التدين والتشكيك فى الثورة ومكتسباتها ومحاولة إبعاد الدين عن الحياة العامة والتعرض لشخصية الإمام الخمينى هى أخطار تهدد الثورة. أما انتقاده للمحافظين فتمثل فى التحذير من مصادرة الثورة لمصلحة فريق دون آخر، وأكد خاتمى على أن الشعب قد أصبح فى ظل الثورة مقياسا لكل شئ، وهو الذى يقرر عبر الانتخابات مصير الادارة السياسية.

وهكذا، فقد أكد خطاب خاتمى على الرؤية الوسطية للحركة الاصلاحية، وهى رؤيته الخاصة التى تجذب القطاع العريض من هذه الحركة، وفى الوقت نفسه لها انصارها داخل معسكر المحافظين.

تحولات وتغيرات:

والواقع أن الذكرى الثانية والعشرين للثورة تأتى فى سياق تحولات وتغيرات كبيرة طالت السياسة الايرانية على الصعيدين الداخلى والخارجى خلال العقد الاخير، خاصة خلال الفترة التى تولى فيها خاتمى مقاليد السلطة بعد فوزه فى انتخابات الرئاسة التى اجريت فى مايو ١٩٩٧ على منافسه على اكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الاسلامى (البرلمان) فى ذلك الوقت.

فعلى الصعيد الداخلى، أصبح هناك تنام واضح لقوى اجتماعية جديدة من الأجيال التى ولدت فى اعقاب الثورة وأولئك الذين كانوا فى سنوات أعمارهم الأولى عند اندلاعها عام ١٩٧٩، وتتمثل هذه القوى بشكل رئيسى فى الشباب والمرأة، وهذه القوى لها اجندة مختلفة، وقد عبرت عن مطالبها من خلال مشاركتها الكثيفة فى الانتخابات الرئاسية التى جاءت بخاتمى الى قمة السلطة. ومن ناحية أخرى أصبح هناك تنام ملموس فى دور الصحافة، حيث بدأ هذا الدور يتصاعد ويتسع ليعبر بشكل اكبر عن مختلف التوجهات التى تموج بها الساحة السياسية. وقد جاء هذا التنامى كمؤشر وفى الوقت نفسه كنتيجة لتزايد مساحة الاعتدال، وهو ما عبرت عنه بشكل واضح الانتخابات الاخيرة لمجلس الشورى والتى اكتسحها التيار الاصلاحى.

وعلى الرغم من ضآلة حصيلة ما أنجزه خاتمى خلال سنوات وجوده فى منصب الرئاسة قياسا إلى برنامجه الطموح الذى جاء به إلى هذا المنصب، إلا أن هذه الفترة كانت مرحلة تحول كبيرة، وهو التحول الذى بدأت ارهاصاته الأولى فى عهد الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى.

فقد نجح فى تسويق مفهوم الاصلاح، الذى أصبح مقبولا من الجميع من حيث المبدأ، لكن الخلاف الآن حول حدود وهوية هذا

الاصلاح، فالمرشد نفسه يقول أن هناك نوعين من الاصلاحات: اصلاحات على الخط الامريكي وهي مرفوضة بالطبع، وهذا هو الموقف نفسه الذي يتبناه خاتمي والقطاع العريض في تكتل الاصلاح، وإصلاحات على أسس إسلامية ، ومعنى ذلك أن النظام السياسي الإيراني يشهد تطورات من مرحلة إلى أخرى، وأنه لم يعد يتمترس خلق حدود أيديولوجية ضيقة، ولكن المهم حقيقة ان يحدد المعتدلون اجندتهم الاصلاحية بشكل قاطع. وعلى الصعيد الخارجي، استطاعت إيران خلال العقد الأخير أن تبلور توجهات جديدة لإعادة اندماجها مرة أخرى في النظام الدولي بعيدا عن الأسس الأيديولوجية الثورية، التي لازمت السياسة الخارجية الإيرانية خلال العشر سنوات الأولى للثورة. وكان أهم تطور حدث في هذا السياق هو ما طرحه خاتمي حول حوار الحضارات، فحدث تنام واضح في الدائرة الآسيوية للسياسة الخارجية الايرانية (مع روسيا واليابان بشكل خاص) وحظت العلاقات الاقليمية لإيران خطوات كبيرة إلى الأمام برغم ان قضية الجزر الاماراتية لم تحسم بعد. وقد تزامن مع ذلك حدوث تطور ملموس في علاقات إيران الأوروبية خاصة مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من استمرار السياسة الأمريكية التقييدية تجاه إيران إلا أن هذه السياسة قد شهدت تطورات ملموسة عقب مبادرة واشنطن بتخفيف الحصار المفروض على طهران. والتي جاءت بعد الانتخابات الاخيرة لمجلس الشورى في فبراير الماضي. وعلى أي الأحوال فإن الموقف الأمريكي تجاه إيران لا يفسر وفقا لانفتاح أو انغلاق النظام السياسي الإيراني، وإنما هو مرتبط بصراع المصالح بين البلدين في منطقة الخليج العربي.

بيد أن هذه التطورات التي لحقت بالسياسة الإيرانية لم تهدأ من حدة التنافس التقليدي بين المحافظين والمعتدلين، بل إنها في الحقيقة أشعلته أكثر من مرة بشكل بدا معه النظام السياسي ينجرف في أتون حرب اهلية حقيقية.

أزمة الاصلاحيين:

وعلى الرغم من أن هذه التطورات تعطي مؤشراً إلى تنامي مساحة الاعتدال، إلا أنها تكشف من ناحية أخرى العديد من العقبات التي تواجه التيار الاصلاحي، حيث ان المزيد من التوجهات الاصلاحية يعني بالتالي المزيد من المعارك مع التيار المحافظ. ولكن من المهم التأكيد في هذا الاطار على ان التيار الاصلاحي يطرح توجهات مختلفة، حيث انه يضم تحت عباءته العديد من التيارات السياسية التي يطرح بعضها تفسيرا اكثر انفتاحا من تلك الرؤية التقليدية التي يدافع عنها التيار المحافظ، لكن البعض الآخر يتبنى وجهة نظر أكثر راديكالية حيث لا يقنع بالاصلاح على مبادئ الثورة على غرار النهج الذي يتبناه خاتمي وأقره المرشد، وإنما يطالب بإصلاحات قد تدفع النظام السياسي الى التخلي نهائيا عن ايديولوجيته الاسلامية.

ومن هنا فإن الحركة الاصلاحية تعاني حالة انقسام واضحة، وقد تبدت هذه الحالة بشكل واضح خلال فترة حكم خاتمي، فالذين كانوا صفاً واحدا خلف خاتمي في معركة الرئاسة عام ١٩٩٧، ظهر فريق منهم غير راض الآن عما حققه خاتمي من اصلاح، وهذا الفريق طرح ما عرف بخطة تجاوز خاتمي لايجاد مرشح بديل للحركة الاصلاحية قادر على تحقيق اصلاحات اكثر جرأة. لكن هذه الحالة تبدو منضبطة، حيث يدرك الفريق الأكثر راديكالية داخل تكتل الاصلاح أنه لا يمكن له أن يعمل بشكل شرعي إلا من خلال عباءة خاتمي، الذي يبدو وكأنه رمانة الميزان في النظام السياسي برمته، وهو في الوقت نفسه خيار مر لأولئك المتطرفين في معسكره ومعسكر المحافظين على حد سواء.

وإذا كان مشروع خاتمي قد واجه عقبات كبيرة، فإن ذلك لم يمنع من تحقيق انجازات ملموسة، حيث استطاع خاتمي أن يصدر معركته مع المحافظين إلى المجتمع، مما أدى الى تصاعد وزن الشعب في اللعبة السياسية.

مأزق المحافظين:

ومما لا شك فيه أن تزايد مساحة الاعتدال والاصلاح يضع المحافظين، رغم أنهم كانوا القوة الرئيسية، في الساحة السياسية حتى مطلع التسعينيات، حينما اكتسحوا الانتخابات الرابعة لمجلس الشورى التي اجريت في العام ١٩٩٢، والسبب في هذا المأزق أنهم قد اعتمدوا على الاستقواء بالحكم والمؤسسات والمراجع العلمية وتجاهلوا حركة التطور المجتمعي، التي افرزت فئات اجتماعية جديدة لها اجندة مختلفة، فبدأت أسسهم في التآكل، وبدأت الفجوة بينهم وبين المجتمع في الاتساع، والمشكلة الأكبر التي واجهت المحافظين، هي حينما جاء خاتمي إلى السلطة حيث كان المشروع الاصلاحي جذابا في الوقت الذي ظل فيه خطاب المحافظين على حاله دون تغيير.

على صعيد آخر، فإن الحوزات العلمية التي كانت تمثل معينا لا ينضب لدعم المحافظين قد طالها هي الأخرى «فيروس» الاصلاح، حيث تنامى بداخلها اتجاه اصلاحي يدعم خاتمي.

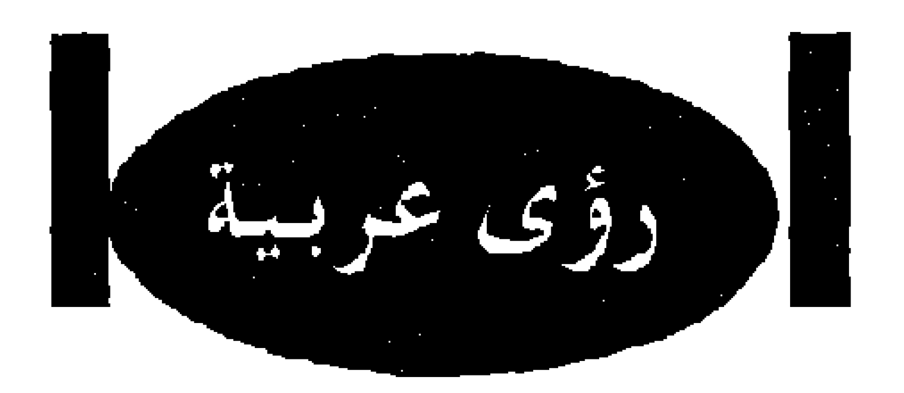
قد أدى هذا المأزق الى حدوث فرز داخل معسكر المحافظين، حيث ظهر اتجاه جديد يدعو إلى التأقلم مع الواقع الجديد الذي خلقه الاصلاحيون، والذي وجد المحافظون أنفسهم فيه بمعزل عن الشعب. ويتمركز هذا الاتجاه حول حزب الاعتدال والتجديد الديني الذي أعلن عن ولادته في منتصف فبراير الماضي.

مستقبل غامض:

في إطار هذه التفاعلات المكثفة التي تشهدها الساحة السياسية الإيرانية يبدو مستقبل النظام السياسي وهو يلفه الكثير من الغموض.

وعلى الرغم من أن حقائق الواقع تؤكد أن هناك فرصا كبيرة لنجاح المشروع الاصلاحي، فإن استقرار مسيرة النظام السياسي سوف تظل مرتبطة بعدم انفلات هذا المشروع، بعبارة أخرى، فإن التأكيد على الرؤية الوسطية للاصلاح والتي يتفق معها المرشد نفسه سوف تضمن تطورا طبيعيا لهذه المسيرة، بيد أن انفلات هذا المشروع سوف يفتح الباب لمغامرات كثيرة قد تؤدي الى وقوع النظام السياسي في براثن الاستبداد الديني.

من ناحية ثانية يبدو من المؤكد أن الخريطة السياسية سوف يطولها المزيد من الفرز في المستقبل القريب، حيث ان تكتل الاصلاح سوف يشهد المزيد من الانقسام بحيث ينفصل عنه أولئك المتطرفون، وحينها سوف يكون من المتصور نشأة تكتل جديد للاصلاح يضم اصحاب الرؤية الوسطية من المعتدلين والمحافظين وسوف يكون هذا التكتل القاعدة الأساسية للنظام السياسي الذي سوف يواصل مسيرة الانفتاح ولكن على مبادئ الثورة.



خصوصية صنع القرار السياسى الإيرانى

د. باكينام الشرقاوى

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أضف الثورة الإيرانية طابعا اسلاميا ثوريا للدولة الإيرانية، أعطاها خصوصية ملحوظة مازالت وستظل تؤثر لفترة ليست بالقصيرة على عملية صنع القرار الإيرانية. فبداية، لابد من الاعتراف بخصوصية تلك الدولة، وهى الخصوصية النابعة ليس من الإبعاد والقهر - كما يرد فى الكثير من الكتابات الغربية - بل من الارتباط اللصيق بالشريعة الإسلامية.

تقدم خبرة إيران ما بعد الثورة مع الحكم الإسلامى مفتاحا هاما لما تستطيع الدولة الإسلامية عمله بمجرد الوصول للسلطة، فهى النموذج المعاصر «للثيوقراطية» فسواء كان المحلل مدافعاً أو مهاجما فذلك انطلاقا من كونها نموذج للحكومة الإسلامية، حيث تظهر أزمة السلطة والقوة دوما فى النظم ما بعد الثورية، فالمشكلة تتضاعف أمام اسلامية أسستها حركة جماهيرية، وغالبا ما تواجه تناقضات موروثة تقود الى أزمات اقتصادية وسياسية. فوفق التحليلات الغربية يسهل على الحركات الإسلامية تعبئة الجماهير ولكن يصعب عليها مأسسة أفكارها وممارسة السلطة فى شكلها المؤسسى، إلا أن الخبرة الإيرانية ما بعد الثورة قدمت نموذجا مؤسسا فريدا يعكس فكرا ايديولوجيا إسلاميا محوره الفقيه وولايته .

ارتبطت الدولة الإيرانية الإسلامية فى نشأتها وقيامها بأيديولوجية ثورية - احتل فيها فكر الخومينى محورا رئيسيا - فلقد اكتسبت مؤسسات النظام الإيرانى طابعا مميزا خاصا، حيث كان تعديل النظام لطبيعته الهيكلية ومنظوره الوظيفى للأفرع الثلاثة للحكومة ليتمشى مع الخطوط الإسلامية أو ما يسمى بالأسلمة الأيديولوجية السياسية التى محورها وأساسها مبدأ ولاية الفقيه. بعبارة أخرى تميز النظام السياسى الإيرانى بمأسسته لمفهوم ولاية الفقيه (المادة ٥) وهو المبدأ الذى يرى البعض اهتزازه بعد وفاة الخومينى، إلا أننا إذا فسرنا هذا المفهوم تفسيرا واسعا وواقعيا نجده لا ينحصر فى اضطلاع الفقيه بمهام قيادة الدولة والمجتمع فى أعلى سلطاته الرسمية من خلال منصب الزعيم أو مرشد الثورة الإسلامية، بل الأهم هو قيام الفقهاء على كافة المستويات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية بهذه المهمة بشكل أفضل وأكثر فعالية. وبذلك ففى التطبيق بزغ دور كبير الفقهاء وهو دور له ما يبرره فى سياق الأيديولوجية السياسية الحاكمة، حيث أنهم يختصون بتفسير القرآن والحديث وبالتالى من المفيد تواجدهم بقوة فى جميع الأفرع الحكومية .

* يعكس نظام صنع القرار الإيرانى هيكلا للقوة غير مركزى فليس هناك زعيم مهيمن بشكل مطلق. فإنقسام هيكل القوة - خاصة بعد وفاة الخومينى - بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة المرشد جعل من صنع القرار الإيرانى ساحة لبناء الإجماع والجدل والمفاوضات والمساومات والتبادلات لها تكلفتها وآثارها على تشكيل سياسة ثابتة مستقرة. وتأسيس نظام متعدد الأقطاب لصنع القرار جعل من سياسة الحكومة محصلة للتفاعل بين قوى مختلفة ولتوازن القوة فيما بينها. فظهرت عدة كيانات ثورية موازية لأداء الوظائف العادية للأجهزة الحكومية الموروثة عن النظام السابق واستمرت بدرجة أو بأخرى، وأبرز أمثلة هذه التنظيمات الحرس الثورى. ولذا غالبا ما يتم التوصل الى القرارات فى سياق من الحلول الوسط ويتم مراجعتها بشكل دورى ، خاصة فى نطاق السياسة الخارجية . وفى ظل هذا الانقسام من الصعب فرض خط واحد، بل تكلفة ذلك قد تكون عالية بالمقارنة بتماسك النظام .

* وتبدو معالم الثنائية واضحة داخل الهياكل المؤسسية للنظام الإيرانى ذاته، فهناك مرشد للثورة يقابله (وإن لم يوازنه بشكل كامل) رئيس الجمهورية بشكل يجعل من الأول ممثلا لقمة الدولة الإيرانية بأكملها ومن الأخير رئيسا بشكل كامل) رئيس للجمهورية بشكل يجعل من الأول ممثلا لقمة الدولة الإيرانية بأكملها ومن الأخير رئيسا للسلطة التنفيذية الإيرانية، وعلى مستوى السلطة التشريعية يوجد مجلس الشورى الإسلامى المنتخب يواجهه - أو بمعنى ادق يراقبه - كل من مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة يسيطر المرشد على عملية تعيين أفراده .

لقد أضفت ثنائية هيكل صنع القرار فى النظام الإيرانى ازدواجية على مستوى علاقة أفراد النخبة كرموز للمؤسسات السياسية التى يترأسونها، وبين تلك المؤسسات وبعضها البعض بحيث أصبح خلق مؤسسات موازية لأخرى قديمة

ومتواجدة وتمارس عملها بمثابة أداة فى يد أعضاء النخبة لحسم المعارك الدائرة فيما بينهم .

* بين الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى علاقة تفاعلية من نوع خاص. يعد المجلس أحد ساحات الصراع بين مختلف القوى والجماعات والمعسكرات السياسية التى لها نصيب فى السلطة الحكومية. لقد اعطى الدستور للمجلس مجموعة من السلطات بخلاف الوظيفة التشريعية إلا أنها سلطات محدودة أمام السلطات الأعلى للمؤسسات التنفيذية الحكومية. فى محاولة لمنع المواجهات التى على الساحة الفقهية الإسلامية من أن تنتقل الى خارج الهيكل الحكومى الذى يسيطر عليه، كان الخومينى قد اختار أغلبية فقهاء مجلس صيانة الدستور من بين ممثلى الاتجاه المحافظ . وكان ذلك إيذانا ببدء احتلال مجلس صيانة الدستور لموقع المدافع عن مصالح الطبقات الداعمة له والتى تضم تجار البازار ورجال الصناعة وأصحاب الأملاك فنشأ خلاف واسع حول المسائل الاقتصادية بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور ينتهى دوما برفض مشاريع القوانين التى مررها المجلس على أساس انها غير إسلامية. وبالرغم من قيام الخومينى بتأسيس مبدأ الأحكام الثانوية الذى على أساسه يستطيع المجلس ان يعلن أنه مرر المشروع تحت ظروف الضرورة - أى يمكن التخلى عن مبدأ التوافق مع الأحكام الأولية عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على المجتمع الإسلامى ، وذلك بمثابة رسالة الى مجلس صيانة الدستور لمراعاة مقتضيات الضرورة، الا ان مثل هذا الإجراء لم يحسم الصراع المستمر بين المجلس ومجلس صيانة الدستور حتى أنه أنشئ مجلس تشخيص المصلحة ليكون حكما في حالة نشوب مثل هذه الاختلافات ، والتى غالبا ما تنشب. بل ولم يستطع أيضا مجلس تشخيص المصلحة حسم الصراعات القطاعية. لقد توسع دور مجمع تشخيص المصلحة خارج اطار القوانين المنشئة له بل وانتهكها فى بعض الأحيان حيث قام بتمرير قوانين بدون الاستناد الى طلب من المجلس أو مجلس صيانة الدستور .

* لقد حرم الدستور ذاته مجلس الشورى الإسلامى من ان يلعب دوره من خلال القيود العديدة التى أضعفت من قوته التشريعية، من أهمها ترك تنظيم الانتخابات البرلمانية للمؤسسات التشريعية الأخرى (مادة ٦٢) التى من أهمها مجلس صيانة الدستور الذى يشترط موافقته على المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات سواء رئاسية أو برلمانية - (فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى عام ١٩٩٧ تمت الموافقة على أربعة مرشحين من بين ٢٣٨ تقدموا بالترشيح). بداية تم وضع مجموعة من الشروط تضمن عدم انتخاب الاشخاص غير المرغوب فيهم أو حتى مجرد ترشيحهم، ولقد تمت صياغة الشروط فى عبارات فضفاضة من قبيل لا يجب أن يكون ولاء المرشح للجمهورية الإسلامية محل شك مما سمح بسهولة اقصاء أى من المرشحين، وهو الأمر الذى يعد انتقاصا من درجة ديموقراطية النظام إلا أنه ضمن قدرا من الانسجام بين أعضاء النخبة الحاكمة سمح بتماسك النظام وقوته .

وترجع العديد من التحليلات غياب صراع هيكلى رئيسى وأساسى على مستوى القيادة ليس الى التوازن المؤسسى بل الى السمات الشخصية لحائزى هذه المناصب، ومن ثم ترى امكانية خلخلة التوازن الحالى واندلاع صراع أكثر انفتاحا، وهو الأمر الذى من الصعب توقعه، أو على الأقل لا يجب الاستهانة بتوازن القوة الدقيق الذى لا يعطى الغلبة الواضحة لطرف دون الآخر والأهم الخلفية المشتركة التى تجمع أفراد هذه النخبة. وهو توازن يميل بعض الشئ فى أوقات الأزمات الى صالح المرشد خامنئى حيث أنه يمتلك الكثير من الصلاحيات الدستورية التى تفوق صلاحيات رئيس الجمهورية، كما أنه يحوز السيطرة على الجيش والحرس الثورى وأجهزة الأمن بالإضافة الى سلطة قضائية محافظة مما يحد من حركة رئيس الجمهورية عند اللزوم أو عندما يرى المرشد ضرورة ذلك. كما أنه على مستوى السلطة التشريعية تتضاءل سلطات مجلس الشورى الإسلامى أمام كل من مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة اللذين يدينان بالولاء المرشد بالأساس. الا أنه فى المقابل لا يستطيع الجناح المحافظ بزعامة المرشد أن يتمادى في استخدام أدوات السيطرة التى يمتلكها بالنظر الى التطور السياسى الداخلى الذى تشهده إيران حاليا والذى أعاد الشارع الإيرانى الى معادلات توازن القوة وفيه تميل قطاعات هامة الى كفة خاتمى ومعسكره الإصلاحى .

فلا يجب إغفال فاعل جديد دخل لعبة توازنات القوة السياسية فى إيران وهو المجتمع المدنى الذى استطاع فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة أن يجيب بشكل مستقل ويحول الانتخابات لأداة تعبر عن إرادته، حيث أدرك أبعاد قوته وأعطى الدليل على نضجه السياسى، فهو الذى خلق مساحة الحرية التى تحرك عليها خاتمى من البداية .

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن خاتمى استطاع كسب تأييد كل من المثقفين- بسبب سياسته اثناء توليه وزارة الارشاد الإسلامى والتى قامت على احترام التعددية الثقافية قبل اقالته - فضلا عن النساء والشباب مع العلم أن ٦٥٪ من الشعب الإيرانى هم تحت سن ٢٤ عاماً. وبتخفيض سن الانتخاب الى ١٦ سنة يمكن تخيل ما يتمتع به الرئيس الجديد من ثقل بالشارع الإيرانى وبالتالى من أدوات جديدة للقوة . كما امتد تأييد الشباب له ليشمل أولئك المنخرطين فى الحرس الثورى والباسيج الذين لم يتوانوا عن إعلان ذلك بالرغم من موقف مرءوسيهم. كما ظهرت المرأة كقوة سياسية حقيقية في الانتخابات الأخيرة، ومن الملاحظ أن جميع من إختار خاتمى استند الى النظر إليه كمناصر للتغيير .

لقد صارت مسألة التعددية وتأسيس مؤسسات المجتمع المدنى حديث الساعة في الأوساط الفكرية الإيرانية . وكانت هذه الديناميكية الحالية في إيران وراء وصول خاتمى للسلطة .

وفى نفس الوقت يمنع الانقسام النخبوى بزوغ مركز واحد للسلطة، كما يقلل من قدرة الدولة على الفعل المستقل فى مواجهة المجتمع المدنى، حيث أنها أثناء بحثها عن السيطرة

السياسية، تسعى أجنحة النخبة المختلفة للحصول على الدعم من الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة التى فى المقابل تفرض طلباتها على أعضاء النخبة. وإذا ما دام هذا الانقسام يصبح لهذه المطالب بالتدريج أبعاد مؤسسية وقد تقود الى سياسات تعددية والى مجتمع مدنى قوى وإلغاء التفرقة الحادة ما بين الدولة والمجتمع ككيانات مضادة مما يسمح بمناخ انفتاحى أكثر كثافة. لكن في المقابل، هذا لا يمنع من الحديث عن الغموض الذى قد يثيره مثل هذا الانقسام والتعدد خاصة على مستوى تفسير القوانين وعلى مستوى التنفيذ وهو التفسير الذى قد يتباين بحسب القطاع النخبوى المسئول عن التطبيق مما يخلق الخلط وعدم الأمن لدى الجماعات الاجتماعية المختلفة المخاطبين بهذه القوانين، فى حين أنه على مستوى صنع السياسة، فإن الانقسام النخبوى قد يلعب دورا سلبيا فى صياغة سياسة أكثر تماسكا واستمرارية .

كما لا تتعلق الازدواجية التى تميز الحياة السياسية الإيرانية بالمؤسسات فقط بل تقدم لنا نماذج على صعيد الموقف الأيديولوجي للفرد عضو النخبة السياسية ذاته. ومن أبرز الأمثلة التى كثيرا ما تساق، التحولات الطارئة على تصنيف شخصية سياسية محورية مثل رفسنجانى العنصر القائد للأيديولوجية البراجماتية، حيث كان زعيما للجناح الشعبوى حتى ١٩٨٦ تقريبا، بل وفى نفس الوقت لا يمكن إغفال الاعتقاد السائد بأن رفسنجانى حارس وحامى مصالح البازار بل إن بعض التحليلات ترجع بزوغ نجمه وصعوده الى السلطة فى مقابل إقصاء بنى صدر الى هذا الانتماء خاصة وأن الأخير حاول تطبيق برنامج اقتصادى أكثر راديكالية بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. وبشكل عام، تثور الأسئلة عند الحديث عن اشكالية التصنيف الأيديولوجى لأفراد النخبة الإيرانية، فعلى أى أساس يتم تصنيف أى عضو من أعضاء النخبة كمعتدل أو كمحافظ ؟

لعل الخلط الذى يصيب محلل الشئون الإيرانية ينبع من عدم الفصل بين مكامن التمايز وحدود الأرضية المشتركة التى تجمع أطراف النخبة السياسية الإيرانية. ولذا فمن الأهمية بمكان رصد وتحليل هذه الأرضية المشتركة التى تعبر وتكمن وراء علاقة الشد والجذب، وليس الصراع المستمر بين التيارين الرئيسيين، التى يعتبر الكثيرون أن خاتمى وخامنئى يمثلانها وتنعكس فى مواقف وتصريحات عدة من الطرفين. ومازال حائز منصبى الرئيس والمرشد من الفقهاء وهو ماعبر عنه خامنئى فى خطاب إعلانه خاتمى رئيسا حيث قال «الآن ، مرة أخرى توضع المسئولية الضخمة لرئاسة السلطة التنفيذية على أكتاف فقيه ثورى وذى خبرة، رجل آداب وثقافة تدرب فى الحوزة، ذلك بالإضافة الى موقفه المعلن الملتزم من نظرية ولاية الفقيه. كما أنه كثيرا ما يضطر خاتمى لنهج سياسة التوفيق مع خامنئى. ولقد أعلن خاتمى أنه سيستمر فى إتباع طريق الخومينى «وسنصابر على ذلك». ولعل الصراع النخبوى في مرحلة خاتمي تمحور بين المحافظين والمعتدلين وتركز على الأبعاد الثقافية والسياسية للتنمية وإن كان الجدل على المستوى الاقتصادى مستمر ولكن في التفاصيل وأساليب العمل وليس في التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية كما كان من قبل .

قد يختفى التداخل والغموض بتصنيف التوجهات الأيديولوجية للتنظيمات السياسية شبه الحزبية والتيارات السياسية ورائها إذا ما تم ربط الموقف الأيديولوجي بالقضية مثار الجدل وليس إطلاق التصنيف الفكرى على عمومه، بمعنى أنه لابد من الفصل ما بين القضايا الاقتصادية – الاجتماعية والقضايا السياسية – الثقافية. ففى السياق الإيرانى يختص التمييز ما بين اليسار واليمين بالنوعية الأولى من القضايا، فالتيار اليمينى يؤيد توسيع دور القطاع الخاص فى حين يدافع اليساريون عن أهمية دور الدولة ومزيد من عدالة توزيع الدخل. أما التمييز ما بين التيار المحافظ والتيار المعتدل الإصلاحى فينصب على المسائل السياسية والثقافية، فالمحافظون يؤمنون بعدم إطلاق الحريات السياسية والثقافية، في الوقت الذى يدعو فيه اليمين لمزيد من الانفتاح السياسى والثقافى. ولايشترط أن يرتبط اليمين بالاعتدال بل قد يظهر على العكس تنظيم يسارى إصلاحى. ومن ثم لا تناسب منظومة القيم الليبرالية الغربية، التى تربط بين السوق الحر، والحريات المدنية والسياسية، الواقع الإيرانى بحيث تتداخل المواقف الأيديولوجية بالنظر للقضية محل البحث.

ومن ثم فمع تعدد التيارات الإصلاحية إلا أنه ليس مؤشرا لتغيير النظام بقدر ماهو تغيير فى النظام. والدليل على ذلك ماسبقت الإشارة إليه من تمسك والتزام معظم أجنحة النخبة الإيرانية السياسية وخاصة الحاكمة منها بنظرية ولاية الفقيه. ومن أبرز الأدلة على ذلك ما أعلنه الرئيس خاتمى موجها خطابه للغرب فى أول تعليق له عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى انتصر فيها تيار الإصلاح من أن انتصار الاصلاحيين فى الانتخابات الأخيرة لا يعنى تخلى إيران عن مبادئها الثورية «فإن الإصلاح يأتى من داخل روح الثورة ولا يعنى بأى حال من الأحوال التخلى عن مبادئها».

ومن ثم فالمشكلة التى تواجه إيران ليس تواجد قطاعات مختلفة داخل النخبة الإيرانية بقدر ما هى وجود عدة مراكز لصنع القرار. وبينما يحتاج حسم النوع الأول من التعدد الى الانتخابات، فإن النوع الثانى يحتاج لتعديل دستورى لتفادى هذا التعدد لمراكز صنع القرار، وهو التعديل الذى لا تظهر حاجة ملحة له فى السياق الإيرانى الحالى بسبب ما يعكسه الدستور من توافق مع نظرية ولاية الفقيه التى مازالت تمثل حجر أساس النظام السياسي الإيراني. ان لكل من مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة والسلطة التنفيذية ومرشد الثورة ومجلس الخبراء وشبكة أئمة الجمع، لكل ذلك، شبكات تفاعل ومصالح خاصة بها تبطئ ولاشك من رسم وتنفيذ سياسات الدولة ولكنها لا تهدد تماسك النظام .

رؤى عربية

التعـــاون النووى بين روســيـا وإيران

أحمد إبراهيم محمود

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

شهدت علاقات التعاون الروسية ـ الإيرانية قدرا عاليا من قوة الدفع منذ بداية العام الحالى، وذلك مع الزيارة التى قام بها وزير الدفاع الروسى المارشال ايجور سيرجييف للعاصمة الإيرانية، حيث جرى خلال هذه الزيارة التباحث بشأن إعادة تنشيط علاقات التعاون العسكرى والتسليحى فى مختلف المجالات، ومن بينها التعاون النووى، كما تكتسب هذه الزيارة أهمية كبرى من كونها جاءت عقب قيام موسكو فى منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٠ بإلغاء اتفاقية وقعتها روسيا مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، تقضى بمنع بيع موسكو لطهران أى أسلحة غير تقليدية، وهو ما كان يفتح الباب أمام التعاون بين روسيا وإيران فى مجالات تطوير الصواريخ الباليستية والطاقة النووية .وقد تسبب هذا الإجراء الروسى فى إثارة غضب الإدارة الأمريكية التى هددت بأن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يمكن أن تتأثر من جراء القرار الروسى. وقد وضعت زيارة سرجييف الخطوط العريضة لتعاون عسكرى وتسليحى واسع النطاق بين روسيا وإيران، ولكن من المنتظر أن يترجم هذا التفاهم إلى اتفاقيات عسكرية أثناء زيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى إلى العاصمة الروسية فى أوائل الربيع القادم .وقد استحوذ التعاون النووى بين روسيا وإيران على أهمية كبرى فى وسائل الإعلام الغربية، وذلك لأن إلغاء الاتفاقية الروسية ـ الأمريكية المذكورة كان يعنى منطقيا فتح الباب أمام استئناف التعاون النووى بين الجانبين الروسى والإيرانى.

دوافع التعاون العسكرى الروسى ـ الإيرانى

يندرج التعاون النووى بين روسيا وإيران فى إطار برامج متكاملة للتعاون العسكرى بين الجانبين .فمنذ نهاية الثمانينات، باتت إيران تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة التى تعرضت للدمار أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية .وقد وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية فى مختلف الأفرع البرية والجوية والبحرية فى أواخر الثمانينات، ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية من روسيا الاتحادية إلى حوالى ١٠ مليارات دولار أمريكى، واشتملت هذه المشتريات على دبابات قتال رئيسية متطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية، كما اشتملت هذه الصفقة على التعاون بين الجانبين الروسى والإيرانى فى المجال النووى.

وواقع الأمر، إن هذا التعاون ينطلق من دوافع مختلفة خاصة بكل طرف من الطرفين، ولكن بالرغم من اختلاف هذه الدوافع بين كل من إيران وروسيا الاتحادية، فإن النتيجة تصب فى النهاية فى اتجاه تعزيز علاقات التعاون بينهما .فعلى الجانب الروسى، يمثل تعزيز العلاقات العسكرية والنووية مع إيران جزءا أساسيا من توجهات السياسة الخارجية الروسية الراهنة، من اجل الحصول على العوائد المالية الضخمة من وراء تنفيذ صفقات السلاح الروسية إلى إيران، وكذلك من اجل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادى فى مختلف المجالات بصفة عامة، وفى المجال النفطى بصفة خاصة .أما من المنظور السياسى، فقد بات واضحا أن السياسة الخارجية الروسية تسعى فى الوقت الحالى إلى استعادة العديد من مواقع النفوذ القديمة التى كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتى السابق، وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط، ويرمى هذا التوجه إلى تمكين روسيا من امتلاك مكانة اكبر على الساحة الدولية، علاوة على أن هذا التوجه الروسى يمثل فى أحد أهم جوانبه تعبيرا عن الإحباط من ضآلة حجم المساعدات الاقتصادية

الأمريكية والغربية المقدمة إلى روسيا طيلة السنوات الخمس الماضية .أضف إلى ذلك، أن كثيرا من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو انعكاسا للإحباط الروسى الشديد من الموقف الأمريكي من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، حيث تظهر إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش إصرارا قويا على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج، رغم ما يمثله ذلك من انتهاكٌ لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية ـ السوفيتية لعام ١٩٧٢، كما أن إدارة بوش ترفض الاستماع إلى التحليلات العديدة التى تتخوف من إمكانية أن يؤدى هذا البرنامج الدفاعى الصاروخي الأمريكي إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمى .وترفض روسيا من جانبها أى حلول وسط بشأن هذه المسألة، حيث أن بعض المسئولين الأمريكيين يدعون إلى تعديل معاهدة ١٩٧٢، حتى يمكن للولايات المتحدة استكمال هذا البرنامج، في حين إن روسيا الاتحادية أكدت مرارا رفضها إدخال أى تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ، وتطرح بدلا من ذلك مبادرة لإنشاء نظام عالمي للسيطرة على الانتشار الصاروخي وتكنولوجيا الصواريخ، إلا أن الإدارتين الأمريكيتين السابقة والحالية رفضتا هذا الاقتراح الروسي.

ولذلك، تبدى السياسة الخارجية الروسية قدرا عاليا من الإحباط تجاه الموقف الأمريكى فى هذه المسألة، وبات التخطيط العسكرى الروسى يولى فى الفترة الراهنة أهمية كبرى للتهديد الناجم عن إمكانية تطوير وإنتاج ونشر برنامج الدفاع الصاروخي المحدود من جانب الولايات المتحدة .وليس هناك من شك فى أن قيام الحكومة الروسية بإلغاء اتفاقية كانت قد وقعتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، لمنع بيع موسكو لطهران أى أسلحة غير تقليدية، يعتبر انعكاسا للإحباط الروسى من الموقف الأمريكى من مسألة الدفاع المضاد للصواريخ.

أما على الجانب الإيرانى، فإن تنشيط علاقات التعاون الشامل مع روسيا يعتبر واحدا من بدائل قليلة للغاية متاحة أمام السياسة الإيرانية .ففى الوقت الحالى، مازالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة، وترمى هذه الحملة إلى عزل إيران ومنع التعامل معها من قبل كافة القوى المؤثرة فى المجتمع الدولى، وفى البيئة الإقليمية المحيطة بإيران .وعلى الرغم من أن هذه الحملة الأمريكية لم تحقق نجاحا كبيرا على الصعيد الاقتصادى، إلا أنها كانت فعالة ومؤثرة على الصعيد العسكرى، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران .

وبالتالى، فإن روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى الصين وكوريا الشمالية، تمثل القوى الرئيسية التى يمكن لإيران الحصول منها على الاحتياجات التسليحية، لاسيما وأن إيران كانت فى حاجة ماسة إلى الحصول على العديد من الأسلحة والمعدات فى كافة أفرع القوات المسلحة من اجل تعويض الخسائر الفادحة التى كانت تلك القوات قد تكبدتها خلال الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). وفى هذا الإطار، جرى بالفعل التوقيع على صفقة تسليحية ضخمة بين الجانبين منذ عام ١٩٩١، والواضح أيضا أن هذه الصفقة اشتملت على اتفاق للتعاون فى المجال النووى، يقوم الروس بمقتضاه باستكمال محطة نووية إيرانية فى منطقة (بوشهر). وفى نفس الوقت، ترى إيران أن روسيا يمكن أن تمثل بالنسبة لها ضمانة استراتيجية من اجل التقليل من احتمالات التعرض لضربة عسكرية أمريكية أو أمريكية – إسرائيلية فى المستقبل القريب، استنادا إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحسب كثيرا لاحتمالات رد الفعل الروسى قبل إقدامها على القيام بمثل هذه الضربة العسكرية .

مجالات التعاون النووى بين روسيا وإيران

بدأ التعاون النووى بين إيران والاتحاد السوفيتى السابق منذ أواخر الثمانينات، وجاءت بداية هذا التعاون خلال محادثات بين الجانبين، شارك فيها عن الجانب الإيرانى هاشمى رفسنجانى الذى كان رئيس مجلس الشورى (البرلمان) وقتذاك، ووافقت موسكو على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين ٢ – ٤ مليارات دولار إلى إيران، بالإضافة إلى التعاون فى المجال النووى .ومن ثم، فإن التعاون الإيرانى – الروسى كان بمثابة نقطة البداية فى النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووى الإيرانى منذ أواخر عام ١٩٩٢، وهو التعاون الذى وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم، من دون الاقتصار على المفاعلات البحثية صغيرة الحجم .

وقد بدأ الجانبان فى مفاوضات تفصيلية بعد ذلك، ووصلت هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية بدءا من نوفمبر ١٩٩٤ عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع الفعلى على هذه الاتفاقية مع روسيا فى ٨ يناير ١٩٩٥ . وقد بدأت روسيا فى العام نفسه فى تنفيذ اتفاقها مع إيران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت ١٥٠ فنيا إلى موقع مفاعل بوشهر، بالإضافة إلى إرسال ٢٠٠٠ عامل روسى، وتدريب ٥٠٠ فنى إيرانى .وحسب الاتفاق الأصلى بين إيران

وروسيا، فقد كان المفترض أن تنتهي روسيا من إنشاء وتركيب المفاعل الأول عام ٢٠٠٠، وتشير بعض التقديرات الأمريكية والغربية إلى أن المشروع الحالي في مفاعل بوشهر ربما يكون مجرد خطوة أولى في البرنامج النووى الإيراني، حيث أظهرت إيران اهتماما بشراء مفاعل آخر من نوع (في ٢١٣ في في اى ار ٤٤٠)، ومفاعل آخر كبير الحجم للبحوث، أو ما مجموعه خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة ١٣٠٠ ميجاوات، كما سعت إيران حثيثا لشراء مواد انشطارية ومواد عالية التخصيب أو أى منها من الاتحاد السوفيتي السابق والحصول على خدمات مصممي الأسلحة النووية السوفييت.

وقد أشار بعض التقارير الصحفية الهامة إلى أن اتفاق التعاون النووى الروسى - الإيراني كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع روسيا لإيران محطة للطرد المركزى، والخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم المستنفد، والتى تعتبر مكونا محوريا بالغ الأهمية فى عملية إنتاج السلاح النووى. ومن ناحية أخرى، وقعت إيران وروسيا اتفاقا حول "سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة "فى مفاعل بوشهر النووى على الخليج فى أوائل شهر يوليو عام ١٩٩٧، ويهدف هذا الاتفاق إلى فرض رقابة على كل مراحل إنجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية فى مفاعل بوشهر. وقد أشار المسئولون الإيرانيون صراحة إلى عزمهم إقامة ١٠ منشآت رئيسية للطاقة النووية بغرض تأمين ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية. وبالتالى، فإن التعاون النووى بين إيران وروسيا سار بقوة عالية، إلا أن نقطة الغموض الرئيسية فى هذا التعاون تتمثل فيما إذا كانت إيران اهتمت بالحصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية، وغيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب، والتى تعتبر ضرورية جدا لإنتاج الأسلحة النووية، حيث ذكر المسؤولون الإيرانيون أن بلادهم لم تبد أى اهتمام بمثل هذه التكنولوجيا، فى حين أن بعض المصادر الأمريكية تذكر أن فيكتور ميخاليوف وزير الطاقة النووية الروسى السابق كان قد اقترح بيع منشأة للقوة الطاردة المركزية لإيران فى أبريل ١٩٩٥، إلا أن روسيا أكدت بعد ذلك أنها لم تقترح إطلاقا بيع هذه التكنولوجيا إلى إيران.

صعوبات التعاون النووى الروسى - الإيراني

على الرغم من قوة ومتانة التعاون النووى بين روسيا وإيران، بل وإمكانية تطور وتعزيز هذا التعاون النووى فى المستقبل، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التى تواجه هذا التعاون، والتى ترتبط فى الأساس بضعف مستوى التكنولوجيا النووية والصناعة النووية فى روسيا. وقد تسببت هذه المشكلة فى عجز روسيا بالفعل عن الالتزام بالموعد الذى كان محددا لاستكمال العمل فى مفاعل بوشهر، وهو عام ٢٠٠٠، حيث عجزت روسيا عن الالتزام بهذا التوقيت بسبب عدم قدرة الفنيين الروس على الاستفادة من المنشآت المتوافرة فى موقع بوشهر، بالإضافة إلى عجزهم عن تعديل تصميم مفاعل طراز (فى فى اى ار ١٠٠٠) ليلائم تلك المنشآت، حيث أن هذا المفاعل يختلف عن المفاعل الأصلى الذى كانت شركة (سيمنس) الألمانية تعتزم إقامته فى محطة بوشهر. ولذلك، ربما تقتصر خطط روسيا عند بناء وتركيب مفاعل (فى فى اى ار ١٠٠٠) فى الموقع المذكور، على مجرد استخدام الأبنية والمنشآت المتبقية فى المحطة، دون محاولة تعديلها لتتلاءم مع المفاعل الروسى، وذلك لأن المحاولات السابقة لتصدير تصميمات مفاعلات نووية، وتركيبها فى منشآت مصممة لمفاعل آخر، كانت قد أدت إلى إحداث تأخير كبير وزيادة كبيرة فى التكاليف.

ومن المتوقع خلال الفترة القصيرة القادمة أن يشهد التعاون النووى بين روسيا وإيران المزيد من التطور، وذلك فى إطار مشروعات واسعة النطاق للتعاون العسكرى بين الجانبين، وفى إطار صفقة ضخمة تشمل بيع روسيا لإيران صواريخ متطورة للدفاع المضاد للصواريخ والمضاد للطائرات، وطائرات قتالية متطورة، ودبابات قتال رئيسية متطورة، وتصل قيمة هذه الصفقة إلى حوالى ٧ مليارات دولار أمريكى خلال السنوات الخمس المقبلة، كما يندرج التعاون النووى فى إطار محاولات الطرفين الروسى والإيرانى تعزيز وتوسيع الروابط الاستراتيجية بينهما. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة سوف تسعى بكافة الطرق إلى إيقاف وعرقلة التعاون النووى بين روسيا وإيران، إلا أن الواضح أن الحكومة الروسية تجد فى هذا التعاون مصدرا هاما للدخل القومى، كما ترى أن تعاونها العسكرى والتسليحى يمثل واحدا من الأدوات القليلة التى تتيح لها الرد على ما تعتبره استفزازا من جانب الإدارة الأمريكية بشأن إصرارها على السير فى تنفيذ برنامج الدفاع الصاروخى المضاد للصواريخ.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع التجارية - قليوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

١ ـ الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والعالم العربى . وتصدر « الكراسات الاستراتيجية » بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجى :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصريا وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التى كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وافيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصرى بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديموقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديموقراطية المعاصرة على المستوى المصرى والعربى والدولى ويرأس تحريرها د. هالة مصطفى .

٢ ـ التقـارير

(أ) التقرير الاستراتيجى العربى :

تقرير سنوى يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى والمجتمع المصرى . ويصدر التقرير الاستراتيجى العربى أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوى يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصرى بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ ـ الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التى غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربى - الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصرى والعربى ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ ـ المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالى **/.http: // www. acpss.org** والبريد الإلكترونى **acpss (a) acpss.org** بالإضافة إلى البريد الإلكترونى للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام **acpss (a) ahram-org.eg** .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوى فى إصدارات المركز الدورية والتى يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٨٣٣

E-mail: acpss (a) ahram.org.eg

مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر